

القانون الدولي العام

الجزء الأول

المبادئ والأصول

تأليف

دكتور علي خليل أسماعيل الحديثي

عميد كلية القانون والدراسات القضائية

الجامعة العربية المفتوحة في لاهاي

2010

الناشر

دار النهضة العربية

المقدمة

ان الحديث عن القانون الدولي يعني ان هناك جملة من القواعد القانونية الحديثة من حيث التكوين والمفاهيم العامة، ومن ثم نحن بصدد قانون غير منضبط بحدود معينة، اذ لا يوجد فيه على سبيل المثال ذلك التسلسل الهرمي أو السلم القانوني الذي يتجسد بشكل صريح في القانون الداخلي.

ومع ذلك، فالقانون الدولي لم يتطور بعد ليصل الى مستوى القانون الداخلي، وهذا لا يعني عدم وجوده، فمن خلال نظرة بسيطة في تشابك العلاقات الدولية القائمة وتعددتها والميادين التي تلتقي فيها هذه المصالح وتتفاعل أبتداءً بالعلاقات السياسية والاقتصادية وانتهاءً بموضوعات التعاون في قضايا الفضاء والبحار. ولعل مايشغل بال العالم الآن هو موضوع البيئة والتلوث، ناهيك عن الاهتمام الخاص فيما يتعلق بالأنسان كفرد وليس كمجتمع وهذا مانراه بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الأنسان.

ومن كل ماتقدم، نكون بصدد قانون قواعد القانونية نشأت وتطورت بفعل الصراع الدولي وبمختلف مراحلها سواء كانت داخلية أو دولية، قادت بشكل أو بآخر الى ظهور قواعد قانونية متطورة جداً أنتهت بصياغة اتفاقات دولية منذ عام 1814 (معاهدة باريس) ثم اتفاقات لاهاي لعامي 1899 و 1907 وحتى اتفاقات جنيف الأربعة لعام 1949 ثم بروتوكالات عام 1976 ولغاية 1979 . فضلاً عن الاتفاقيات الدولية الإقليمية كاتفاقية حقوق الأنسان الأوربية عام 1950، وكذلك اتفاقية تأسيس المجموعة الأوربية الاقتصادية عام 1957 والتي تعتبر نواة تأسيس الاتحاد

الأوروبي.⁽¹⁾

وعلى الرغم من بطئ هذا التطور الحاصل، إلا أنه يعتبر مهم وأساسي بالنسبة للمجتمع الدولي خاصة بعد قيام منظمة الأمم المتحدة والتوقيع على ميثاقها عام 1945 بأعتباره معاهدة دولية يحتوي على مبادئ وقواعد قانونية متفق عليها وتتجه باتجاهات متطورة من أجل صياغة وتنظيم قواعد القانون الدولي منهجياً وعلى نحو دقيق خاصة في المجالات التي توجد بها فعلاً ممارسات واسعة للدول سوابق ومبادئ قانونية.

ومن خلال ما تقدم، يتبين لنا ان القانون الدولي العام موضوعاته كثيرة ومتشعبة. ولكن ما يعنينا من تلك المواضيع هو ماسيحدد إطار هذه الدراسة في أبوابها الثلاثة التالية:

الباب الأول: التعريف بالقانون الدولي العام

الباب الثاني: مصادر القانون الدولي العام

الباب الثالث: أشخاص القانون الدولي العام

(1)Albrecht Randelzhofer, Völkerrechtliche Verträge;Beistandspakte, Menschenrechte, Seerecht, Luft- und Weltraumrecht, Umweltrecht, Kriegsverhütungsrecht, Kriegerrecht, Aufl. 8, Berlin, 1999, S. 134, 505.

الباب الأول
التعريف بالقانون الدولي العام

الباب الأول
التعريف بالقانون الدولي العام
الفصل الأول
مفهوم القانون الدولي العام
Conceptions and Prominence

لقد اختلفت التسميات التي أطلقت على هذا القانون من قبل الفقهاء، فمنهم من يطلق على القانون الدولي العام أسم قانون الأمم⁽¹⁾ أو قانون الشعوب⁽²⁾ وهناك من أطلق عليه تسمية قانون الحرب والسلام⁽³⁾.

وكما اختلفت التسميات اختلفت التعاريف أيضاً، لذلك يمكن القول بأن أفضل تعريف للقانون الدولي العام بأنه "مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول فتحدد مالها من حقوق وما عليها من واجبات".

والقانون الدولي العام مثلما ينظم العلاقات فيما بين الدول فهو يهتم أيضاً بتنظيم العلاقات التي تقوم بين الدول والمنظمات الدولية أو بين الدول وبعض الكيانات التي لا تعتبر دولاً. لذلك، أطلق عليه أسم القانون الدولي. فالدولة بين جماعة الدول كالفرد بين باقي الأفراد. فالإنسان في حاجة دائمة للتعاون مع أخيه الإنسان حتى تسهل عليه سبل الحياة، كذلك الدولة إذ لا يمكن أن تبقى في عزلة تامة عن مثيلاتها من الدول الأخرى. فالحاجة الى

(1) أنظر، د. محمد طلعت الغنيمي و د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 1.

(2) أنظر، د. أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، بيروت، ط2، 1993، ص 12.

(3) أنظر، د. سمحي فوق العادة، القانون الدولي العام، ترجمة (رينيه جان دوبيوي)، ط3، باريس، 1983، ص 12.

التبادل والتعاون تدفعانها الى الدخول في علاقات مع الدول الأخرى، ومن ثم يكون القانون الدولي هو الكفيل بتنظيم هذه العلاقات.⁽¹⁾

- تمييز القانون الدولي عن غيره من القوانين والمبادئ:

أولاً: القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص

The Private International Law

بعد أن تعرفنا على القانون الدولي العام بأعتباره قانوناً يعنى بالدرجة الأولى بتنظيم العلاقات ذات الطابع الدولي ويحدد الحقوق والالتزامات بين أشخاصه، وينبغي علينا ان نتعرف الى القانون الدولي الخاص وماهي غايته وأغراضه، ومن ثم نتناول العلاقة ما بين القانونين الدوليين العام والخاص.

فالقانون الدولي الخاص على الرغم من أنه يشترك مع القانون الدولي العام في وجود الصفة الدولية بينهما. إلا ان كلا القانونين يختلفان أختلاف كبير من حيث الموضوع الذي يتناولانه، ومن حيث المكان الذي يطبقان فيه، فبينما القانون الدولي العام يعنى بالدول والأشخاص الدوليين الآخرين ومكان تطبيقه ينحصر دوماً في النطاق الدولي خارج حدود الدولة. إلا ان القانون الدولي الخاص يعنى بأفراد الدول المختلفة فيما يختص بحقوقهم المدنية، كما أنه يتكون من مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات المشوبة بعنصر أجنبي فيما بين الأفراد.

اذن القانون الدولي الخاص: هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات فيما بين الأفراد ذات العنصر الأجنبي وتحدد جنسيتهم

(1) لمزيد من التفاصيل راجع، د.محمد المجذوب، القانون الدولي العام،الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص5-24.

ومركزهم القانوني ومن ثم تبين القانون الواجب التطبيق في حالة تنازع القوانين ومن ثم تحديد المحكمة المختصة في فصل النزاع.

فعلى سبيل المثال، لو أن مكسيكي الجنسية يقيم في باريس وعقد صفقة تجارية وهو في سن 21 سنة، إلا أن البائع لم يتبين له ان سن البلوغ في القانون المكسيكي هو 25 سنة، ولدى مطالبة البائع بالأقساط المتبقية دفع المكسيكي ببطلان إلتزامه لأنه قاصر وفق أحكام القانون المكسيكي. فتكييف هذا النزاع القانوني وأسناد القاعدة القانونية لحله هي من المسائل التي يتناولها القانون الدولي الخاص بالتنظيم، وقواعده القانونية أقرب ما تكون الى قواعد القانون الداخلي، لذلك نجد الكثير من الفقهاء يعتبرونه فرعاً من فروع القانون الداخلي.

ثانياً: القانون الدولي العام وقواعد القانون الطبيعي والمجاملات والأخلاق الدولية:

الى جانب قواعد القانون الدولي العام هناك مجموعة من القواعد و المبادئ و العادات و الأعراف غير القانونية التي جرت الدول على مراعاتها في سلوكها الخارجي وذلك من قبيل واجب اللياقة وتماشياً مع مقتضيات العمل الدولي، مع ان الأخلال بها أو عدم الألتزام بتطبيق مبدأ من هذه المبادئ فأن ذلك لا يؤدي الى تحمل أية مسؤولية قانونية. وهذه القواعد التي تنظم تصرفات الدول، هي الأنواع الثلاثة الرئيسية التالية:

أ- قواعد القانون الطبيعي:

وهي عبارة عن مجموعة القواعد الموضوعية التي يكشفها العقل⁽¹⁾.

(1) راجع، د.أحمد سرحال، مرجع سابق، ص26.

والتي يحسن بالدول إتباعها والالتزام بها تحقيقاً للعدالة بأعتبارها الوضع الطبيعي والمنطقي لما يتعين أن تكون عليه العلاقات الدولية من مثل وقيم عليا.

وجدير بالذكر، ان القضاء الدولي لم يلجأ الى تطبيق قواعد القانون الطبيعي بوصفها القواعد التي يملئها العدل المطلق، إلا عند إتفاق الدول الأطراف في النزاع على تطبيقها. وهذا ما أشارت اليه الفقرة الثانية من المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بالنص "لايترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بسلطة المحكمة في أن تفصل في القضية وفقاً لمبادئ العدل والأنصاف متى وافق الأطراف على ذلك".

ب- قواعد المجاملات الدولية:

هي تلك القواعد التي جرت الدول على إتباعها، رغبة منها في توثيق علاقاتها مع بعضها البعض. وهي قواعد غير ملزمة وليس لها أية علاقة بالممثل العليا ومن أهم أمثلتها مراسم أستقبال رؤساء الدول والسفراء والتحية البحرية.

ومن الملاحظ، ان قواعد المجاملات الدولية قد تتحول الى قواعد دولية وذلك عندما تكتسب وصف الألتزام القانوني من إحدى مصادره كالعرف أو الأتفاق أو القرار الصادر عن منظمة دولية في حدود أختصاصها. وتعتبر القاعدة القانونية للأمتيازات والحصانات الدبلوماسية خير دليل على ذلك.

كما قد تتحول القاعدة القانونية الدولية الى قاعدة من قواعد المجاملات إذا ما فقدت وصف الألتزام القانوني لها، وتعتبر القواعد المحددة لمراسم أستقبال السفن البحرية في الموانئ الأجنبية من أهم الأمثلة لقواعد القانون

الدولي التي لحقها النسخ لتتحول الى مجرد قاعدة من قواعد المجاملات.
ج- قواعد الأخلاق الدولية:

وهي مجموعة من المبادئ السامية التي يملئها الضمير العالمي ويقيد بها تصرفات الدول وفقاً لمعايير الأخلاق الفاضلة والمرؤة والشهامة، لائفاً لأعتبارات الألفام القانوني. ومن أمثلة هذه القواعد، تلك التي تقضي بأستعمال الرأفة في الحروب والأبتعاد عن الكذب والخداع في العلاقات الدولية وتقديم العون والغوث الى الدول المنكوبة.

الفصل الثاني نشأة القانون الدولي ومراحل تطوره **Geschichte**

يمكن القول بأن تأريخ العلاقات الدولية هو تأريخ متأرجح فيما بين الدول التي تتجه نحو التنظيم من جهة، وما بين الدول المتجهة نحو الحروب والنزاعات المستمرة من جهة أخرى.

ومن المتفق عليه لدى غالبية الفقهاء أن أساس نشأة القانون الدولي لا يرقى إلى أبعد من أواسط عصر النهضة وبالتحديد منذ عام 1648 تأريخ إبرام معاهدات وستفاليا. غير أن هذا لا يعني أن العلاقات الدولية كانت معدومة أو غير موجودة أساساً، فهي قديمة جداً وقد ثبت ذلك من خلال المكتشفات الأثرية.

عليه، يمكن القول أن القانون الدولي نشأ وتطور خلال خمسة مراحل تاريخية، وكما يلي:

- مرحلة العصور القديمة **Altertum** :

لعل علماء الحضارة والآثار يؤيدون أن أول بلاد عرفت الدولة هي بلاد ما بين النهرين (العراق)، إذ ظهرت الدولة السومرية في جنوب العراق في الألف الرابع قبل الميلاد ومن ثم بلاد وادي النيل (مصر) وبلاد الشرق القديم (الهند وفارس). وقد تضمنت المكتشفات الأثرية لهذه الدول والحضارات الشرقية القديمة العديد من الأحكام الخاصة بالتعامل الدولي والعلاقات فيما بين الدول، وما يوجد الآن في خزانات المتاحف الأثرية في بغداد والقاهرة، خير دليل على ذلك، حيث العديد من الألواح والرقيمات

الطينية⁽¹⁾ التي يعود تأريخها الى الألف الثالث ق.م. وتظهر فيها معاهدات سلام وتحالف أبرمها فرعون مصر رمسيس الثاني مع خاتوسل ملك الحيثيين في العراق القديم.⁽²⁾

مرحلة الأغريق والرومان:

لقد ساهم اليونانيون مساهمة كبيرة في وضع وإرساء قواعد القانون الدولي، فالمجتمع اليوناني يتألف من مدن عديدة وكل واحدة منها مستقلة عن الأخرى، فعرفت فيما بينها نوع من القواعد القانونية كانت تتبادلها بحكم الضرورة في وقت السلم والحرب. فعلى سبيل المثال، كانت هناك قاعدة واجبة الاحترام هي "وجوب إعلان الحرب قبل الدخول فيها" وقاعدة "تبادل الأسرى" وقاعدة "أحترام حياة اللاجئين الى المعابد". وبينما كانت هذه القواعد معروفة لدى المجتمع اليوناني، كان لدى الرومان نظام آخر لحكم العلاقات التي كانت تقوم فيما بينهم وبين الأمم الأخرى.

فوفقاً لعادات الرومان كانت علاقات روما مع الشعوب الأخرى تتوقف على ما إذا كانت هناك روابط تربط بينها أم لا كمعاهدات الصداقة أو معاهدات الضيافة أو معاهدات تحالف فعند ذاك يتمتع أفراد هذه الشعوب بالحماية لدى انتقالهم أو تواجدهم في روما. أما الشعوب الأخرى والتي لاتربطها مع روما أية معاهدة فأن أفرادها وممتلكاتهم لا يتمتعون بتلك

(1) وهي الواح طينية مفخورة ومنقوش عليها كتابات ورسوم تجسد مراحل مختلفة من التاريخ. للزيادة، أنظر، د. بهنام أبو الصوف، ظلال الوادي العريق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1992، ص 93.

(2) لمزيد من التفاصيل، راجع، د. إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، الدار الجامعية، القاهرة، 1985، ص 13-17.

الحماية، وبالتالي فهم عرضة للقتل أو الاستعباد والاستيلاء على ممتلكاتهم.⁽¹⁾

- مرحلة العصور الوسطى والقانون الكنسي **Mittelalter**:

وتتميز هذه المرحلة بظهور الأمبراطورية الجرمانية على أنقاض الأمبراطورية الرومانية بعد أنقسامها الى شرقية وغربية، وقد ساعد على ظهورها أنتشار الدين المسيحي الذي ألف نظاماً مختلفاً. فأول مرة تظهر هناك فلسفة جديدة حول المساواة بين الناس لأنهم مخلوقون على صورة المسيح (ع) لذلك عرفت هذه الأمبراطورية قانونان:

القانون الزمني- وهو الذي ينظم العلاقات المدنية والتجارية بين رعايا الأمبراطورية. والقانون الكنسي- الذي ينظم العلاقات العقائدية (الدينية).

ومن الجدير بالذكر، أن كل من القانونين كانا يخضعان لسلطة البابا (ليون الثالث) الزمنية آنذاك. حيث كانت الأمبراطورية الجرمانية المسيحية تبدو كهرم من السلطات المتسلسلة -الأسياذ والبارونات والدوقات والملوك- الذين يتبعون الأمبراطور شارلمان والذي يخضع بدوره لسلطة البابا (الكنيسة). فالبابا (الحبر الأعظم) كانت له السلطة العليا ذات الطابع الكاثوليكي الكنسي والذي تمكن من خلاله فرض أرادته العالمية.⁽²⁾

(1) راجع، د.أبراهيم أحمد شلبي، مرجع سابق، ص18-20.

(2) للزيادة، أنظر، د.أحمد سرحال، مرجع سابق، ص15. وكذلك أنظر، د.أبراهيم

أحمد شلبي، مرجع سابق، ص30.

مرحلة عصر النهضة وحركة الإصلاح الديني **Industriearisierung** **Zeitaltr**

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور الأفكار المتحررة نسبياً عن الفكر الكنسي والرامية الى التحرر من سلطة البابا والتأكيد على سيادة الدولة المستقلة. غير أن قيام البروتستانتية مارتن لوثربالثورة على الكنيسة الكاثوليكية ليعلن بداية عصر جديد لاعلاقة له بالسلطة الدينية للبابا.

فكانت بداية حروب طويلة مابين الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية استمرت نحو 30 عاماً والتي انتهت بأبرام معاهدات وستفاليا عام 1648 معلنة بذلك عن مبدأ المساواة بين الدول المسيحية وبغض النظر عن عقائدها الدينية وعن أشكال حكوماتها ملكية كانت أو جمهورية.

والحقيقة، ان معاهدات وستفاليا تعتبر حجر الأساس الذي قامت عليه قواعد القانون الدولي، فقد أرست مجموعة من المبادئ الأساسية التالية:

- (1) استقرار مبدأ التشاور بين الدول واجتماعها في مؤتمر دولي لحل منازعاتها.
- (2) ترسيخ مفهوم السيادة والمساواة بين الدول المسيحية الكاثوليكية البروتستانتية.
- (3) إحلال نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم فساعدت على قيام العلاقات الدولية بصفة دائمة.
- (4) الأخذ بفكرة توازن القوى أو التوازن الدولي كعامل أساس للمحافظة على السلام الدائم. وبموجبها فان أية دولة اذا أرادت الاتساع على حساب دولة أخرى، فعلى بقية الدول أن تتكاتف ضدها وتحول دون

هذا الأتساع.

(5) تدعيم القواعد القانونية الدولية وثبوتها من خلال فتح الباب لتدوين قواعد القانون الدولي.

وقد تأكد العمل بهذه المبادئ من خلال جملة من الأحداث التي كانت سبباً في عقد معاهدات أوتراخت للسلام 1713-1715، والتي ضمنت أحكاماً خاصة بحقوق المحايدين خاصة بعد قيام ملك فرنسا لويس الرابع عشر بتوسيع مملكته على حساب الدول المجاورة، فكانت النتيجة هي تكاتف الدول الأوروبية ضد ملك فرنسا لإعادة تنظيم أوروبا وفق فكرة التوازن الدولي مبرمة هذه المعاهدات.

وبعد ذلك قيام الثورة الفرنسية عام 1789 وهي تحمل مبادئ جديدة في الحرية الشخصية وحرية الفكر، وحق الأمم في اختيار أنظمتها الدستورية، ومن ثم تأسيس الأمبراطورية الفرنسية لترسم خارطة أوروبية جديدة قائمة على أنقاض ممالك وعروش انتزعها نابليون بونابرت بالقوة. مرحلة الاتفاقيات الدولية والتنظيم الدولي:

يمكن القول بأن كل ماجرى في المراحل السابقة من تنظيم للمسائل القانونية التي تثير اهتماماً دولياً في جانب، ومأحرز في هذه المرحلة من تنظيم دقيق للمسائل القانونية الدولية جانب آخر.

فابتداءً بمؤتمر فيينا (1814-1818) حيث أعتمدت الدول الموقعة على معاهدة باريس لعام 1814 أحكاماً متعلقة بالنظام القانوني للأنهار الدولية وإلغاء تجارة الرقيق وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وتنظيم الملاحة البحرية والجوية. وفي معاهدة باريس لعام 1856 وضعت قواعد

قانونية عن الحرب البحرية فضلاً عن اقرارها لمبدأ المساواة بين الدول المسيحية وغير المسيحية منها فقد أنضمت تركيا ثم اليابان الى ما يسمى بالمؤتمر الأوربي.

وكذلك معاهدة جنيف للصليب الأحمر لعام 1864، التي تعتبر امتداداً مباشراً لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 بشأن حماية ضحايا الحرب وكذلك البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المبرمة في عام 1977.

كما أُسِّتد مؤتمر لاهاي للسلم لعامي 1899-1907 الى أعمال المؤتمرات السابقة بشأن قوانين الحرب والى الممارسات السابقة لبعض الدول فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والى وضع قواعد قانونية خاصة بشأن الحياد.

وفي مؤتمر باريس للصلح لعام 1919، أحرز المجتمع الدولي تقدماً آخر وذلك بصدور عهد عصبة الأمم وأنشاء محكمة عدل دولية دائمة في 1928.08.27. بيد أن ميثاق برياند كيلوغ

(Briand Kellog-Pakt) أقر ولأول مرة مبدأ تحريم الحرب بعد أن كانت مباحة وتنظمها قواعد قانونية دولية.

وبعد عام 1945 تمخضت الأمم المتحدة في ميثاق سان فرانسيسكو أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبذلك يشهد المجتمع الدولي مرحلة من أكثر المراحل تنظيماً شملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل امتدت الى المسائل الثقافية والأنسانية أيضاً.

كما عمدت منظمة الأمم المتحدة في عام 1947 الى انشاء لجنة لتدوين

القانون الدولي، كان لها دوراً كبيراً في تطوير القانون الدولي وتدوينه، حيث تمكنت من دراسة العديد من المشاريع وإعداد الاتفاقيات لمختلف مسائل القانون الدولي العام.⁽¹⁾ ففي عام 1958 توصلت اللجنة الى تنظيم قانوناً للبحار، ثم اتفاقية خاصة بموضوع الجنسية وحالات انعدام الجنسية حررت في نيويورك عام 1961 وأخرى للعلاقات الدبلوماسية حررت في فيينا عام 1961، وكذلك اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963. كما توصلت اللجنة الى إعداد اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات والتي حررت في عام 1969، وتعد من أهم الاتفاقيات الدولية.⁽²⁾

(1) للزيادة، أنظر، الدكتور علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، القاهرة، 1975، ص 63.

(2) أنظر، د. عبد الواحد محمد الفار، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 25.

الفصل الثالث

أساس الأُلزام في القانون الدولي

من المعلوم ان القانون الدولي عبارة عن ظاهرة أُلتماعية، لذلك فإن أساسه وجوده يتوقفان على طبيعته الأُلتماعية.

لذلك فمسألة البحث عن أساس متين للقانون الدولي يضيفي على قواعده الشرعية الدولية، هي مسألة تعددت في بحثها المذاهب الفقهية، والتي سنوجز أهمها فيما يلي:

أولاً: المذهب الأُرادي:

وفقهاء هذا المذهب يقيمون الأساس الملزم لقواعد القانون الدولي على أُرادة الدول سواء كانت أُرادة منفردة أو مشتركة فهي تخلق القاعدة القانونية ومن ثم تخضع له في علاقاتها الدولية. فبمجرد أُلجاه أُرادات الدول لأُبرام المعاهدات على سبيل المثال فإنها تلزم نفسها بتنفيذها وبملئ إرادتها. أو أُرادة خاصة تستند الى مبدأ العقد شرعية المتعاقدين (Pacta Sunt Servanda)

ثانياً - المذهب الموضوعي:

أما عن فقهاء هذا الأُلجاه فهم يذهبون في الأساس الملزم لقواعد القانون الدولي الى مجموعة من العوامل بعيدة كل ابعد عن ارادة الدولة (كالمصلحة والتوازن الدولي للقوى والتضامن بين افراد الجنس البشري).

ومع ذلك، فنحن إذا ما نظرنا الى المجتمع الدولي المعاصر فسوف نكون على قناعة تامة بأن أية دولة مهما كانت درجة أُلثقائها الذاتي ودرجة قوتها العسكرية لاتستطيع ان تعيش في عزلة عن غيرها من الدول أو في

حالة عداء مستمر في مواجهتها. ومن هنا تبرز مجموعة الأسس المتعددة والتي تتمثل في الإرادة والمصلحة والتوازن الدولي للقوى وبضرورة الالتزام والوفاء بالعهد وضرورات التضامن بين أفراد الجنس البشري، والتي تساهم جميعاً في بناء أساس القانون الدولي العام.

الفصل الرابع

العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي

International law and Municipal law

في تحديد العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي، تذهب الآراء الفقهية الى مذهبين: الأول- يقول وحدة القانونين، والآخر يقول بأزدواجهما وأنفصال كل منهما عن الآخر، وبما يلي بيان نظر كل من المذهبين والرأي المرجح في هذا الشأن:

أولاً: مذهب وحدة القانون **Monismus**

وأنصار هذا المذهب⁽¹⁾ يجعلون القانون الدولي العام جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي، بل وأكثر من ذلك فهو يعلو القانون الداخلي ويفضله، بحيث إذا تعارضت قاعدة قانونية داخلية مع قاعدة قانونية دولية كان لزاماً على القاضي ان يطبق القاعدة الدولية دون الأخرى. ذلك لأن سمو القانون الدولي على القانون الداخلي هو من المبادئ العامة للقانون الدولي.

ثانياً: مذهب ازدواج القانون **Dualismus**

ويقضي بأن القانون الدولي العام والقانون الداخلي، نظامان مستقلان عن بعضهما البعض، ويستند في هذا الاستقلال الى اعتبارات عدة منها:

- (1) من حيث الأشخاص: فالفرد هو شخص القانون الداخلي بينما الدولة هي شخص القانون الدولي.

(1) الفقيه كلسن الذي أعطى هذه النظرية مضمونها العلمي. لمزيد من التفاصيل، أنظر، د. عبد العزيز محمد سرحان، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص35.

(2) من حيث المصادر: فالأرادة المنفردة للدولة بالنسبة للقانون الداخلي والأرادة الجماعية للدول بالنسبة للقانون الدولي.

(3) من حيث طبيعة الروابط التي تنظمها القواعد القانونية: أو بمعنى آخر أختلاف الهيئات المنوط لها الإشراف على تطبيق القواعد القانونية لكل منها. فالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الموجودة في النظام القانوني الداخلي هي غير موجودة في نظيره الدولي.

- الرأي المرجح بين المذهبين: قد يتسائل الباحث عن الرأي أو المذهب المرجح والواجب تطبيقه من بين هذين المذهبين؟

والواقع، ان دراسة القانون الدولي العام تبين لنا ان هناك قواعد قانونية بعيدة كل البعد عن قواعد القانون الداخلي، فالقانون الدولي العام يختلف عن القانون الداخلي من حيث الشكل والغاية والجزاء:

(1) فمن حيث الشكل، نجد ان القانون الدولي العام قواعد عرفية مرنة، بينما يوجد في القانون الداخلي تشريع مكتوب وقواعده أمرية.

(2) من حيث الغاية، فالقانون الدولي العام يستهدف تنظيم العلاقات فيما بين الدول فيحدد مالها من حقوق وماعليها من التزامات، ومن ثم فأن قواعد لاتخاطب إلا الدول المستقلة فقط، فضلاً عن باقي أشخاص القانون الدولي العام، وبالتالي فهي لاتصدر عن سلطة عليا تفوق سلطة الدول وانما تصدر عن رضا الدول وأتفاقها سواء كان هذا الرضا صريحاً أم ضمناً.

أما القانون الداخلي فهو يستهدف تنظيم مصلحة وعلاقة الأفراد مع بعضهم البعض في داخل حدود الدولة. ومن ثم فان قواعد تخاطب

الأفراد فقط وبالتالي فهي تصدر عن سلطة المخاطبين بأحكامه.

(3) من حيث الجزاء، فهو يترتب على مخالفة أحكام القانون الداخلي. بينما نجد ان مخالفة أحكام القانون الدولي العام لا يترتب عنها سوى المسؤولية الدولية والتي ينحصر أثرها المباشر في التعويض فقط.

ولكن مع تسليماً بأزدواج كل من القانونين، إلا أننا لا يمكن ان نذهب الى ما يذهب إليه أنصار مذهب الأزواج⁽¹⁾، من أنه لا توجد أي نقاط للاتصال بين القانونين.

فالمجتمع الدولي والمجتمع الداخلي على اتصال مستمر وتداخل في العلاقات الرابطة بينهما. لذلك فلا بد من وجود علاقة فيما بين القانونين الداخلي والدولي نتيجة لذلك التداخل والترابط في العلاقات ما بين المجتمعين.

فالقانون الداخلي قد يسخر لتدعيم القانون الدولي العام، كما في حالة تنظيم اختصاصات السلطة الوطنية لأبرام المعاهدات الدولية. كما ان القانون الداخلي قد يكون امتداداً للقانون الدولي، وذلك عندما ينص دستور الدولة على اعتبار قاعدة دولية معينة قانوناً وطنياً كنص المادة 4 من دستور فايمر الألماني، الذي يقرر أن "قواعد القانون الدولي المعترف بها جزءاً متمماً لقوانين الدولة الألمانية".

وفي حالات أخرى، يلجأ الى تطبيق القاعدة القانونية الدولية في إطار القانون الداخلي، وذلك بعد تحويلها الى قاعدة قانونية وطنية، باتباع سلسلة

(1) أمثال الفقيه تريبل وأنزيلوتي وشتروب وأوبنهايم، إذ يعتبرون من أهم دعاة هذه النظرية.

من الإجراءات الشكلية المتبعة في اصدار القوانين الداخلية.

وأحيانا قد يحيل أحد القانونين على الآخر أمر مسألة معينة للفصل فيها على اعتبار ان تلك المسألة تدخل في دائرة اختصاص هذا القانون ويجب ان تعالج وفقاً لأحكامه. فعلا سبيل المثال، عندما يحدد القانون الدولي العام حقوق الأجانب والتزاماتهم فانه يترك مسألة تعيين من يصدق عليه وصف الأجنبي داخل حدود الدولة الى القانون الداخلي.

وعلى العكس من ذلك، فقد يعفي القانون الداخلي الممثلين الدبلوماسيين من الضرائب أو الخضوع للقوانين الداخلية، ويترك مسألة تعيين من يصدق عليه وصف الممثل الدبلوماسي أو السياسي الى القانون الدولي.

وفي إطار هذا البحث أيضاً، يثار التساؤل حول ماذا تمسكت الدولة بأحكام قانونها الداخلي في مواجهة القانون الدولي للحد من التزاماتها الدولية؟

وللأجابة عن هذا التساؤل، نقول أنه لا يوجد هناك أدنى شك من ان المجتمع الداخلي متقدم في التنظيم عن المجتمع الدولي. إلا ان هذا لايعني أن تتمسك كل دولة بأحكام تشريعها الوطني في مواجهة القانون الدولي، وإلا فالفوضى والتنافر سيسودان المجتمع الدولي.

إذن فالاعتبارات العملية تقضي بضرورة احترام قواعد القانون الدولي لذلك لأن قواعده تخضع الدول لا أن تخضع لها.

ومن أجل ذلك، وجب التسليم بمبدأ سمو القانون الدولي العام على القانون الداخلي. وقد تأكد هذا المبدأ من خلال ماأصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة عام 1932 في قضية معاملة الرعايا البولونيين المقيمين في

إقليم دانتزنغ الحرة، إذ ذهبت بالقول "أن الدولة لايمكنها الأستناد الى
دستورها في مواجهة دولة أخرى لكي تتحلل من الألتزامات التي يفرضها
عليها القانون الدولي أو المعاهدات السارية".⁽¹⁾

(1) لمزيد من التفاصيل، أنظر، د.حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم،
ط6، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص23؛ أنظر كذلك، د.السيد محمد
جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام، منشأة المعارف،
الأسكندرية، (دون تاريخ سنة الطبع)، ص266-267.

الباب الثاني
مصادر القانون الدولي العام
The sources and jus cogens

الباب الثاني مصادر القانون الدولي العام The sources and jus cogens

ان لكل قاعدة قانونية نوعان من المصادر، المصادر الطبيعية، وهي مصادر غير مباشرة لوجود القاعدة القانونية، مثل: 1. ضرورات الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ 2. مبادئ العدالة؛ 3. الشعور بالتضامن بين افراد الجنس البشري.

والنوع الثاني من المصادر، هي المصادر الوضعية، وهي مصادر مباشرة، كما أنها موضوع دراستنا أيضاً وتنقسم بدورها الى قسمين: أولاً- المصادر الأصلية، مثل المعاهدات والعرف والمبادئ العامة للقانون؛ ثانياً- المصادر الثانوية، مثل قضاء المحاكم وآراء الفقهاء. وهذا ما أكدته المادة 38 من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية⁽¹⁾.

(1) حيث نصت على مايلي:

1) وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع اليها وفقاً لأحكام القانون الدولي وهي تطبق بهذا الشأن:

أ- الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

ب- العادات الدولية المعتمدة بمثابة قانون دلّ عليه تواتر الاستعمال.

ج- مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدينة.

د- أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، ويعتبر هذا أوداك مصدراً احتياطياً لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة 59.

2) لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقاً لمبادئ العدل والأنصاف متى وافق لأطراف الدعوى على ذلك.

الفصل الأول المصادر الأصلية للقانون الدولي

والمصادر الأصلية هي ثلاثة مصادر سوف نتناول دراستها في المبحث
الثلاث التالية:

المبحث الأول: المعاهدات؛ المبحث الثاني: العرف؛ المبحث الثالث:
المبادئ العامة للقانون.

المبحث الأول المعاهدات الدولية Treaties

وتعتبر المظهر الرسمي للالتقاء إرادات الدول، وهي بهذا المعنى تشمل جميع ما يطلق عليها من اتفاقيات أو تبادل مذكرات دبلوماسية أو بروتوكول أو دستور Charter، أو عهد أو ميثاق Conventions وهي المصدر الأول من المصادر الأصلية أو الوضعية المباشرة للقانون الدولي العام.

المطلب الأول تعريف المعاهدة الدولية

والمعاهدة الدولية اتفاق مكتوب مكتوب مابين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام، لأحداث آثار قانونية معينة وفقاً لأحكام القانون الدولي العام.⁽¹⁾

ومن هذا التعريف يتضح ان هناك ثلاثة شروط أساسية يجب توافرها في الاتفاق الدولي، وهي:

الشرط الأول- ان يكون الاتفاق بين أشخاص قانونية دولية:

أي ان المعاهدة لا تقوم إلا إذا كانت بين دولتين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي. أما الاتفاقيات التي تعقد فيما بين الدول والشركات سواء كانت شركات أجنبية عامة أو خاصة، فهي لا تعتبر من قبيل الاتفاقيات الدولية إنما هو مجرد عقد إمتياز بين حكومة وشركة إمتياز أجنبية خاصة، وخير مثال على ذلك، الاتفاق المعقود بين شركة النفط الأنكلو - إيرانيين

(1) Matthias Herdegen, Völkerrecht, 2. Aufl., C.H. Beck Verl., München, 2002, S. 109.

(Anglo Iranian oil Company) والحكومة الإيرانية عام 1933.⁽¹⁾

أما عن الاتفاقيات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية، فقد أستقر القضاء الدولي على الاعتراف للمنظمات الدولية بأهلية أبرام الاتفاقيات الدولية، خاصة بعد حادثة أغتيال ممثل منظمة الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت على يد عصابات صهيونية في فلسطين عام 1949، إذ تم الحكم بتعويض الأمم المتحدة عن مالحقها من أضرار نتيجة لذلك.

كذلك أتفاق ليك سايكس عام 1947، بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حول الوضع القانوني لمقر المنظمة. وتعتبر معاهدة باريس لعام 1954 مابين منظمة اليونسكو والحكومة الفرنسية بشأن مقر المنظمة، من هذا القبيل أيضاً.

الشرط الثاني- ان تكون المعاهدة مكتوبة:

إذ تخرج من نطاق المعاهدات تلك الاتفاقات الشفوية والتصريحات الجماعية أو الثنائية. فالقانون الدولي يعتد بضرورة ان تكون المعاهدة مكتوبة، كما ان هذا الشرط نصت عليه اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969 في الفقرة (أ) من المادة الثانية، إذ نصت "ان المعاهدة تعني اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر كتابةً ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر".

الشرط الثالث- خضوع موضوع المعاهدة لأحكام القانون الدولي: وبمقتضى هذا الشرط يجب ان تتصرف ارادات الدول المتعاقدة الى

(1) أنظر، د. إبراهيم محمد العناني، قانون العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص38.

أحداث آثار قانونية دولية.

عليه، لا يعتبر من قبيل المعاهدات الدولية تلك الاتفاقات ذات الطبيعة الخاصة كالاتفاقات التي تعقد بشأن زواج أعضاء الأسر المالكة، وذلك لأن صفتهم الشخصية هي التي يؤخذ بها وليس الصفة الرسمية.

ومن الجدير بالذكر، ان المادة 38 من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولي قد أشارت الى نوعين من المعاهدات، وهما:

أ- المعاهدات العامة أو الشارعة⁽¹⁾ law-making treaty

وهي تلك التي تبرم بين عدد غير محدود من الدول وفي أمور تهم الدول جميعاً، أي تحدد قواعد عامة وأنظمة مجردة ومن أمثلتها، ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومعاهدة القسطنطينية لعام 1888 الخاصة بتنظيم الملاحة في قناة السويس.

ب- المعاهدات الخاصة أو العقدية⁽²⁾ contractual treaty

وهي تلك التي تتعقد بين عدد محدود من الدول وفي أمر خاص بها، ومن أمثلتها، معاهدات التحالف ومعاهدات الصلح ومعاهدات تعيين الحدود والمعاهدات التجارية.

(1) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 112 f.

(2) Ebd.

المطلب الثاني

المراحل التي تنعقد بها المعاهدة الدولية⁽¹⁾

تمر المعاهدة الدولية من حيث شكلها القانوني بأربعة مراحل رئيسية وهي (المفاوضة negotiation، والتحرير والتوقيع written & signature، والتصديق ratification، ثم التسجيل registration)

الفرع الأول

المفاوضة⁽²⁾ negotiation

وهي عبارة عن تبادل وجهات النظر بين ممثلي دولتين أو أكثر بقصد التوصل الى عقد اتفاق دولي بينهما.

والمفاوضة ليس لها موضوع محدد، فقد تتناول تنظيم العلاقات السياسية بين الدولتين المتفاوضتين، وقد يكون موضوعها تنظيم العلاقات الاقتصادية أو العلاقات القانونية بينهما، كما قد يكون موضوعها تبادل وجهات النظر بين الدولتين المتفاوضتين بغية التوصل الى حل للنزاع القائم بينهما بالطرق السلمية.

وكذلك، ليس للمفاوضة شكلاً محدداً، فقد تكون شفاهة أو بتبادل المذكرات المكتوبة، وقد تتم في مقابلات شخصية وقد تتم في اجتماعات رسمية أو في مؤتمر دولي يجمع بين ممثلي الدولتين المتفاوضتين.

(1) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 113 f.

(2) Vgl. Malcom Schow, International Law, Cambridge University Press, 5th. edn., Cambridge, 2003, S. 918.

كما قد يقوم بالتفاوض رؤساء الدول أنفسهم وهذا ما يحصل عندما أجمع رؤساء الدول الأوروبية في مؤتمر فيينا عام 1815، على أثر هزيمة نابليون وتبادلوا وجهات النظر ومن ثم عقد التحالف المقدس.

كذلك ميثاق الأطلنطي عام 1941⁽¹⁾ كان أحد المفاوضين في عقده وتوقيعه الرئيس فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد يقوم بالتفاوض وزراء الخارجية أو السفراء أو الممثلين الذين تنتدبهم الدول المتفاوضة شرط ان يكونوا مزودين بوثائق تفويض⁽²⁾. أما بالنسبة لرؤساء الدول ووزراء الخارجية ورؤساء البعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية فيما يتعلق بالتفاوض مع المنظمة ذاتها، ففي هذه الحالات

(1) الذي تم التوقيع عليه من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لمواجهة المدّ النازي في المانيا. وهو بهذا المعنى يختلف عن الحلف الأطلسي أو ما يسمى ب North Atlantic Testament Organization (N.A.T.O) حيث كان الهدف الأساس منه هو التصدي للمدّ الشيوعي أي ضد الاتحاد السوفياتي بالتعاون مع 12 دولة أوروبية، هي كل من: بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، كندا، هولندا، بلجيكا، آيسلندا، الدنمارك، اللوكسمبورغ، النرويج، البرتغال، إضافة الى تركيا.

- للزيادة، أنظر، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص159.

(2) وهي عبارة عن مستند مكتوب صادر عن رئيس الدولة يحمله المفاوض لأثبات صفته بالمفاوضة.

- لمزيد من التفاصيل، راجع، د. محمد المجذوب، مرجع سابق، ص342. كذلك، أنظر المادة 7 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969؛ كذلك أنظر، د. ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص167؛ كذلك أنظر،

- Malcolm Shaw, a.a.O., S. 815; and Matthias Herdegen, a.a.O., S. 115.

لا يحتاج الأمر الى وثائق تفويض، وإلا يجب وقبل البدء بالمفاوضات تقديم هذا المستند للتحقق من صفة وسلطان المفاوض، وكل تفاوض أو تعاقد بغير هذا المستند يقع باطل. وخير مثال على ذلك، المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدنمارك عام 1941 والتي تخول أمريكا بأقامة قواعد بحرية وجوية في كرينلاند، حيث كان المتفاوضين فيها وزراء خارجية كل من الدولتين، وكان ذلك بغير علم حكومة الدنمارك فأحتجت على هذا العمل وأعتبرته باطلاً قانوناً وسحبت المفاوض. فهو وان كان له حق المفاوضة دون وثيقة تفويض، إلا أنها ضرورية لتوقيع الاتفاق.⁽¹⁾

الفرع الثاني

التحرير والتوقيع written & signature

عندما يتحقق التفاهم وتتفق وجهات النظر، يتم تدوين هذا الاتفاق في مستند مكتوب ويوقع عليه ممثلوا الدول المتعاقدة. والكتابة شرط تقليدي في المعاهدات وذلك من أجل أثبات الاتفاق وقطع الخلاف بشأن وجوده أو بشأن موضوعه أو مضمون نصوصه القانونية.

كما أن عملية تحرير المعاهدة تثير مسائل متعددة منها مايتعلق باللغة التي تحرر بها المعاهدة واقسام المعاهدة وأسلوب صياغتها. وفيما يلي ايجاز بهذه المسائل:

1- لغة المعاهدة:

وتحرر المعاهدة عادة بلغة واحدة ان كانت هذه اللغة هي السائدة فيما

(1) للزيادة أنظر، د. حسن الحسن، التفاوض والعلاقات العامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1993، ص47.

بين الدول المتعاهدة. كما لو كانت الأطراف المتفاوضة دولاً عربية، عند ذاك تحرر المعاهدة باللغة العربية.

أما إذا كانت اللغة التي تسود تلك الدول المتعاهدة مختلفة، كميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945، الذي تم تحريره باللغات الستة الرسمية المعتمدة⁽¹⁾، وفي مثل هذه الحالة ينص صراحة في الاتفاق على اعتماد لغة واحدة عند التفسير أو أن لجميع هذه اللغات قوة متساوية في التفسير⁽²⁾. كما أشارت إلى ذلك المادة 33 من اتفاقية قانون المعاهدات بالنص أنه "إذا وثقت المعاهدة بلغتين أو أكثر لنصها بأي من هذه اللغات نفس القوة مالم تنص المعاهدة أو يتفق الأطراف على أنه عند الاختلاف يسود نص معين...".

2- أقسام المعاهدة:

وتحرير المعاهدة عادة ما يتضمن ثلاثة أقسام، فالقسم الأول منها يتضمن المقدمة أو الديباجة (Preamble)، والتي يذكر فيها الأسباب والدوافع التي أدت إلى عقد المعاهدة.

أما القسم الثاني من المعاهدة، فهو يتضمن بيان لأطراف المعاهدة فقد يلجأ إلى ذكر أسماء الدول فقط أو أن الاتفاق قد يتم ما بين الحكومات، أو رئيس إحدى الدول ودولة أخرى أو حكومة أخرى ومن الأمثلة على ذلك، الاتفاق المبرم عام 1899 بين الحكومة الأنكليزية والحكومة المصرية بشأن

(1) وهي اللغة الأنكليزية والفرنسية والأسبانية والروسية والصينية والعربية.

(2) أنظر المادة 33 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969.

- United Nation; The Work of the International Law Commission, fifth edition, New York, 1996, S. 376; and Malcolm Show, a.a.O., S. 815.

إدارة السودان، بينما في عام 1936 أبرمت معاهدة لنفس الغرض فيما بين ملك مصر وملكة المملكة المتحدة.

أما القسم الثالث والأخير، فهو خاص بأحكام المعاهدة وذلك بشكل مواد مستقلة تدرج في صلب المعاهدة أو تلحق بها، وعادة مايقسم إلى أبواب وفصول وقد تتبعها ملاحق (Annexes) كما هو حال ميثاق جامعة الدول العربية 1945، إذ يتألف من 30 مادة و3 ملاحق.

وكذلك المعاهدة المصرية- الإسرائيلية المبرمة عام 1979، إذ تتضمن ملحقان مع خارطة توضح الحدود المرسومة بين الطرفين وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

وبعد الانتهاء من تحرير المعاهدة يوقع عليها المندوبون المفاوضون للدول المتعاقدة مع ملاحظة مسألة مهمة جداً، وهي ضرورة ان يكون هؤلاء المندوبون المفاوضون مزودين بأوراق تفويض خاصة تخولهم التوقيع على المعاهدة، كي ينسب التوقيع الى الدولة مباشرة. إلا في حالة واحدة فقط هي حالة إذا كان التوقيع على المعاهدة من جانب رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير خارجيتها، عندها لا يحتاجون الى أوراق تفويض يزودون بها.

التوقيع بالأحرف الأولى⁽¹⁾ Paraphierung

قد يلجأ المتفاوضين قبل التوقيع الكامل الى التوقيع بالأحرف الأولى للأسماء وذلك اذا كانوا لا يستطيعون توقيع الوثيقة بشكل نهائي، بل يمرّ بمرحلتين: التوقيع بالأحرف الأولى والتوقيع بالأسماء كاملة.

والقصد من ذلك، هو رجوع المندوبين الى دولهم وعرض المعاهدة على السلطة صاحبة الاختصاص في عقد المعاهدات (خاصة اذا كانت المعاهدات مهمة). وقد لا تلتزم بها الدولة اذا كانت المعاهدة لا تتفق وأحكام دستورها، فتعدل عن التوقيع النهائي.

وقد تؤيد موقف المتفاوضين وتوقع على المعاهدة بشكل نهائي، ذلك لأن للدولة الحرية المطلقة في العدول عن التوقيع النهائي، لأن التوقيع بالأحرف الأولى لا يعد توقيعاً ملزماً إلا في حالة واحدة فقط. وهي مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة 12 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969 وبالقول:

(أ) يعتبر التوقيع بالأحرف الأولى على نص معاهدة من قبيل التوقيع على المعاهدة اذا ثبت ان الدول المتفاوضة قد اتفقت على ذلك.

(ب) يعتبر التوقيع بشرط الرجوع الى الدولة على معاهدة من جانب ممثل الدولة من قبيل التوقيع الكامل عليها اذا أجازته الدولة بعد ذلك.

والتوقيع على المعاهدة من قبل الأطراف المتفاوضة يعني تأهيلها لعملية التصديق وبالتالي، فهناك واجب يلزم الأطراف بالامتناع عن إجراء أي تصرف يخالف ماتم الاتفاق عليه الى أن يتم التصديق على المعاهدة أو

(1) أنظر، د. ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص 188.

أعلان الدولة صراحة عدولها عن التصديق.

الفرع الثالث

التصديق ratification

وهو إجراء تثبت به الدولة على الصعيد الدولي موافقتها على الالتزام بالمعاهدة، ولكي تكتسب المعاهدة التي تم توقيعها توقيعاً نهائياً وصف الألتزام لأطرافها من الدول لابد من تصديقها. أي الحصول على إقرار السلطة المختصة في داخل الدولة للمعاهدة التي تم توقيعها.

الحكمة من التصديق:

ماهي الحكمة من التصديق، ولماذا يشترط القانون الدولي العام التصديق على المعاهدات؟

والحقيقة هناك عدة اعتبارات تحدد الحكمة من التصديق، منها:

- (1) الأقرار بأثر رجعي من جانب الدولة بتصرفات مندوبها المفاوض القانونية الذي قام بأبرام المعاهدة الدولية.
- (2) إعطاء الفرصة لكل دولة لإعادة النظر قبل الألتزام النهائي بالمعاهدات.
- (3) إفساح المجال للسلطة التشريعية لابداء الرأي والتصحيح فبما يتم الأتفاق عليه.

تبادل وثائق التصديق:

ان عملية انعقاد المعاهدة ومن ثم نفاذها لا يتحقق إلا من خلال تبادل وثائق التصديقات فيما بينها ويتم ذلك في محضر أجمع يسمى محضر تبادل التصديقات.

أو إيداع وثائق التصديق لدى الجهة المختصة أو الوديع وهو أحد الدول الأطراف في المعاهدة وبتبادل التصديقات تدخل المعاهدة نهائياً في حيز النفاذ الدولي، كما أشارت الى ذلك المادة 16 من اتفاقية قانون المعاهدات بالنص "أن وثائق التصديق تعبر عن موافقة الدولة على الالتزام بالمعاهدة متى تم:

- (أ) تبادلها بين الدول المتعاقدة،
 - (ب) إيداعها لدى جهة الأيداع،
 - (ج) إخطار الدول المتعاقدة أو جهة الأيداع بها، إذا ماتم الاتفاق على ذلك".
- مبدأ حرية التصديق:

بما أن التصديق هو تصرف قانوني تقوم به الدولة ويخضع لسلطانها التقديرية، فهل يحق للدولة في هذه الحالة الأمتناع عن تصديق المعاهدة قبل التوقيع عليها؟ والجواب هو ان حرية الدولة في التصديق تتجلى بمايلي:

- (1) عدم تحديد موعد للتصديق: فالدولة حرة في اختيار الوقت المناسب لإجراء عملية التصديق، وليس للتصديق أجل محدد، إلا إذا تم تحديده صراحة في المعاهدة (كالمعاهدات التي عقدها الاتحاد السوفياتي عام 1939 مع كل من لاتفيا ولتوانيا وأستونيا.. إذ حدد فيها أجلاً أقصاه لمدة ستة أيام لتبادل وثائق التصديق). وخلاف ذلك، فقد يتأخر

التصديق عدة سنوات (كالمعاهدة المعقودة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية عام 1930، بشأن تنظيم صيد الأسماك حيث تم التصديق عليها عام 1937)⁽¹⁾.

(2) رفض التصديق: إذ قد تمتنع الدولة عن التصديق لأسباب عديدة من بينها: تغير الظروف التي أبرمت لأجلها المعاهدة؛ أو تجاوز المفاوض حدود صلاحياته المنصوص عليها في وثيقة التفويض؛ أو بسبب إكراه ممثل الدولة على التوقيع على المعاهدة.

وأمتناع الدولة عن التصديق على المعاهدة لا يثير مسؤوليتها الدولية من الناحية القانونية فيما إذا نصت المعاهدة على أنها لا تكون ملزمة إلا بعد التصديق عليها. أما إذا نصت المعاهدة على أنها ملزمة بمجرد التوقيع عليها وأن مسألة نفاذ المعاهدة داخل الدولة يتوقف على التصديق فقط، ففي هذه الحالة تكون الدولة ملزمة بتنفيذها دولياً، وإلا تثار مسؤوليتها الدولية من الناحية القانونية.

والأمتناع عن التصديق يشكل عملاً غير ودياً تجاه الطرف الآخر في المعاهدة، ومثال ذلك، أمتناع مجلس الشيوخ الأمريكي عن تصديق اتفاقية عام 1919، لعدم موافقتها لمبدأ مونرو التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهجه آنذاك، وبذلك لم تنظم إلى عهد عصبة الأمم.⁽²⁾

(1) أنظر، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص 166.

(2) Malcolm Show, a.a.O., S. 819.

السلطة المختصة بالتصديق:

أن الدستور الداخلي لكل دولة هو الذي يحدد السلطة المختصة بالتصديق على المعاهدات، فقد ينحصر بالسلطة التنفيذية وحدها، أو بالسلطة التشريعية وحدها، أو قد يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً. وهذا ما تشير إليه المادة 110 من الميثاق، عندما تركت مسألة التصديق لكل دولة من الدول الموقعة على الميثاق تبعاً لنظامها الدستوري.

أ- إنفراد السلطة التنفيذية بالتصديق:

وهذا الأسلوب عادة ما يكون متبعاً في ظل الأنظمة الدكتاتورية والملكية المطلقة كالدستور الياباني لعام 1889 عندما كانت خاضعة للنظام الأمبراطوري.

ب- إنفراد السلطة التشريعية بالتصديق:

وهو أسلوب استثنائي، وغالباً ما يطبق في الدول التي تتبع نظام الحكم الجماعي، كما هو حال الدستور التركي لعام 1924 حيث كانت الجمعية الوطنية وحدها تتمتع بحق التصديق حتى عام 1960.

ج- اشتراك السلطتين التنفيذية والتشريعية بالتصديق:

وهو الأسلوب الشائع بين غالبية الدول وإن كانت نسبة الاشتراك هذه تختلف من دولة لأخرى. إلا أن معظم الدساتير الحديثة تنص على ضرورة الحصول على موافقة البرلمان للتصديق على جميع المعاهدات أو المعاهدات الهامة فقط، وعادة ما تنص الدساتير على لائحة بالمعاهدات الهامة. ففي ألمانيا على سبيل المثال، بينما ينفرد رئيس الجمهورية بالتصديق على

المعاهدات الدولية، يلعب البرلمان دور الرقيب على التصديق⁽¹⁾، وفي فرنسا يصدق رئيس الجمهورية وحده على المعاهدات الدولية باستثناء التجارية منها وكذلك التي تتطلب الموافقة المسبقة من البرلمان، كمعاهدات الصلح مثلاً⁽²⁾.

التصديق الناقص:

وقد يكون التصديق مشروطاً بموافقة البرلمان أو السلطة التشريعية للدولة وذلك في نوع معين من تلك المعاهدات كمعاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة والمعاهدات المتعلقة بتعيين الحدود أو بتحميل خزانة المالية شيء من النفقات، ففي مثل هذه المعاهدات لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان. حتى وإن صادق رئيس الدولة عليها من دون مراعاة الشروط الدستورية وتم تبادل التصديقات على هذا الأساس.

ولكن ماذا لو أبرمت المعاهدة من دون احترام الشروط الدستورية للدولة؟ والأجابة على هذا التساؤل أثارت العديد من الخلافات الفقهية وخاصة في مثل هذه الحالة، أي بعد مصادقة رئيس الدولة عليها وتبادل التصديقات. وهناك ثلاثة اتجاهات⁽³⁾ يمكن التركيز عليها في هذا الصدد:

- **الاتجاه الأول:** ويذهب إلى اعتبار المعاهدة المصدق عليها من قبل رئيس الدولة صحيحة وتنتج آثاراً مقبولة في المحيط الدولي متى ماتم تبادل التصديقات بشأنها، ويستندون في ذلك إلى:

(1) أنظر، المادة 59 من الدستور الألماني لعام 1949.

(2) أنظر المادة 11 من الدستور الفرنسي لعام 1958.

(3) أنظر، د. إبراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص 182.

- (1) ان مسألة أستكمال الشروط الدستورية هي مسألة داخلية وتتعلق بقواعد القانون الداخلي للدولة. أما الأعراب عن إرادة الدولة فهي من اختصاص رئيس الدولة الذي يعتبر الأداة الرئيسية للدولة وبالتالي فهي مسألة دولية تتعلق بقواعد القانون الدولي ولا علاقة لها بالأرادة المعلنة سواء كانت باطلة أم صحيحة.
 - (2) ان الأخذ بهذا الاتجاه سوف يؤدي الى أستقرار المعاملات الدولية، وإلا فسوف يؤدي الى تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض كي تراقب وتتأكد من تنفيذ الشروط الدستورية من عدمه فضلاً عن التشكيك في تصرفات رئيس الدولة. وهذا ما لا يتفق مع أحكام الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
 - (3) ان قواعد القانون الدولي تسمو على قواعد القانون الداخلي، وهو مبدأ عام لا يجوز مخالفته، وإخضاع القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالتصديق للقواعد الدستورية الداخلية سوف يؤدي الى تبعية القانون الدولي للقانون الداخلي وهذا ما يتجافى مع الوضع الطبيعي للنظام القانوني.
 - (4) تمر المعاهدة بمراحل عديدة كي يتم تنفيذها، وكل مرحلة تتطلب الوقت الكافي للتفكير بها ومراجعتها من قبل السلطات الداخلية للدولة، فإذا ماتم التصديق عليها بعد ذلك فليس من المقبول ان تدعي الدولة ان تصديقها جاء ناقصاً وغير مستوفٍ للشروط الدستورية.
- **الاتجاه الثاني:** أما أنصار هذا الاتجاه فيذهبون الى بطلان التصديق

الناقص، إذ لا يمكن ترتيب الأثر القانوني مالم تكن المعاهدة مستكملة للشروط الدستورية في الدولة. ويستندون في ذلك الى فكرة الاختصاص، أي لكي يكون التصديق صحيحاً يجب ان يكون صادراً من ذوي الاختصاص، وبالتالي يجب الرجوع الى دستور الدولة لمعرفة شروط صحة التصديق.

فاذا كانت تشترط مشاركة البرلمان لرئيس الدولة في التصديق على المعاهدات عند ذلك لايجوز ان ينفرد رئيس الدولة بالتصديق وألا فان عمله يعد تجاوزاً لأختصاصه ولايترتب عليه أي أثر قانوني للمعاهدة.

الاتجاه الثالث: فهو على الرغم من تأييده لبطلان هذا التصرف إلا أنه يعتبره صحيحاً كجزء للدولة التي صدر عن رئيسها. إي ان اصحاب هذا الاتجاه يقرون بفكرة الاختصاص. ولكن في حالة مخالفة رئيس الدولة لأختصاصه واحداث آثار قانونية دولية نتيجة لذلك، فالدولة تتحمل عبء المسؤولية الدولية. وكتعويض عن هذه المسؤولية هو اعتماد التصديق الناقص، وترتيب كافة الآثار القانونية التي تترتب على التصديق الصحيح.

الرأي المعتمد: ان ماجرى عليه العمل الدولي وماأخذ به الفقه والقضاء الدولي يشير الى اعتماد الاتجاه الأول. فالمادة 47 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات⁽¹⁾ نصت على "اذا خضعت سلطة ممثل الدولة في التعبير عن موافقتها للألتزام بمعاهدة معينة لقيد محدد، فان عدم التزامه بهذا القيد لايجوز ان يتخذ حجة لإبطال الموافقة التي عبر عنها الممثل...".

(1) United Nation, a.a.O., S. 371.

الفرع الرابع التسجيل registration

ويقصد بالتسجيل هو إيداع المعاهدة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتسجيلها في سجل خاص بالتسجيل وتحريرها باللغات الرسمية الستة للأمم المتحدة مع أسم المعاهدة وأسماء الموقعين عليها وتاريخ التوقيع والتصديق وتبادل التصديقات كذلك تأريخ الأنظام اذا كانت هناك دولة منظمة لهذه المعاهدة، ثم تأريخ نفاذها ومدة العمل بها وماهي اللغة التي حررت بها.

ولتسجيل المعاهدات أهمية بالغة تكمن في سببين اثنين:

- الأول: هو لتدوين أحكام المعاهدة باللغات المعتمدة لدى الدول المتعاقدة، لكي يسهل الرجوع اليها عند التطبيق أو التفسير وتحول دون أية مشكلة قد تصاحب عملية تنفيذ الاتفاقية.
- الثاني: هو للقضاء على الاتفاقات السرية التي قد تلجأ اليها بعض الدول للتحالف فيما بينها لتدبير الاعتداءات ضد غيرها من الدول، وخير مثال على ذلك، اتفاقية غرناطة المبرمة عام 1500 بين كل من فرنسا وأسبانيا لغزو مملكة نابولي، وهي تعد أول اتفاقية من هذا القبيل. كذلك اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم البلاد العربية فيما بينهم.

ولأهمية هذه المرحلة في المعاهدات لكي تصبح تامة ونافاذة، فقد أشارت اليها معظم الاتفاقيات الدولية الشارعة. ففي المادة 18 من عهد عصبة الأمم نصت بأن "كل معاهدة أو اتفاق دولي يعقد بين أعضاء عصبة الأمم يجب تسجيله في سكرتارية العصبة وأعلانه في أقرب فرصة ممكنة ولا تكون

أمثال هذه المعاهدات والاتفاقات الدولية ملزمة إلا بعد هذا التسجيل⁽¹⁾.

وكذلك نص الفقرة الأولى من المادة 102 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة حيث أشارت بأنه "كل معاهدة أو اتفاق دولي يعقده اي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن"⁽²⁾. وكذلك نص المادة 80 من اتفاقية قانون المعاهدات التي تنص "ترسل المعاهدات بعد بدء نفاذها الى الأمانة العامة للأمم المتحدة لتسجيلها وحفظها وأثبتاتها في القائمة ونشرها"⁽³⁾.

وفي هذا الخصوص، قد يثار التساؤل حول الآثار المترتبة من جراء عدم تسجيل المعاهدة؟

وهنا يذهب البعض من الفقهاء على اعتبار المعاهدة التي لم يتم تسجيلها في الأمانة العامة للأمم المتحدة تعد باطلة. إلا أن الرأي الغالب والمرجح في هذه المسألة هو اعتبار المعاهدة صحيحة ونافذة تجاه أطرافها وتجاه الغير أيضاً، إلا أن آثار هذه المعاهدة لا تنتج تجاه أي فرع من فروع الأمم المتحدة. وأنه في حالة وقوع أي خلاف فيما بين الدول المتعاقدة والتي لم تسجل معاهدتها امام أمانة الأمم المتحدة، فلا يمكن الاحتجاج بها أو التمسك بها في مواجهة محكمة العدل الدولية أو أية محكمة تحكيمية أخرى أو أي

(1) أنظر، د. محمد المجذوب، مرجع سابق، ص372؛ كذلك أنظر، د. ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص195.

(2) أنظر د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص172؛ وكذلك أنظر، د. محمد طلعت الغنيمي و د. محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص192.

(3) United Nations, a.a.o., S. 382.

جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، لأنها تقع باطلّة في مثل هذه الحالة ما لم يتم تسجيلها.⁽¹⁾

أما عن نشر المعاهدة المسجلة، فهو من اختصاص الأمانة العامة للأمم المتحدة التي تقوم بالنشر بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويكون ذلك بلغة واحدة أو باللغات المعتمدة في المعاهدة نفسها (التي حررت بها المعاهدة) مع ترجمة خاصة بالفرنسية والإنكليزية مرفقة بها.⁽²⁾

المطلب الثالث

التحفظ على المعاهدات⁽³⁾ Reservation

ويقصد بالتحفظ على المعاهدات الدولية عموماً بأنه "إعلان صادر عن الدولة ذاتها أياً كانت صيغته أو تسميته عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو أنظمامها إلى معاهدة، وتهدف به استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لأحكام معينة في المعاهدة من حيث سريانها على هذه الدولة".⁽⁴⁾

فالتحفظ يعني قبول الدولة للمعاهدة بمجموعها مع استثناء بعض الأحكام التي تعد ملزمة لها. وهو في المعاهدات الثنائية (العقدية) يؤدي إلى إلغاء

(1) أنظر، د. إبراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص196.

(2) للزيادة أنظر، د. عدنان الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، منشورات الجامعة المفتوحة، ط1، بنغازي، 1992، ص195-197.

(3) Matthias Herdegen, a.a.O., S. 119; Malcolm Show, a.a.O., S. 821.

(4) أنظر، د. إبراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص198؛ كذلك أنظر، د. محمد طلعت الغنيمي، مرجع سابق، ص193؛ وراجع أيضاً، د. محمد المجذوب، مرجع سابق، ص360؛ وكذلك أنظر، د. سموي فوق العادة، مرجع سابق، ص168.

البند المتعلق به. أما في المعاهدات العامة والمتعددة الأطراف فان الدولة تستبعد الأحكام التي تحفظت بشأنها فقط في علاقاتها مع باقي الأطراف المتعاقدة.⁽¹⁾

كما أن التحفظ قد ينحصر بتعديل بند أو إضافة معنى معين له، فضلاً عن مزاياه الأخرى والتي من بينها أهمية أزيد عدد الموقعين على المعاهدات الدولية.

وهذا لا يعني أنه لا توجد هناك عيوباً للتحفظ، فهو يقضي على أهمية المعاهدة، كما أنه يضعف قوتها الملزمة.

المطلب الرابع

الاتفاقات ذات الشكل المبسط⁽²⁾ Executive Agreement

وهي نمط من المعاهدات التي تنتهي إجراءات إبرامها بالتوقيع عليها ومن دون الحاجة الى تصديقها. أي ان الدولة وبموجب هذا الشكل من المعاهدات تعلن عن ارادتها نهائياً بالالتزام بالمعاهدة في مرحلة التحرير والتوقيع دون حاجة لمراحل لاحقة أخرى.

حيث تتعقد بمجرد تبادل الخطابات أو مذكرات ماتم التوقيع عليه، وذلك عن طريق رئيس الدولة مباشرةً أو وزير خارجيتها أو مندوبيها المفوضين. ونظراً لبساطة هذه الطريقة المختصرة وسرعتها في إبرام المعاهدات،

(1) أنظر، د. ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص 199.

(2) أو الاتفاق التنفيذي، وهو مصطلح عرف في الولايات المتحدة الأمريكية وبموجبه يكون من حق الرئيس ان يصدق على المعاهدات دون حاجة للجوء الى مجلس الشيوخ، أنظر د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص 70.

فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية ونفذتها من دون أن تنتظر مصادقة مجلس الشيوخ عليها، (وقد فاق عدد الاتفاقات المبسطة التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع غيرها من الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الـ 1250 إتفاقاً، بينما لم يتعدى عدد المعاهدات العادية التقليدية الـ 800 معاهدة)⁽¹⁾.

وكذلك، فإن حرية الدولة في أبرام هذا الشكل من المعاهدات أو المعاهدات ذات الشكل الكامل Canass تتحدد أساساً وفقاً لدستورها. وقد يترتب على ذلك، انعقاد المعاهدة الواحدة بالشكل المبسط بالنسبة لأحد أطرافها وبشكل كامل بالنسبة للطرف الآخر من ذات المعاهدة. وخير مثال على ذلك، اتفاقية عام 1955 الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوستريكا ونيكاراغوا للاتفاق على إنشاء قناة توصل بين المحيطين الأطلسي والهادي. فهي مبسطة الإجراءات بالنسبة للطرف الأول ولكنها وحسب الدستور كاملة الإجراءات بالنسبة لكل من كوستريكا ونيكاراغوا.⁽²⁾ وعلاوة على ذلك، فقد أشارت إلى هذا الشكل من المعاهدات اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969، وذلك في الفقرة الأولى من المادة 12 بالقول:

موافقة الدولة على الالتزام بمعاهدة ما يعبر عنها بتوقيع ممثلها، وذلك في حالة:

أ) إذا نص على ذلك صراحة في المعاهدة. ومثال ذلك ما نصت عليه

(1) أنظر، د. أحمد سرحال، المرجع السابق، ص 70.

(2) للزيادة راجع، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص 173.

المادة 12 من اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر عام 1954،
من أن نفاذ الاتفاقية يبدأ من يوم التوقيع عليها.⁽¹⁾

ب) إذا أتفقت الدول الأطراف على ذلك،

ج) إذا تمت الإشارة الى ذلك في وثائق التفويض أو أثناء المفاوضات⁽²⁾.

المطلب الخامس

شروط صحة إنعقاد المعاهدات

لكي تتعقد المعاهدة بشكل صحيح لا بد من توافر شروط أخرى فضلاً
عن الشروط الشكلية المتمثلة (بالمفاوضة والتحرير والتوقيع والتصديق ومن
ثم تسجيلها لدى الأمانة العامة للمنظمة الدولية)، وهذه الشروط تتعلق
بموضوع المعاهدة والتي تتمثل (بالأهلية ومشروعية محل المعاهدة ومن ثم
سلامة الرضا من العيوب)، وهي ماسنتاوله تباعاً:

الفرع الأول

الأهلية القانونية

ومن المعلوم ان إبرام المعاهدات ما هو إلا مظهر من مظاهر سيادة
الدول، ومن ثم يكون للدول تامة السيادة الأهلية القانونية اللازمة لعقد
المعاهدات بمختلف أنواعها.

أما عن الدول ناقصة السيادة، أي تلك التي تحكمها علاقة تبعية مع دولة
أخرى تكون مسؤولة عن إدارة شؤونها الخارجية. فأنها ومن الطبيعي أن
تكون أهليتها ناقصة ولا يمكنها من إبرام أية معاهدة دولية، ذلك لأن هذا

(1) أنظر، د. إبراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص 187.

(2) United Nations, a.a.O., S. 360.

الأجراء سيكون من أختصاص الدول صاحبة الولاية عليها.

كذلك لايجوز للدولة الموضوعة في حالة حياد دائم أن تبرم من المعاهدات مايتنافى مع حالة حيادها، كما لو أبرمت معاهدات خاصة بالتحالف العسكري أو أبرام معاهدات تجارية أو معاهدات تعاون مشترك مع دول أخرى تكون في حالة حرب.⁽¹⁾

الفرع الثاني مشروعية محل المعاهدة

وطبقاً لهذا الشرط، يجب ان يكون موضوع المعاهدة مشروعاً وممكن التحقق. إذ لا يحق للدولة ان تتعاقد ويكون موضوعها مخالفاً لقاعدة قانونية أمره من القواعد الدولية، لأن ذلك سوف يؤدي الى بطلانها. وهذا ما أشارت اليه المادة 53 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات،.بالقول (تعتبر المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً اذا كانت وقت ابرامها تتعارض مع قاعدة أمره من قواعد القانون الدولي العامة).

كما وتعتبر القاعدة الدولية قاعدة أمره، إذا كانت مقبولة ومعترف بها من الجماعة الدولية كقاعدة لايجوز الأخلاخ بها ولايمكن تغييرها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام ويكون لها نفس الطابع. ويعتبر تحريم تجارة الرقيق الأبيض أو الأسود أو تجارة المخدرات من قبيل القواعد الأمرة.

ولا يقتصر هذا الحال على القواعد الدولية الأمرة بل وللقواعد العامة للقانون الدولي، إذ يجب ان لا يكون موضوع المعاهدة مخالفاً لها أيضاً، كما

(1) للزيادة راجع، د. محمد المجذوب، مرجع سابق، ص376.

لو تتفق دولتان سراً على الاعتداء على دولة ثالثة، أو تتفق دولتان على أستغلال أسرى الحرب وتشغيلهم في الصناعة لديها.⁽¹⁾

وعلى ذلك، فقد أكدت منظمة الأمم المتحدة على ضرورة اعتبار مثل هذه الألتزامات باطلة، وبخاصة اذا كانت تتعارض مع أحكام الميثاق، وفقاً لنص المادة 103 على أنه (اذا تعارضت الألتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لهذا الميثاق مع أي التزام آخر يرتبطون به فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق).

وكذلك يجب ان يكون محل المعاهدة ممكن التحقق، إذ لايمكن للدولة ان تبرم معاهدة يكون محلها غير مشروع ومستحيل التنفيذ، كما لو تتفق دولتان على تطبيق معاهدة يكون موضوعها منافياً للأداب والأخلاق العامة. أو تتفق الدولتان على أن تتنازل الأولى للثانية عن مستعمرة ليس لها عليها أي حق.

(1) للزيادة راجع، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص147؛ وكذلك، د. إبراهيم أحمد شلبي، مرجع سابق، ص622.

الفرع الثالث سلامة الرضا من العيوب

وعيوب الرضا هي الغلط والغش والتدليس والأكراه:

أولاً- الغلط⁽¹⁾ Error

وهو تصور الحقيقة بشأن واقعة معينة كان لها أثرها في ارتضاء أحد الأطراف بالتقيد بالمعاهدة. كما يجب أن يكون جوهرياً لإفساد الارتضاء بالمعاهدة.

والغلط على نوعين، الغلط الواقعي وهو غلط جوهري يتعلق بوجود واقعة معينة أعتقدت الدولة بوجودها عند إبرام المعاهدة وكانت سبباً جوهرياً في إرتضاءها للالتزام بها.

والغلط القانوني وهو غلط بسيط لا يترتب عليه بطلان المعاهدة كالغلط في صياغة نص المعاهدة، وبالتالي لا يؤثر في صياغة نص المعاهدة، وبالتالي لا يؤثر في صحتها. وإنما يلجأ إلى تصحيح الخطأ وذلك بتحرير نص مصحح للمعاهدة.⁽²⁾

ثانياً: الغش والتدليس⁽³⁾ Fraud and corruption

والغش أوسع نطاقاً من الغلط فهو يثير مسؤولية الدولة التي لجأت إلى التدليس في سلوكها بقصد دفع الطرف الآخر للمعاهدة على فهم أمر على

(1) Malcom Schow, a.a.O., S. 847.

(2) أنظر، د. محمد المجنوب، مرجع سابق، ص 379؛ وكذلك أنظر، د. إبراهيم أحمد شلبي، مرجع سابق، ص 274.

(3) Malcom Schow, a.a.O., S. 848.

غير حقيقته (الغش) ومن ثم قبوله للمعاهدة بناءً على هذا الفهم الخاطئ. وهو لا يبطل المعاهدة كالغلط، وإنما يترك للدولة التي كانت ضحية التدليس الحق في المطالبة بإلغاء الأحكام التي يعيها الغش. وإلا فسوف تكون سبباً لنشوء نزاع دولي ومن ثم ترتيب المسؤولية الدولية نتيجة لهذا التصرف الدولي غير المشروع⁽¹⁾. ومن أمثلة الغش في التعامل الدولي، ما قامت به إيطاليا تجاه الحبشة عام 1899 في معاهدة أوكيالي⁽²⁾.

ثالثاً- الأكره⁽³⁾ : Coercion

وهو عبارة عن ضغط يقع على الشخص فيبيث في نفسه الخوف والرغبة مما يحمله على التعاقد، والأكره يعدم الإرادة ويبطلها، وكذلك فهو على نوعين: الأكره على ممثل الدولة، والأكره الواقع على الدولة ذاتها.

(1) مع ذلك تقرر المادة 49 من اتفاقية قانون المعاهدات على أنه (يجوز للدولة التي يدفعها السلوك التدليسي لدولة متفاوضة أخرى إلى إبرام معاهدة أن تستند إلى الغش كسبب لإبطال إرضائها الالتزام بالمعاهدة). أنظر، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص 177.

(2) وجدير بالذكر، أن هذه المعاهدة كانت قد حررت بنسختين، الأولى باللغة الحبشية (الأمهرية). والثانية بالأيطالية، حيث كانت النسخة الإيطالية محرفة في نص من نصوصها، والذي يقضي بالتجاء ملك الحبشة إلى خدمات إيطاليا أمراً اجبارياً. في حين أن النص الأصلي يقضي بأنه أمر اختياري. وبعد توقيع المعاهدة تدخلت إيطاليا في الحبشة استناداً إلى هذه المعاهدة مما أدى إلى نشوب الحرب بينهما.

- للزيادة راجع، د. محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1982، ص 164.

(3) Malcom Schow, a.a.O., S. 848.

أولاً- الأكرام الواقع على ممثل الدولة:

وهذا النوع من الأكرام هو مانصت عليه المادة 51 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات حينما قررت ببطان المعاهدة وعدم ترتيب اي أثر قانوني لها إذا صدرت نتيجة أكرام لممثل الدولة سواء كان ذلك بالقوة أو بالتهديد. والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها معاهدة مدريد عام 1526⁽¹⁾.

والتاريخ الحديث كان قد عرف العديد من المعاهدات المبرمة تحت الأكرام، ففي عام 1905 عقدت اليابان معاهدة مع كوريا بموجبها تم وضع كوريا تحت الحماية اليابانية وقد تم توقيع هذه المعاهدة بعد ان احتلت القوات اليابانية قصر الأمبراطور الكوري وقامت بسجنه مع وزرائه لمدة عشر ساعات وهددتهم بالقتل.

وفي عام 1939، قام هتلر بأكرام الرئيس هاشا رئيس جمهورية تشيكوسلفاكيا (سابقاً) للتوقيع على معاهدة تم فرض الحماية الألمانية بموجبها على أقليمي بوهيميا ومورافيا.⁽²⁾

ثانياً- الأكرام الواقع على الدولة ذاتها:

وقد تقوم الدولة بأحتلال دولة أخرى وتبرم معاهدة معها بالقوة من أجل التنازل لها عن بعض الأراضي أو أقرار الأحتلال، ومثال ذلك، ماقامت به

(1) وتعد أول معاهدة ابرمت تحت الأكرام، وقد أرغم بموجبها ملك فرنسا للتنازل عن مقاطعة بورغونيا الفرنسية لصالح أسبانيا وذلك إثر وقوعه في الأسر بيد الطليان. إلا ان فرانسوا الأول كان قد أعلن عن بطلان المعاهدة بسبب الأكرام بمجرد اطلاق سراحه وعودته الى فرنسا.

- أنظر، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص91.

(2) أنظر، د. محمد طلعت الغنيمي و د. محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص216.

اليابان عام 1915 عندما أبرمت معاهدة مع الصين بعد ان أحتلت مقاطعة شانتونغ، حيث هددت الصين بأحتلال جميع الأراضي الصينية إن لم توقع على المعاهدة خلال 48 ساعة. وكذلك الحال بالنسبة للمعاهدات التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق بعد أحتلالها له عام 2003 إذ تعد باطلة بطلاناً مطلقاً.⁽¹⁾

فالمادة 52 من اتفاقية فينا أشارت الى هذا النوع من الأكره ايضاً بالقول، أنه اذا كان الأكره واقعاً على الدولة ذاتها في صورة استعمال القوة تجاهها أو التهديد بأستعمالها وبشكل مخالف لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فان المعاهدة التي تنعقد نتيجة لهذا الأكره تعد باطلة بطلاناً مطلقاً ولا يترتب عليها اي أثر قانوني.

إلا ان هناك حالة واحدة فقط لم يعتبر فيها الأكره كسبب لإبطال المعاهدات، وهي حالة معاهدات الصلح التي تمت بين الدول المهزومة في الحرب والدول المنتصرة. حيث جرى العمل الدولي على اعتبارها معاهدات صحيحة، وذلك رغبة في كفالة استقرار المعاملات والالتزامات الدولية.⁽²⁾

(1) See, Dr. Ali Alkubtan, Das Prinzip des Gewaltverbot im Völkerrecht und “die Militäraktionen gegen Afgahnistan und den Irak”, Uni. Bayreuth Verl., Bayreuth, 2008, S. 22f.

(2) أنظر، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص 178.

المطلب السادس نطاق تنفيذ المعاهدات

بعد ان تستوفي المعاهدة كافة شروطها الشكلية والموضوعية، تصبح نافذة في دائرة العلاقات القانونية الدولية، ومن ثم تصبح أحكامها ملزمة للدول الأطراف فيها. ومن الطبيعي ان هذه المعاهدة سوف لا تلزم إلا الدول التي عقدتها وفي حدود نطاق تنفيذها من حيث المكان والزمان والأشخاص الذين تمتد اليهم.

الفرع الأول النطاق الأقليمي

وهذا ما أشارت اليه المادة 29 من اتفاقية فينا بالقول (ان المعاهدة تلزم كل طرف فيها عبر أقليمه بالكامل مالم ينصرف قصد أطرافها الى غير ذلك صراحة أو ضمناً).

وهذا يعني سريان المعاهدة عبر أقليم الدولة البري والجوي والبحري بالكامل إلا ان ذلك ليس مطلقاً، فقد يقتصر سريان المعاهدة على منطقة معينة خاصة في المعاهدات التي تنشئ نظاماً خاصاً لمرور الأشخاص والأموال في المناطق الحدودية.

فضلاً على ذلك، فان للدولة المتعاقدة الحق في استبعاد مستعمراتها من تطبيق المعاهدة شرط ان تنص المعاهدة أو تعلن عن ذلك عند التوقيع أو التصديق على المعاهدة، ومثال ذلك المعاهدة المنشئة لحلف الناتو (حلف شمال الأطلسي)، الذي قررت فيه فرنسا قصر أحكام المعاهدة على الأقليم

الفرنسي فقط دون ان تمتد الى مستعمراتها.(1)

الفرع الثاني النطاق الزمني

لقد جرت العادة على تحديد وقت معين تكون فيه المعاهدة نافذة، وهو غالباً ما يتم من وقت تبادل التصديقات. ومع ذلك فقد يذكر صراحة في نص المعاهدة على تأريخ لاحق لتبادل التصديق كأن تكون المعاهدة نافذة بعد مرور شهر أو أكثر منذ تبادل الدول لتصديقاتها.

كما يمكن للدول المتعاقدة الاتفاق على سريان آثار المعاهدة ليشمل وقائع حدثت في الماضي، شرط ان يتم ذلك في المعاهدة وبشكل صريح أو ضمني. ذلك لأن الأصل هو خضوع المعاهدة لقاعدة (عدم رجعية المعاهدات)، أي ان المعاهدة المعقودة لا تسري على وقائع تمت في الماضي وان الدول الأطراف فيها لا يلتزمون بها إلا من تأريخ العمل بها أي تأريخ نفاذها.

والمادة 28 من اتفاقية قانون المعاهدات تقرر صراحة بتبنيها لمبدأ عدم رجعية المعاهدات الدولية بالنص انه (مالم يظهر قصد مغاير أو يثبت خلاف ذلك بطريقة أخرى فان نصوص المعاهدة لا تلزم طرفاً فيها بشأن أي عمل أو واقعة تمت أو حالة انتهت وجودها قبل تأريخ بدء نفاذ المعاهدة في مواجهة ذلك الطرف). إلا ان تطبيق هذا المبدأ (عدم رجعية المعاهدات)، قد يثير التساؤل حول الاتفاق الواجب التطبيق بشأن نزاع معين اذا ماتعاقبت

(1) للزيادة أنظر، د. محمد طلعت الغنيمي و د. محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص260.

بشأنه أكثر من اتفاقية بين أطراف النزاع؟

فكثيراً ما يحدث ان يعرض النزاع على القاضي أو المحكم الدولي للفصل فيه ويكون ذلك في ظل قواعد قانونية معينة، ثم يحدث ان تطول مدة الفصل في النزاع فتكون تلك القواعد القانونية الدولية الأولى قد تغيرت لتحل محلها قواعد اتفاقية جديدة. فعلى أية قواعد سيستند القاضي أو المحكم الدولي في فصله للنزاع؟

والجواب على ذلك، أن القضاء الدولي ذهب الى الأخذ بأحكام الاتفاق الذي كان قائماً وقت حدوث النزاع، ولا يعتد بأية قواعد قانونية لاحقة على ذلك النزاع وخير مثال على ذلك، ما ذهب اليه (Max Huber)

في قراره التحكيمي الشهير بشأن قضية جزيرة الماس ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، حيث جاء فيه (ينبغي على القاضي ان يعتد بالقانون الذي كان قائماً وقت حدوث الوقائع محل النزاع، لترتيب الآثار القانونية عليها. حتى ولو تعاقبت على مثل هذه الوقائع قواعد قانونية أخرى)⁽¹⁾.

الفرع الثالث النطاق الشخصي

كقاعدة عامة هو ان المعاهدة الدولية لا تنطبق إلا بين أطرافها ولا ترتب آثاراً إلا في مواجهتهم سواء كانت تلك الآثار حقوقاً أم التزامات، وهذه القاعدة هي ما تسمى (بنسبية أثر المعاهدات). وقد عبرت عن هذا المبدأ صراحة محكمة العدل الدولية الدائمة بقولها (أن المعاهدة لاتعد قانوناً إلا

(1) للزيادة أنظر، د. أبراهيم أحمد شلبي، مرجع سابق، ص234.

بين الدول التي عقدتها)، ونصت عليه أيضاً المادة 34 من اتفاقية فيينا إذ تقرر (لاتنشئ المعاهدة التزاماً على الغير أو حقاً له بغير رضاه).

وإذا كانت القاعدة العامة هي نسبية أثر المعاهدات، فإن الاستثناء الوارد على هذه القاعدة هو سريان المعاهدة على غير أطرافها شرط أن يتم ذلك بالقبول والموافقة الصريحة من جانب أطراف المعاهدة، وهنا يجب التفرقة ما بين المعاهدات التي ترتب التزامات على عاتق الغير وما بين المعاهدات التي تنشئ حقوقاً لصالح الغير.⁽¹⁾

أولاً: المعاهدات التي ترتب التزاماً على عاتق الغير:

وهذا النوع من المعاهدات يتخذ أشكالاً متعددة في العمل الدولي. فقد تتضمن المعاهدة النص صراحة على التزام معين بالنسبة لدولة غير طرف في المعاهدة شرط قبول الدولة الغير بهذا الالتزام صراحة وبشكل خطي⁽²⁾. وقد تكون المعاهدة متعلقة بطرق المواصلات الدولية مثل القنوات والمضائق والأنهار الدولية كاتفاقية القسطنطينية لعام 1888 بشأن نظام الملاحة في قناة السويس، أو بتحقيق الأمن والسلام الدوليين مثل ميثاق الأمم المتحدة، أو بقصد حماية الثروة القومية للإنسانية مثل معاهدات حماية البيئة من التلوث.

كما يمكن ان تكون المعاهدة مقررة لمراكز قانونية موضوعية مثل اتفاقية فيينا لعام 1815، والتي قررت حياد سويسرا الدائم.

(1) Malcolm Show, a.a.O., S. 831.

(2) راجع المادة 35 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

– United Nation, a.a.O., S. 368.

ثانياً- المعاهدات التي تنشئ حقوقاً للغير:

وفي هذا النوع من المعاهدات إما ان تقرر حقوقاً للغير بصورة تلقائية كالمعاهدات المتعلقة بطرق المواصلات الدولية أو تلك المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين والتي سبق ذكرها. أو انها قد تقرر حقوقاً للغير وذلك بموجب نص صريح في المعاهدة كالأشتراط لمصلحة الغير أو حكم الدولة الأكثر رعاية.

أ- الأشتراط لمصلحة الغير Stipulation Pour Autrui

والأشتراط لمصلحة الغير عبارة عن عمل قانوني بواسطته تشتترط دولة على أخرى بموجب اتفاقية باكساب حق أو منفعة أو ميزة الى دولة ثالثة لم تشارك في الاتفاقية وهي الدولة المستفيدة.

كما وتعتبر وسيلة لمدّ آثار المعاهدات الى دول لم تشارك فيها. وان هذا الأمتداد يقتصر على الآثار النافعة أي تلقي الحقوق أو المزايا دون ان تتحمل الألتزامات الواردة فيها.

والواقع ان الأشتراط في هذا النظام القانوني أنما يمثل عرضاً من جانب أطراف المعاهدة الى الدول الغير أي الدولة المستفيدة. وان هذه الدولة ليس لها ان تصدق على المعاهدة أو تنظم اليها، وأنما عليها ان تمتلك أو تتنازل عن الحقوق المشترطة لصالحها، وذلك لأن هذا الحق أو المنفعة ثابت لها بموجب الأشتراط الأصلي في المعاهدة.

والدولة المستفيدة قد يتم تحديدها في نص الأشتراط. وخير مثال على ذلك، معاهدة فينا لعام 1815 والتي رتبت حقوقاً لصالح سويسرا على

المناطق الحرة.⁽¹⁾ وقد يكون المستفيد منها جميع الدول كما حصل ذلك في معاهدات الصلح فرساي لعام 1919، إذ نصت على (اعتبار قناة كييل مفتوحة لجميع الدول التي ستكون في حالة سلام مع ألمانيا).⁽²⁾

ولقد فصلت المادة 36 من اتفاقية فينا أحكام الاشتراط لمصلحة الغير بالنص (ينشأ حق للدولة نتيجة نص في المعاهدة اذا قصد أطراف المعاهدة بهذا النص منح هذا الحق للدولة الغير أو مجموعة من الدول أو لسائر الدول الأخرى غير الأطراف فيها ووافقت الدولة أو الدول الغير على ذلك).⁽³⁾

ب- شرط الدولة الأكثر رعاية The most- Favoured Nation Clause

وهو شرط خاص جرى العمل الدولي على إدراجه في معظم المعاهدات ذات الطبيعة الاقتصادية، وبواسطته تعد دولة دولة ثانية ان تمنحها المزايا التي أعطتها في الماضي أو ستعطيها في المستقبل بواسطة معاهدات الى دول أخرى.

كذلك فهو اتفاق بين دولتين تضمن كل منها للأخرى الاستفادة مما تمنحه أو ستمنحه من مزايا لدولة أو أكثر في معاهدة أخرى تتعلق بذات

(1) أنظر، د. ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص220.

(2) أنظر، د. محمد مجدي مرجان، آثار المعاهدات بالنسبة للدول غير الأطراف، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص158.

(3) United Nation, a.a.O., S. 368.

الموضوع.(1)

كما ان هذا الشرط هو ليس اشتراطاً لمصلحة الغير الذي لم يكن طرفاً في معاهدة، بل هو تطبيق لأحكام المعاهدة الأولى التي كان تطبيقها معلقاً على شرط قوامه عقد معاهدات لاحقة تكفل للغير رعاية أفضل من الرعاية المتفق عليها في المعاهدة الأولى، ومثال ذلك المعاهدة المنشئة لشركة النفط الأنكلو - إيرانيين، حيث تشترط فيها بتمتع أنكلترا بأية معاهدة أخرى تبرمها إيران وتتعلم بامتيازات نفطية أفضل. لذلك فقط تمتعت بريطانيا بالحقوق الناشئة عن المعاهدة الثنائية مابين إيران والدنمارك رغم أنها لم تكن طرفاً فيها.(2)

وقد أُنسج مجال الشرط ليظهر في معاهدات متنوعة الموضوعات والأهداف مثل معاهدات الملاحة ووسائل النقل والمواصلات وتنظيم مراكز الأجانب والأقامة وتنازع القوانين والمعاهدات المتعلقة بالعمل وحماية الملكية الفكرية والأدبية، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالحصانات الدبلوماسية والقنصلية.

وقد قررت لجنة القانون الدولي مشروعاً بشأن أحكام شرط الدولة الأكثر رعاية يتألف من 30 مادة قانونية. وقد جاء في نص المادة 4 من هذا المشروع بأن شرط الدولة الأكثر رعاية يعتبر نصاً تعاهدياً تتعهد فيه دولة ما بمنح دولة أخرى معاملة أكثر رعاية في مجال علاقات متفق عليها.(3)

(1) أنظر، د. إبراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص221.

(2) أنظر، د. إبراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص222.

(3) United Nation, a.a.O., S. 186.

المطلب السابع تفسير المعاهدات (1) Treaty interpretation

ويقصد بتفسير المعاهدات هو تحديد معنى نصوصها ونطاق تطبيقها. فالمعاهدات أحياناً يمتد إليها الغموض فتحتاج الى تفسير وإيضاح، فمن يملك حق ذلك التفسير؟

من المعلوم ان المعاهدة بعد دخولها حيز التنفيذ تصبح واحدة من مجموعة القواعد القانونية للقانون الداخلي، وان ذلك يستتبع ظهور مشكلة عند تطبيق المحاكم الوطنية لتلك المعاهدة.

فتطبيق المعاهدة يفترض معرفة المحاكم لنصوص المعاهدة، وهذا يعني ان التصديق على المعاهدة وحده لا يكفي بل لابد من نشرها في الجرائد الرسمية للدولة لكي تكون ملزمة لكافة المحاكم الوطنية.

غير ان المحاكم وهي تطبق القوانين الداخلية كتشريع، انما تعبر عن ارادة المشرع الوطني، ومن ثم يكون بإمكان القاضي الوطني من تفسير هذه الأرادة الوطنية. وهنا يثار التساؤل التالي، هل تمتلك المحاكم الوطنية تفسير المعاهدات المنشورة في الداخل مثل القوانين الوطنية؟

وللأجابة نقول ان هناك رأيان في هذه المسألة: الرأي الأول - وهو الذي يسمح للمحاكم الوطنية من تفسير المعاهدات الدولية المنشورة في الجرائد الرسمية كقوانين داخلية. أما الرأي الثاني - فهو الذي يرفض تفسير المعاهدات من قبل القاضي الوطني، باعتبار ان المعاهدة تعبر عن ارادات

(1) أنظر، د. عبد العزيز محمد سرحان، مرجع سابق، ص 272-284؛ كذلك أنظر، - Matthias Herdegen, a.a.O., S. 125; Malcom Schow, a.a.O., S. 838.

دول متعددة وان مسألة تفسيرها يكون من حق الحكومة وحدها، أي يؤجل الفصل في الموضوع حتى يأتي التفسير من الجهة المختصة بالتفسير.

الفرع الأول الجهات المختصة بالتفسير

يمكن القول بأن الجهة المختصة بالتفسير هي الحكومة أو بتعبير أدق هي وزارة الخارجية، وذلك فيما يتعلق بالمشاكل الناجمة من تطبيق المعاهدة وتفسيرها من قبل القاضي الوطني.

ولن قد يصحب تطبيق الاتفاقية وتفسيرها آثاراً دولية تتمثل بعدم الاتفاق بين الدول الأطراف، وقد تؤدي الى نزاع دولي قانوني وقد يتطور الى نزاع عسكري، عندها لابد من عرض مشكلة التفسير هذه على القضاء الدولي متمثلاً بلجان التحكيم الدولية أو محاكم التحكيم أو محكمة العدل الدولي.

الفرع الثاني وسائل التفسير

لقد أوضحت اتفاقية فينا لقانون المعاهدات بعض المبادئ العامة في التفسير، وقد أشارت المادة 31 الى ان المعاهدات يجب ان تفسر بحسن نية وتبعاً للمعنى العادي لكل لفظ في نصوصها وان يؤخذ بعين الاعتبار موضوع المعاهدة وهدفها، وكذلك الأخذ في الاعتبار أيضاً كل تطبيق أتبع بعد ذلك بصدد تفسيرها.

وعليه يتضح من خلال مانصت عليه المادة أنفة الذكر، ان هناك ثلاثة مبادئ من الواجب اتباعها عند تفسير المعاهدة الدولية، وهي:

أولاً- مبدأ حسن النية:

ولعل هذا المبدأ يعد امتداداً طبيعياً للألتزام بمبدأ عام آخر هو مبدأ (العقد شريعة المتعاقدين) (Pacta Sunt Servanda)

وهذا يعني أن التفسير يجب أن يتم على أساس أن الطرفين المتعاقدين كان كل منهما يسود تعاقدتهما حسن النية. وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولي في قضية موانئ النفط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية (1). (2) ثانياً- مبدأ الأخذ بالمعنى المعتاد:

أي اعتماد المعنى العادي لألفاظ المعاهدة وعلى ضوء موضوعها والغرض منها، مع الأخذ في الاعتبار أن الأطار العام لتفسير المعاهدات يشمل نص المعاهدة ذاته بما فيها من ديباجة وما يلحق بها من ملاحق أو اتفاقيات أخرى لاحقة ومتصلة بنفس المعاهدة. (3) ثالثاً- مبدأ إعمال النص:

ويقصد بذلك أنه إذا كانت الألفاظ التي أستخدمها أطراف الاتفاق مبتورة المعنى وأن تطبيقها يؤدي إلى ظهور تفسيرات مختلفة لها، فالمبدأ يقضي بأن مواضع القصور في النصوص المستعملة في المعاهدة يجب إحاطتها وتكملتها بكل مايعين في التعرف على حقيقة المراد من وضع النص. كذلك يجب الأخذ في الاعتبار أية وثائق أو ملاحق أو اتفاقيات سابقة أو لاحقة (4)

(1) I.C.J. Reports 1996, S. 803, Nr. 23.

(2) Oppenheim, International Law, I, Lauterbach ed., 8 th edition, 1955, S. 959; Malcom Schow, a.a.O., S. 840.

(3) أنظر، د. محمد طلعت الغنيمي و د. محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص 239.

(4) أي الوسائل المكملة في التفسير. وهذا ما أشارت إليه المادة 32 من اتفاقية فينا

على ابرام المعاهدة، يمكن ان تفيد في عملية التفسير وايضاح المعنى الطبيعي والمعتاد للنص.⁽¹⁾

الفرع الثالث

تفسير المعاهدات المحررة بأكثر من لغة

بصورة عامة تحرر المعاهدات الدولية بأكثر من لغة واحدة، وقد تشير الى اعتبار النسخة المحررة بلغة معينة هي النسخة الأصلية أو المعتمدة، وفي هذه الحالة يتم التفسير استناداً الى هذه النسخة المعتمدة.

وقد تحرر المعاهدة بعة لغات وكل واحدة منها رسمية وتتمتع بنفس القيمة القانونية، وخير مثال على ذلك، ميثاق الأمم المتحدة الذي تمت صياغته بلغات ست وكل واحدة منها تعد نصاً رسمياً له وهي (الأنكليزية والفرنسية والأسبانية والروسية والصينية والعربية).

والواقع ان اتفاقية فينا لقانون المعاهدات قد تعرضت الى هذا الموضوع فيما يتعلق بتفسير المعاهدات المعتمدة بلغتين أو أكثر وذلك في نص المادة 33 والذي قررت فيه:

(1) إذا وثقت المعاهدة بلغتين أو أكثر يكون لنصها بأي من هذه اللغات نفس القوة مالم تنص المعاهدة أو يتفق الأطراف على أنه عند الاختلاف يسود نص معين.

(2) لايعتبر نص المعاهدة الذي يصاغ بلغة غير اللغات التي وثقت بها

لقانون المعاهدات بالقول (يمكن الاستعانة بالوسائل التكميلية للتفسير، بما فيها الأعمال التحضيرية للمعاهدة وظروف عقدها...). أنظر في ذلك:

- United Nation, a.a.O., S. 367.

(1) للزيادة راجع، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص 196.

المعاهدة رسمياً إلا إذا نصت المعاهدة أو اتفق الأطراف على ذلك.

(3) يقتض أن الألفاظ لها نفس المعنى في كل نص رسمي.

(4) فيما خلا الحالات التي يسود فيها نص معين وفقاً لأحكام الفقرة الأولى، إذا أظهرت مقارنة النصوص الرسمية اختلافاً في المعنى لم يزل تطبيق المادتين 31 و 33، يؤخذ بالمعنى الذي يوفق بقدر الإمكان بين النصوص المختلفة مع أخذ موضوع المعاهدة والغرض منها بعين الاعتبار⁽¹⁾.

المطلب الثامن

انتهاء المعاهدات الدولية وانقضاؤها

The termination of treaties

بصورة عامة تنقضي المعاهدات عندما يتحقق الغرض الذي من أجله أنعقدت، وعندما ينتهي العمل بها تختفي من النظام القانوني الدولي.⁽²⁾

وانقضاء المعاهدات يختلف عن إيقاف العمل بها، فانقضاء المعاهدات يعني إعفاء الأطراف من التزام الاستمرار في تنفيذها. أما إيقاف العمل بها، فهو إعفاء الأطراف من الالتزام بتنفيذها خلال فترة الأيقاف فقط.

عليه، هناك حالتان فقط تنتهي بموجبها المعاهدات، وهي: حالة الاتفاق على انتهاء المعاهدات، وحالة الانتهاء لأسباب خارجة عن إرادة الأطراف في المعاهدة.

(1) United Nation, a.a.O., S. 367; and Malcom Schow, a.a.O., S. 851.

(2) Matthias Herdegen, a.a.O., S. 129.

الفرع الأول الأسباب الاتفاقية لانتها المعاهدات

وتتم بتحقيق أحد الأسباب الآتية:

أولاً- التنفيذ الكلي لنصوص المعاهدة:

وهو الشكل الطبيعي لإنقضاء المعاهدات، فبمجرد تنفيذ أحكام المعاهدة تصبح المعاهدة منتهية بعد تمام هذا التنفيذ الذي يجب ان يكون تنفيذاً كلياً. إلا ان بعض المعاهدات تبقى قائمة على الرغم من تنفيذها كلياً، وذلك اذا كان المقصود منها أحداث آثار قانونية مستمرة وخير مثال على ذلك، اتفاقية القسطنطينية لعام 1888.

ثانياً- الرضا المتبادل:

وتتقضي المعاهدة باتفاق الأطراف فيما بينهم على إنهاء المعاهدة وقد يكون هذا الاتفاق بمثابة رضا صريح، وذلك بالنص صراحة وبموجب معاهدة جديدة لاحقة ويكون موضوعها مغايراً للمعاهدة الأولى.⁽¹⁾

(1) أنظر المادة 54، 59 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

ثالثاً- حلول الأجل:

وهذه الحالة هي الوسيلة الطبيعية لإنقضاء المعاهدات، فكثيراً ما تعقد المعاهدات لأجل معين وبحلول هذا الأجل تنتقضي وتزول المعاهدة مالم يجددها أطرافها.

وقد يدرج في نص المعاهدة صراحة على اعتبار المعاهدة متجددة من تلقاء نفسها مالم يصدر أي تغيير أو إعلان من أحد أطراف المعاهدة للتعبير عن عدم الرغبة في تجديد المعاهدة.
رابعاً- تحقق الشرط الفاسخ:

والشرط الفاسخ هو أمر مستقبلي أي غير محقق، ولكن يترتب على تحققه زوال المعاهدة وأنقضاؤها. كما لو تنازلت دولة لدولة أخرى بموجب معاهدة عن إقليم معين بشرط أستفتاء سكان ذلك الإقليم بعد مدة معينة، وفعلاً تم هذا الأستفتاء واختار السكان العودة الى إقليم الدولة المتنازلة، فان احكام المعاهدة التي وضعتهم تحت سيادة الدولة الثانية تزول وتنتقضي بتحقيق شرط الأستفتاء. وخير مثال على ذلك، إقليم السار الذي وضع تحت حكم عصبة الأمم بموجب معاهدة فرساي وبعد الأستفتاء عام 1935 أختاروا الانضمام الى المانيا.

خامساً- الانسحاب⁽¹⁾:

والانسحاب جائز في المعاهدات التي تنص على جواز انسحاب أحد الطرفين بعد إعلان الطرف الآخر بالانسحاب، وفي حالة الإعلان عن الانسحاب اعتبرت المعاهدة منتهية بالنسبة إليه. كما ان الانسحاب غير

(1) أنظر المادة 54 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

جائز في المعاهدات التي تنقضي بأجل محدد وبالتالي لا يحق لأحد الطرفين من الانسحاب قبل فوات الأجل مالم يتم ذلك بقبول الطرف الثاني.

وهذا يعني انه يجب ان يذكر في نص المعاهدة فيما اذا كان الانسحاب من حق الأطراف في المعاهدة أم ان المعاهدة لاتخولهم حق الانسحاب. أما اذا ما قامت احدى الدول الأطراف بالانسحاب من المعاهدة التي لاتتص على حق الانسحاب منها، فهذا يعني انها تتحمل تبعة المسؤولية الدولية لما ينجم من آثار ناتجة عن عملها غير المشروع.

سادساً: استحالة التنفيذ⁽¹⁾ Impossibility of performance

وتنتهي المعاهدة باستحالة تنفيذ احكامها، والاستحالة قد تكون مادية كما لو أبرمت دولتان معاهدة على تنظيم حقوق كل منهما على جزيرة معينة ثم أختفت هذه الجزيرة نتيجة حادث طبيعي.

وقد تكون الاستحالة قانونية، كما لو عقدت معاهدة تحالف بين ثلاث دول ثم نشبت الحرب بين اثنتين منها، فتكون الدولة الثالثة في حل من هذه المعاهدة، لأنه يستحيل عليها القيام بالتزاماتها في مواجهة كلا الدولتين المتحاربتين وفي نفس الوقت.⁽²⁾

(1) أنظر المادة 61 من الاتفاقية.

(2) Malcom Schow, a.a.O., S. 855.

الفرع الثاني الأسباب غير الاتفاقية لإنهاء المعاهدات

ويلاحظ على هذا النوع من الأسباب انها تشترك جميعاً على ان السبب الرئيسي في انتهاء المعاهدة وانضاؤها، يعود الى أسباب خارجة عن إرادة الأطراف فيها، وذلك بفعل احداث طارئة ولاحقة على إبرام المعاهدة، كأخلال احد أطراف المعاهدة بأحكامها نتيجة تغير الظروف التي تحيط بالمعاهدة وقت إبرامها.

كذلك فان للنزاع المسلح سبب رئيس ومباشر في كثير من الأحيان لإنهاء المعاهدات الدولية وانقضاؤها. وفيما يلي دراسة موجزة لهذه الأسباب:

أولاً: الأخلال بأحكام المعاهدة⁽¹⁾ Material breach

ويمكن انتهاء المعاهدة أو ايقاف العمل بها نتيجة إخلال احد أطرافها بأحكامها، ولكن لايجوز ان يتخذ الأخلال حجة لإنهاء المعاهدات إلا اذا كان هذا الأخلال جوهرياً، أي يشكل التزاماً أساسياً في المعاهدة وبعد ان يتم إثبات حدوث هذا الأخلال حقاً.

والمادة 60 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات عالجت مسألة الأخلال في المعاهدات الثنائية والجماعية: الأخلال في المعاهدات الثنائية- وتقرر فيه ان الأخلال الجوهري بمعاهدة ثنائية من جانب أحد الطرفين يخول الطرف الآخر اعتبار هذا الأخلال مبرراً لإنهاء المعاهدة أو إيقاف تطبيقها؛ اما الأخلال في المعاهدات الجماعية- فقد خولت الدول الأطراف بإيقاف العمل

(1) Malcom Schow, a.a.O., S. 853.

بالمعاهدة أو وضع حد معين لها، وذلك فيما يتعلق بالعلاقة مع الدولة التي صدر من جانبها الأخلال.

وكذلك فقد خولت المادة المذكورة الطرف الذي تأثر فعلاً بالأخلال بإيقاف العمل من جانبه بأحكام الاتفاقية.
ثانياً: التعبير الجوهرى بالظروف⁽¹⁾:

Fundamental change of circumstances

وقد تنعقد المعاهدة الدولية في ظروف معينة ثم يحدث ان تتغير هذه الظروف بعد ذلك تغيراً جوهرياً، بحيث يكون هناك إخلال بالالتزامات المتبادلة بين الطرفين أو بين أطرافها جميعاً. وبالتالي تتسبب بأرهاق كبير لأحد الأطراف.

والتساؤل الذي يثار في هذا الصدد، هو هل يحق للطرف المتضرر من تغير الظروف ان يتحلل من الالتزام بالمعاهدة سواء بالتخلي عنها أو بإيقاف العمل بها؟

والجواب على ذلك نقول، ان ماجرى عليه الفقه الدولي هو ان التغير الجوهري في الظروف يؤثر سلباً على استمرار المعاهدات وخاصة المعاهدات المؤبدة منها. فهذه المعاهدات لا تبقى قائمة إلا اذا بقيت الأشياء والظروف المحيطة بها على حالها. أما اذا تغيرت تلك الظروف بحيث أخذت تثير المشاكل المعقدة حول استمرار تنفيذها أو تطبيقها عند ذلك تفقد قيمتها وقوتها القانونية.

وهذه النظرية عرفت في الفقه الدولي بأسم شرط بقاء الشئ على حاله

(1) أنظر المادة 62 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

أو العقد شريعة المتعاقدين (Pacta Sunt Servanda). ومن الأمثلة الواضحة على تطبيق هذه النظرية في القضاء الدولي هي قضية المناطق الحرة لمحكمة العدل الدولية الدائمة.⁽¹⁾

ومن الطبيعي ان يكون للدولة المتضررة من تغير الظروف وبموجب الشرط أن تطالب بإنهاء الاتفاقية، حيث لا يحق لها من التحلل من أحكام الاتفاقية بأرادتها المنفردة، إلا في حالة واحدة وهي اذا متجاهل أطراف المعاهدة ذلك الطلب أو رفضوا الدخول في مفاوضات بهذا الخصوص. عندها يحق له من التوقف عن العمل بها بالأرادة المنفردة.

وقد يثار التساؤل عن الشروط التي ينبغي نوافرها حتى يمكن الاعتداد بتغير الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو إيقافها؟

والجواب هو، ان هناك أربعة شروط أساسية ينبغي توافرها وهي كالتالي:

الشرط الأول: ان يكون التغير في الظروف جوهرياً:

وخير مثال على ذلك هو ما نجده في نصوص قضية المصائد (Fisheries Case)⁽²⁾ ما بين أنكلترا وآيسلندا في عام 1973 امام محكمة العدل الدولي. حينما اثار آيسلندا حجة متعلقة بتغير الظروف، وقد أجابت محمة العدل الدولي أن التمسك بالتغير الجوهري للظروف يجب أن يكون مهدداً للمصالح الحيوية لأحد أطراف المعاهدة، أما مجرد تطور

(1) أنظر، د. محمد مجدي مرجان، مرجع سابق، ص 387.

(2) I.C.J. Reports 1974, S. 3.

أساليب الصيد فان هذا لا يمثل تغيراً جوهرياً يبرر إنهاء المعاهدة.⁽¹⁾

الشرط الثاني: ألا يكون ذلك التغيير متوقعاً وقت إبرام الاتفاقية⁽²⁾:

فاذا ماتوقع الأطراف حدوث ذلك التغيير وتضمنت المعاهدة نصوصاً لمواجهة مثل هذا التغير، عند ذلك تصبح الاتفاقية واجبة التطبيق عند حدوث مثل هذا التغيير في الظروف. وبالتالي لا يحق لأحد من الطرفين من الأحتجاج بها لإيقاف العمل بالاتفاقية.

الشرط الثالث: ان يتناول التغيير في الظروف أساساً تلك الظروف التي كانت سبباً في رضاء الأطراف بالمعاهدة⁽³⁾:

وهذا يعني ان الأطراف لو أبصروا الى الظروف الجديدة التي أحاطت بالأنفاقية منذ وقت إبرامها لما أقدموا على إبرامها، وبعبارة أخرى لو ان هذه الظروف الجديدة كانت موجودة في وقت إبرام المعاهدة لما أقدموا على إبرامها. وخير مثال على ذلك، قضية المناطق الحرة، حينما ادعت فرنسا بأن الظروف التي أنشئت في ظلها المناطق الحرة لصالح سويسرا عام 1815 قد تغيرت تغيراً جوهرياً بأنشاء الاتحاد السويسري. وقد ردت المحكمة الدائمة للعدل الدولي، بأن أطراف المعاهدة كانوا قد توقعوا تغير الظروف وانه كان عنصراً لازماً لإبرام المعاهدة.

(1) للزيادة أنظر، د. محمد طلعت الغنيمي و د. محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص282.

(2) أنظر الفقرة 1 من المادة 62 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

(3) الفقرة 2 من المادة 62 اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

الشرط الرابع- ان يترتب على تغيير الظروف تبديل جذري في نطاق الالتزامات المستقبلية لإطرافها:

ويقصد بها تلك الالتزامات التي يتحملها الطرف المتضرر من تغيير الظروف، أي ينبغي النظر الى تلك الالتزامات المستقبلية لا الى تلك التي تم الوفاء بها. ولو لم تفرض المعاهدة استمرار الالتزام في المستقبل لما أمكن الاحتجاج بتغير الظروف وتبرير الأنهاء.

ثالثاً- ظهور قاعدة أمرة جديد من القواعد العامة للقانون الدولي (1):

jus cogens

لقد أستخدمت المادة 64 من اتفاقية قانون المعاهدات حكماً جديداً خاصاً بانهاء العمل بالمعاهدة الدولية اذا ما أصبح العمل بها لايتفق مع القواعد الأمرة الجديدة في القانون الدولي.

والقواعد الأمرة، هي القواعد المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي، لذلك فالأنتفاق على مخالفتها يعد عملاً باطلاً بطلاناً مطلقاً. فعلا سبيل المثال، اذا كانت هناك اتفاقية لتنظيم المتاجرة بالرقيق ثم ظهرت قاعدة دولية أمرة تحرم المتاجرة بالرقيق، عندها تعتبر تلك الاتفاقية باطلة ومنقضية.

رابعاً- قطع العلاقات الدبلوماسية(2):

والواقع ان قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية فيما بين الدول الأطراف في المعاهدة لا يؤثر على العلاقات القانونية القائمة بينها.(3) إلا اذا

(1) Malcom Schow, a.a.O., S. 850.

(2) أنظر المادة 63 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

(3)المادة 74 من الاتفاقية.

كانت تلك العلاقات من الضرورة التي لاغنى عنها لتطبيق المعاهدة، كما لو كانت اتفاقية تعاون أمني بين دولتين أو أكثر، فأن قطع العلاقات الدبلوماسية يؤدي بالتالي الى إنقضاء العمل بالاتفاقية.

خامساً- الحرب⁽¹⁾ War:

من الطبيعي ان نشوب الحرب بين الدول الأطراف في معاهدة ما سوف يؤدي الى إيقاف العمل بها أوالى أنهاؤها، إلا ان ذلك لايسري على جميع أنواع المعاهدات، فالفقه الدولي يفرق بين أربعة أنواع من المعاهدات في مسألة الحكم بها، وهي كالآتي:

أولاً: معاهدات أبرمت لتنظيم حالة دائمة، كمعاهدات تعيين الحدود ومعاهدات التنازل عن الأقاليم، فهذه المعاهدات لا تتأثر عليها الحرب مالم يتم الاتفاق على تعديلها في معاهدات الصلح.

ثانياً: المعاهدات المبرمة لتنظيم حالة الحرب، ومثل هذه المعاهدات تصبح نافذة المفعول منذ قيام حالة الحرب، ومن امثلتها اتفاقية جنيف لعام 1949 الخاصة بمعاملة جرحى ومرضى وأسرى الحرب.

ثالثاً: المعاهدات المبرمة لتنظيم معاملات خاصة بين الدول المتحاربة، كمعاهدات التحالف والصداقة والتجارة، وهذه المعاهدات تنتهي بقيام الحرب بين الدول الأطراف فيها لأن طبيعة هذه المعاهدات تتنافى مع حالة الحرب، ولا يمكن ان تعود هذه المعاهدات الى حالة النفاذ إلا بعد اتفاقات جديدة.

رابعاً: المعاهدات العامة المنظمة لشؤون جميع الدول بما فيها الدول المتحاربة، وهذه المعاهدات تبقى نافذة بالرغم من قيام الحرب بين دولتين أو

(1) أنظر المادة 73 من الاتفاقية.

أكثر من أطرافها، إلا أنها تتوقف عن العمل بالنسبة للدول المتحاربة فقط،
وعند انتهاء الحرب تعود للنفاذ تلقائياً.⁽¹⁾

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر، د. محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 421؛ كذلك
أنظر، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص 210-212.

المبحث الثاني

العرف الدولي International custom

العرف الدولي عبارة عن مجموعة من الأحكام القانونية نشأت من تكرار التزام الدول لها في تصرفاتها في حالات معينة، بوصفها قواعد ثبت لها مع غيرها في اعتقاد غالبية الدول المتحضرة وصف الألفام القانوني

(1). (a general practice accepted as law)

المطلب الأول

أهمية العرف

يعتبر العرف من أهم مصادر القانون الدولي، فهو فضلاً عن كونه المصدر المباشر الثاني، إلا انه يعد المصدر الأساس لإيجاد معظم القواعد الدولية القانونية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فهو من أقدم المصادر للقواعد القانونية سواء كانت تلك القواعد في القانون الداخلي أو في القانون الدولي.

والعرف في المجتمع الدولي يعتبر بمثابة قانون غير مكتوب، وكذلك فهو تكرار لتصرف معين وعلى أساس التبادل. فأتيان اعمال مماثلة من جانب دولة واحدة وفي مناسبات مختلفة لايمكن ان يكون عرفاً.

كما انه ليس من الضروري اجماع الدول على قاعدة عرفية، فقد تنشأ القاعدة بين عدد محدود من الدول الأعضاء في الجماعة الدولية، فتثبت بذلك وتصبح ملزمة لكل أعضاء الجماعة، ولكل دولة تنظم اليها فيما بعد. وخير مثال على ذلك، أنضمام الدول الشرقية الى الهيئات الدولية العامة

(1) أنظر الفقرة 1/ب من المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

التي تكونت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية (عصبة الأمم والأمم المتحدة)، يحمل في ذاته التزام تلك الدول بالقواعد الدولية العرفية التي نشأت فيما مضى بين الدول الغربية⁽¹⁾.

المطلب الثاني أركان العرف

من خلال ماتبين يتضح بأن للعرف ركنين أساسيين، ينبغي توافرها لتحقيق العرف، وهما: الركن المادي؛ والركن المعنوي.
الركن المادي:

ويتمثل في صدور تصرف معين في حالة معينة واعتياد الدول على هذا التصرف، بغض النظر عما إذا كان هذا التصرف إيجابياً أو سلبياً متمثلاً بالأمتناع عن اتخاذ تصرف معين في حالة معينة.

كما ويشترط في هذا التصرف ان يصادفه القبول من الدولة أو الدول التي صدر في مواجهتها ذلك التصرف، مع استمرار قبول الدول له اذا تكررت ممارسته في المسائل الجديدة والمماثلة للحالة الأولى، وبعبارة أدق، يمكن القول ان الركن المادي هو التكرار والعادة معاً.⁽²⁾

أما في حالة عدم استمرار هذا القبول من جانب الدول له، عندها لانكون امام حالة تحقق للركن المادي.

(1) كذلك الحال بالنسبة لليابان عندما أنضمت الى المؤتمر الأوروبي، إذ خضعت في علاقاتها الدبلوماسية الى العرف السائد في أوروبا والمتعلق بالبعثات الدبلوماسية.

(2) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 133 f.

الركن المعنوي:

إن تحقق الركن المادي وحده ليس كافياً لإنشاء حكم عرفي مالم يقتصر ذلك التصرف المادي بركن معنوي (الأعتقاد) (opiniojuris)، الذي يفيد بأن ممارسة هذا التصرف في حالات مماثلة أخرى يفرضها الأعتقاد بضرورته من حيث الألتزام القانوني، وهذا الأعتقاد هو أساس نشوء الحكم العرفي.⁽¹⁾

كما ان وجود هذا العنصر المعنوي⁽²⁾ هو الذي يميز أحكام العرف عن أحكام العادة. وإذا كان الركن المادي يمثل التكرار والعادة فالقبول بهذه العادة من قبل الدول وكقانون الزامي هو مايمثل به الركن. المعنوي.

(1) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 133 f.; and, see Malcom Schow, a.a.O., S. 80.

(2) حيث ساهم في الكشف عن العديد من الأحكام العرفية، ولعل قانون أن الأنكليزي رقم 12 يعد سابقة أولى تدل على كشفها لأحكام عرفية أقتربت بالركن أو العنصر المعنوي، وهو الأعتقاد بالألتزام القانوني. والقانون المذكور يرتبط بواقعة حدثت في العام 1708، عندما أقترض السفير الروسي في لندن مبالغ مالية ضخمة ولم يتمكن من سدادها، وتم القبض عليه بعد أقامة الشكوى ضده من قبل الدائنون. وقد أحتج قيصر روسيا على هذا التصرف وطالب بالأفراج الفوري عن السفير وتقديماً أعتذار رسمي. وبمساندة سفراء آخرين أستجابت الملكة أن لطلب القيصر، فأصدرت القانون أعلاه والذي عرف بأسمها والمتضمن إلغاء هذه الدعوى، لأعتبارات دبلوماسية تتعلق بالحصانة الدولية للسفراء. للزيادة أنظر، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص36.

المطلب الثالث مزاياء و عيوب العرف

مزاياء العرف:

ان من ابرز مزاياء العرف، هو إظهار القواعد القانونية الدولية، ومن ثم ارتباطه بالواقع وبالعامل الدولي يجعله أكثر ملائمة مع احتياجات المجتمع الدولي وخاصة تلك الحاجات الدولية الجديدة. فضلاً عن مزاياه الأخرى والتمثلة في مرونة قواعده وقابليتها للتطور مع تطور هذا الواقع.

عيوب العرف:

ان العرف الدولي لكي يثبت ويستقر، لابد من فترة زمنية طويلة، ذلك لأن قواعده بطيئة النمو والتطور. وبطبيعة الحال فهي لا تتماشى مع المستجدات العالمية. فضلاً عن ذلك، فالقواعد العرفية ليست دائمة الوضوح وكثيراً ما تتغير الخلاف عند تطبيقها وتفسيرها، لذلك جاءت المعاهدات لسد ما قد يحدث من نقص في القواعد العرفية.

المطلب الرابع التصرفات المنشأة للعرف

ان معظم السوابق الدولية التي نشأ عنها العرف الدولي ترجع الى تصرفات خارجية تعبر عنها في المجال الدولي. وقد تكون هذه السوابق الدولية مصدرها الأجهزة الداخلية للدولة أو الأجهزة الدولية المختلفة من محاكم دولية أو محاكم التحكيم الدولي، وكذلك المعاهدات الدولية سواء كانت عامة أو خاصة، كمعاهدات تسليم المجرمين أو تلك المتعلقة بتنظيم الملاحة في القنوات البحرية.

التصرفات الصادرة عن أجهزة الدولة الداخلية:

وهذه التصرفات متعددة المصدر، فقد تصدر عن السلطة التنفيذية أو التشريعية وكذلك القضائية. فالتعليمات الصادرة عن الحكومة أو الوزارات المختلفة وبخاصة وزارة الخارجية، فالمراسلات الدبلوماسية لها أهمية خاصة في ظهور السوابق العرفية ومدى الالتزام بها، وكذلك حال تصريحات المندوبين في المؤتمرات الدولية.⁽¹⁾

أما السلطة التشريعية، فما يصدر عنها من قوانين أو مراسيم أو لوائح وقرارات كثيراً ما يمثل مصدراً للقاعدة العرفية، خاصة عندما تنتهجها الدولة في مواجهة أعضاء الجماعة الدولية، كالقوانين المتعلقة بمعاملة الأجانب (من حيث تعيين الحقوق والالتزامات داخل الدولة التي يقيمون فيها).

التصرفات الصادرة عن الأجهزة الدولية:

والعرف الدولي قد ينشأ أيضاً عما يصدر من الأجهزة الدولية من تصرفات، كقرارات المحاكم الدولية والقرارات الصادرة عن محاكم التحكيم وكذلك المعاهدات لما لها من دور كبير في إظهار القواعد العرفية وخاصة معاهدات التحكيم ومعاهدات تسليم المجرمين.

كما وتعتبر بعض القواعد القانونية كقاعدة الحياد والحرب وقاعدة العقد سريعة المتعاقدين، من أبرز القواعد القانونية الدولية المنشأة للعرف الدولي.

(1) للزيادة، أنظر، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، القانون الدولي العام، ج 2، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994، ص 76-77.

المطلب الخامس العلاقة بين العرف والمعاهدة

ان الفقه الدولي يذهب وبشكل عام الى أهمية كل من المعاهدة والعرف ويقر بأن كلاهما يتمتعان بالقوة القانونية المتساوية. وبناءً عليه فهناك نتيجتان تترتبان على ذلك، وهما:

- الأولى: ان العرف اذا ما تعارض مع المعاهدة فالعبرة للمعاهدة لما لها من حق الأسبقية في ترتيب المصادر الدولية. إلا اذا كانت المعاهدة مخالفة لقاعدة عرفية عامة ومستقرة (كقاعدة حرية البحار العالية)، على سبيل المثال عندها تعتبر المعاهدة باطلة.
- الثانية: ان المعاهدة قد تلغي العرف أو تعدله. وخير مثال على ذلك:
أ) الغاء تجارة الرقيق الأسود بموجب معاهدة فينا لعام 1815.
ب) تحريم الحرب بموجب ميثاق بريان كيلوغ 1928 وميثاق الأمم المتحدة حيث كان العرف يبيحها بالأطلاق.

ومع ذلك فأن العرف يتميز عن المعاهدة بمرونته وقابليته للتطور وسد الحاجات الدولية الجديدة. كما ان قواعده عامة وشاملة (ملزمة لجميع الدول) وان قوتها الألزامية تستمدّها من الرضى الضمني للدول، إلا انها كثيراً ما تثير الخلافات عند تطبيقها وتفسيرها وذلك بسبب غموضها وعدم وضوحها.

أما المعاهدات فهي أكثر وضوحاً من العرف، فنصوصها صريحة ومحددة ولاغموض فيها وهي تستمد قوتها الألزامية من الرضا الصريح للدول المتعاقدة فقط.

المبحث الثالث المبادئ العامة للقانون⁽¹⁾ General principles of law

والمبادئ العامة للقانون هي تلك المبادئ التي تستند إليها وتقرها معظم القواعد القانونية الداخلية في مختلف الأمم المتحدة كالمبدأ القائل بأن كل من تسبب بفعله ضرراً للغير فعليه الالتزام باصلاح الضرر.

كما ان لهذه المبادئ صفة العموم، اي ان تطبيقها لا يقتصر على العلاقات القانونية الفردية، بل انها تمتد الى العلاقات الدولية أيضاً. وهذا يعني ان الدول اذا كانت تفتقد في علاقاتها الى اية قواعد اتفاقية كانت أو عرفية فان بإمكان هذه الدول اللجوء الى المبادئ العامة وأعتماها في حل المنازعات القائمة فيما بينها.

وعلى هذا الأساس، فقد أشارت الفقرة ج من المادة 38 من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية، والتي تقرر (ان وظيفة المحكمة ان تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن:

أ)

ب)

ج) مبادئ القانون العامة التي أقرتها الدول المتمدينة).

وكقاعدة عامة فان الأصل في تطبيق المبادئ العامة للقانون هو في دائرة القانون الداخلي، وخير مثال على ذلك هو ما ذهبت اليه المحكمة

(1) Malcom Schow, a.a.O., S. 92.

الدائمة للعدل الدولي في قضية مصنع شورزوف بين المانيا وبولونيا عام 1927⁽¹⁾. إلا ان الاستثناء الوارد على هذه القاعدة هو تطبيقها في دائرة العلاقات الدولية، وذلك عندما تفتقد هذه الأخيرة الى المعاهدات (المصدر الأول لأنشاء القاعدة الدولية) أو الى العرف.⁽²⁾

وعليه، فالمبادئ العامة للقانون تعد بمثابة قواعد قانونية تقضي بها قواعد العدالة لدى الأمم المتمدنة.⁽³⁾

(1) P.I.C.J. Reports Ser. A. No. 17 [1928], S. 47 ff.

(2) أنظر، د. ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص 52.

(3) أنظر، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص 112-119؛ كذلك أنظر، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص 39؛ وكذلك، د. محمد طلعت الغنيمي و د. محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص 348-349.

الفصل الثاني المصادر الثانوية (الأستدلالية)

وتعتبر من قبيل المصادر الأستدلالية آراء الفقهاء ومذاهب كبار المؤلفين والسوابق القضائية واحكام المحاكم فضلاً عن مبادئ العدل والأنصاف، والتي سوف نتناولها في المبحثين الآتيين: الأول- احكام المحاكم وآراء كبار الفقهاء؛ والثاني- مبادئ العدل والأنصاف.

المبحث الأول
أحكام المحاكم وآراء كبار الفقهاء
المطلب الأول

أحكام المحاكم judicial decisions

وهي مجموعة القرارات والأحكام الصادرة من مختلف الهيئات القضائية الدولية منها والوطنية، كما وتعد المصدر الاستدلالي الأول للقانون الدولي وذلك عندما يتعذر على القضاة الوصول الى معرفة قاعدة قانونية دولية لم يرد لها ذكر في المعاهدات أو في العرف.⁽¹⁾

وعليه فهي عبارة عن سلسلة من القرارات الحاسمة صادرة عن قضاة ومحكمين منزهون عن الغرض بشأن تطبيق احكام القانون وفي منازعات شتى. ومن الطبيعي ان تساهم هذه الأحكام مساهمة فعالة في تكوين العرف، وبالتالي الاتفاق على تدوينها لتشكل في نهاية المطاف احكاماً للقانون الدولي العام.⁽²⁾

(1) Malcom Schow, a.a.O., S. 103; and Matthias Herdegen, a.a.O., S. 151 f.

(2) راجع في ذلك، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص40؛ كذلك أنظر، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص119.

المطلب الثاني آراء كبار الفقهاء ⁽¹⁾ Opinio juris

لاشك ان لأقوال الفقهاء الدوليين أهمية كبيرة في تفسير القوانين وشرحها وجلاء ما يحيطها من غموض. لذلك جاءت الفقرة (د) من المادة 38 من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولي لتصنفها مصدراً استدلالياً ثانياً⁽²⁾.

والواقع ان هؤلاء الفقهاء لايساهمون فقط في بيان وإنشاء القواعد القانونية الدولية بشكل منفرد، بل وبجهد مشترك أيضاً وذلك عن طريق الجمعيات والهيئات العلمية الدولية⁽³⁾، وما يصدر عنها من مؤلفات ومنشورات ومؤتمرات دولية عديدة تستهدف وبشكل مباشر دراسة القانون الدولي العام ونشر مبادئه الدولية في جميع أنحاء العالم.⁽⁴⁾

(1) Malcom Schow, a.a.O., S. 80; and Matthias Herdegen, a.a.O., S. 148 f.

(2) المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، تنص " 1. وظيفة المحكمة ان تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لإحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن: أ. ، ب. ، ج. ، د. أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم."

(3) من اهم هذه الجمعيات على سبيل المثال:

1. جمعية القانون الدولي في لندن؛ 2. المجمع الأمريكي للقانون الدولي؛ 3. أكاديمية القانون الدولي في لاهاي؛ 4. معهد الدراسات الدولية في باريس. أنظر في ذلك، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص121.

(4) للزيادة أنظر، د. ابراهيم محمد العناني، مرجع سابق، ص53.

المبحث الثاني

مبادئ العدل والأنصاف⁽¹⁾ Ex aequo et bono

ونعني بها تلك المفاهيم المستنبطة من روح العدالة وهي تشكل مرجعاً متميزاً لتنظيم مسألة ما أو لإيجاد الحلول المناسبة لها. وعلى الرغم من غموض الاجتهاد الدولي في هذا الصدد، إلا أن الفقرة الثانية في المادة 38 من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولي قد سمحت للقاضي الدولي بالاستناد الى مبادئ العدل والأنصاف للفصل في الموضوع متى وافق أطراف الدعوى على ذلك⁽²⁾.

كما أن مسألة العدالة والأنصاف تعتبر ملازمة للقانون ولا يمكن في أي حال من الأحوال تطبيق القانون بمعزل عن الأنصاف، وفي توصية صادرة عن معهد القانون الدولي في لاهاي عام 1937، قالت أن الأنصاف ملازم للتطبيق السليم للقانون وأن القاضي الدولي وكذلك القاضي الوطني مدعوا بطبيعة مهمته أن يأخذ الأنصاف بعين الاعتبار وفي حدود احترام القانون⁽³⁾.

وبناءً على ذلك، يتبين أن لمبادئ العدل والأنصاف مفهوم مكمل للقانون أوقاعدة ملحقة ومتصلة بالقاعدة القانونية لذلك فالبعض من الفقهاء الدوليين يعتبرها بمثابة مصدر رابع متميز للقانون الدولي مستوياً بذلك وراء المبادئ

(1). Latin for "according to the right and good".

(2) الفقرة 2 من المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تنص "للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقاً لمبادئ العدل والأنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك".

(3) أنظر، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص 123؛ كذلك أنظر، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص 89.

الباب الثالث
أشخاص القانون الدولي العام

الباب الثالث أشخاص القانون الدولي العام

ان المقصود بالشخص في نظام قانوني معين هو كل من تخاطبه قواعد واحكام هذا النظام القانوني، لتمنحه الحقوق وتفرض عليه الألتزامات.

كما يقوم كل نظام قانوني بتحديد الأشخاص الخاضعين لأحكامه والتابعين له. والقانون الدولي العام بوصفه نظاماً قانونياً، هو الذي يحدد أشخاصه الخاضعين لأحكامه، وهؤلاء الأشخاص يتمتعون بالشخصية الدولية والتي تمتاز بأمرين: الأول- القدرة على ممارسة الحقوق والألتزامات الدولية وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي العام؛ والثاني- هو القدرة على التعبير عن الإرادة الذاتية الخاصة في ميدان العلاقات الدولية.

وتعتبر الدولة الشخص الأول للقانون الدولي العام، وهذا لا يمنع من وجود أشخاص آخرين من غير الدول يمنحهم القانون الدولي حقوقاً معينة وأختصاصات محدودة كالمنظمات الدولية والبابا على سبيل المثال. وعليه، سنتناول هذا الباب في فصلين اثنين: الأول نخصه لدراسة الدولة؛ والثاني نتناول فيه دراسة الأشخاص الدولية الأخرى من غير الدول.

الفصل الأول الدولة

وستتناول دراسة الدولة في مباحث ثلاث، وكالاتي: التعريف بالدولة وعناصر قيامها القانونية في مبحث أول؛ وأنواع الدول في مبحث ثاني؛ ونخصص المبحث الثالث لدراسة نشأة الدول.

المبحث الأول

التعريف بالدولة وعناصر قيامها القانونية

إن تعريف الدولة كان قد أثار الكثير من الخلافات بين فقهاء كل من القانون الدولي والقانون الداخلي، ويرجع السبب في هذه الخلافات إلى الغموض والألتباس الذي يحيط بمفهوم الدولة ذاتها. فالدولة ظاهرة متعددة الصور والعناصر، كما أن غالبية التعاريف التي وضعت للدولة تقتصر على ذكر بعض الصور والعناصر للدولة دون ذكر البعض الآخر. فالفقيه ترايتشكة (Treitschke) يرى بأن الدولة هي عبارة عن شعب منظم، والفقيه بلنتشلي (Bluntschli) عرفها بأنها التي تشعر الأفراد بوجود الدولة.⁽¹⁾

غير أن فقهاء القانون الدستوري يأخذون بعين الاعتبار العامل الاجتماعي في تعريفهم للدولة، فالفقيه هوريو (Hauriou) يرى في الدولة بأنها عبارة عن مجموعة المقومات السياسية والاقتصادية والقانونية للشعب لخلق نظام اجتماعي مدني. والفقيه بونارد (Bonnard) يرى في الدولة مجموعة هرمية من المرافق المنظمة العامة.⁽²⁾

أما التعريف الصحيح للدولة فهو الذي يتضمن جميع العناصر اللازمة لقيام الدولة ومقوماتها القانونية التي تميزها عن غيرها من الوحدات السياسية الأخرى. فالدولة ماهي إلا ظاهرة سياسية واجتماعية وكذلك

(1) للزيادة أنظر، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص 121.

(2) Charles Rousseau, Droit international Public, Tom II, Les sujetsda droit, Paris, 1974, S. 13-16.

ظاهرة قانونية.

العناصر المكونة للدولة:

يتفق الفقه الدولي على ضرورة اجتماع ثلاثة عناصر لقيام الدولة وهي: الشعب والأقليم والسلطة الحاكمة. وقد أُنقِر هذا المبدأ في القضاء الدولي أيضاً.⁽¹⁾

المطلب الأول الشعب

والشعب هو مجموعة من الأفراد المتكونة من الجنسين معاً، وتقيم بصفة دائمة في إقليم معين وتخضع لسلطان دولة معينة وتتمتع بحمايتها.

والشعب هو العنصر الأول والأساسي في تكوين الدولة، إذ لا يتصور وجود دولة من دون العنصر البشري المكون لها، كما لا يشترط عدد معين لإفراد الشعب، فالدولة كما تقوم بمئات الملايين كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين على سبيل المثال. تقوم أيضاً على بضعة عشرات من الآلاف كما في جزر القمر والبحرين ومالطة مثلاً.

وهذا يعني ان الناحية العددية تختلف باختلاف الدول دون ان يؤثر ذلك على المركز القانوني للدولة. وكذلك يرتبط الشعب بالدولة برابطة سياسية قانونية تعرف بالجنسية. والجنسية عبارة عن رابطة سياسية قانونية تنشأها

(1) فعلى سبيل المثال، نصت المادة الأولى من اتفاقية حقوق وواجبات الدول

الأمريكية المبرمة في مونتفيدو عام 1933، على انه "....يجب لكي تعتبر الدولة

شخصاً من أشخاص القانون الدولي ان تتوافر فيها الشروط التالية: أ- شعب دائم؛

ب- إقليم معين؛ ج- حكومة؛ د- أهلية للدخول في علاقات مع الدول الأخرى".

- أنظر، شارل روسو، المرجع السابق، ص 17.

الدولة بقرار منها تجعل الفرد تابعاً لها اي عضواً فيها⁽¹⁾.

ومن خلال الجنسية يمكن التمييز بين طائفتين من الأفراد: الطائفة الأولى، وتنظم الأفراد الذين تربطهم بالدولة رابطة الجنسية وهم الوطنيون. الذين يتمتعون بالحقوق الخاصة والعامة والسياسية، ويخضعون لأعباء الدولة التي ينتمون اليها كأداء الخدمة العسكرية مثلاً، حتى ولو كانوا مقيمين في الخارج. وفي مقابلة ذلك فالوطني يتمتع بحماية الدولة التي ينتمي اليها.⁽²⁾

أما الطائفة الثانية، فتضم الأفراد الذين لاتربطهم بالدولة التي يقيمون فيها رابطة الجنسية، وانما تربطهم بها رابطة أخرى هي رابطة الإقامة أو التوطن وهؤلاء هم الأجانب. فالدولة هي التي تحدد ومن خلال تشريعاتها الداخلية جميع المسائل المتعلقة بالجنسية من طرق اكتسابها الى فقدانها وأصول سحبها. وذلك لأن كل هذه الأمور تمس بكيان الدولة.⁽³⁾

مبدأ القوميات Nationality

غالباً ما يرتبط الأفراد المكونين للشعب برابطة قوية مبنية على التضامن والتشابه في العادات والأهداف، وكذلك الظروف التاريخية والاقتصادية، تؤدي الى اتحادهم في مجموعة متميزة عن باقي الجماعات الأخرى، أي جماعة قومية ومن ثم تشكيل أمة واحدة (Nation).

(1) كما عرفتھا محكمة العدل الدولي في قضية نوتيبوم عام 1955. أنظر في ذلك -

- I.C. J. Reports 1955, Nottebohm, S. 4.

(2) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 178 f.

(3) Ebd., S. 193 f.

والقانون الدولي العام لا يشترط في الأفراد المكونين لشعب دولة ما ضرورة إنتمائهم لقومية أو أمة معينة، أي بعبارة أخرى فهو لا يشترط وجوب التطابق بين الدولة والأمة. فقد تشكل الأمة دولاً عديدة ومن ذلك الأمة العربية، وقد تشكل الأمة الواحدة دولة واحدة.⁽¹⁾

وقد تضم الدولة الواحدة رعايا ينتمون الى قوميات أو أمم مختلفة كالأمبراطورية العثمانية وأمبراطورية النمسا والمجر (سابقاً)، وكذلك الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، والصين وكندا وسويسرا والعراق. مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها⁽²⁾:

ويترتب على اعتماد مبدأ القوميات في النظام القانوني الدولي ضرورة الاعتراف للشعوب كافة بالحق في تقرير مصيرها، وقد أقرت هذا المبدأ الثورة الفرنسية عام 1789. كما لعب هذا المبدأ في تأريخ القانون الدولي دوراً خطيراً وما يزال. فقد كان السبب المباشر في نشوء عدة دول أوروبية بعد الثورة الفرنسية، وبعض الدول التي قامت بعد انحلال الأمبراطورية العثمانية وأمبراطورية النمسا والمجر بعد الحرب العالمية الأولى، وعدداً غير قليل من الدول الآسيوية والأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية.

وكذلك فإن مبدأ حق الشعوب يتضمن مفاهيم عديدة منها:

- أ) حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية وفق ما تراه ملائماً لها.
- ب) حق الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي (المستعمرات) في التحرر

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص 123.

(2) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 243 ff.

والاستقلال.

(ج) إلحاق أي جزء من إقليم الدولة أو ضمه بإقليم دولة أخرى لا يتم قبل استفتاء الشعوب القاطنة في هذا الجزء المراد فصله أو ضمه.

وقد تأكد هذا المبدأ في ميثاق منظمة الأمم المتحدة في العديد من موادها كما في الفقرة الثانية من المادة الأولى إذ نصت على أن هذه المنظمة تهدف إلى (إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها....) وكذلك الحال بالنسبة للمواد 55، والفقرة الثانية من المادة 73، والفقرة الثانية من المادة 76.

كذلك جرى التأكيد على هذا المبدأ في العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال نذكر القرار رقم 1514 الصادر عام 1960 بخصوص منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة والمعروف بقرار تصفية الاستعمار، وقد أعلن فيه (أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي).

وكذلك القرار رقم 1803 الصادر عن الجمعية العامة لعام 1962 بخصوص السيادة الدائمة للدول على مصادرها الطبيعية، والقرار الصادر عام 1970 الذي تؤكد فيه على حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى (شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية المعترف بحقوقها في تقرير المصير لكي تستعيد ذلك الحق بأي وسيلة).

ومن ذلك يتضح بأن تكرار النص الصريح على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي معظم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وبموافقة غالبية دول العالم أي الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة، لهو دليل قاطع على أن هذا المبدأ أصبح راسخاً في القواعد والمبادئ القانونية الدولية.

المطلب الثاني الأقليم⁽¹⁾ Territory

والأقليم هو النطاق المادي الذي تمارس عليه الدولة سيادتها وسلطانها ويقيم فيه الشعب بصورة دائمة. وهو يتميز بصفتين أساسيتين هما: صفة الثبات؛ وصفة الوضوح لحدود الأقليم.⁽²⁾

الصفة الأولى: الثبات، وهذا يعني أن الأفراد الذين يقيمون فيه على وجه من الدوام والاستقرار. لذلك فالقبائل الرحل أو البدو لا يمكن أن يصدق عليهم وصف الدولة لعدم توافر عنصر الاستقرار والثبات في مكان أو حتى إقليم معين.

الصفة الثانية: التحديد، أي الحدود الواضحة والثابتة للأقليم الذي تمارس فيه الدولة نشاطها وتنتهي عنده سلطاتها.
عناصر الأقليم:

والأقليم بصورة أساسية يشمل الأجزاء اليابسة أو الأقليم الأرضي وكل ما يحتويه من معالم طبيعية كالجبال والبحيرات والأنهار وكل ما في باطن

(1) للزيادة راجع، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، 125.

(2) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 169.

الأرض.

أما عن الدولة الساحلية، فالأقليم يشمل علاوة على الأرض جزءاً من البحر الذي يلي سواحل الدولة حتى مسافة 12 ميلاً بحرياً باتجاه عرض البحر. وهذا الجزء يخضع لسيادة الدولة الساحلية ويسمى بالبحر الأقليمي. وكذلك فأقليم الدولة يشمل ايضاً طبقات الجو التي تعلوا الأقليم الأرضي والبحر الأقليمي للدولة الى الحد الذي يبدأ معه الفضاء الخارجي. وفيما يلي سوف نتناول دراسة هذه العناصر في الفروع التالية: الفرع الأول- الأقليم الأرضي؛ والفرع الثاني- البحر الأقليمي؛ والفرع الثالث- الأقليم الجوي للدولة.

الفرع الأول الأقليم الأرضي

أولاً: المعالم الطبيعية:

والأقليم الأرضي هو جزء من اليابسة من أقليم الدولة وكل ما يحتويه هذا الجزء من معالم طبيعية كالجبال والتلال والسهول والوديان والصحارى ومجاري المياه التي تقع باكملها في أقليم الدولة من انهار وبحيرات وقنوات وكذلك ما يحتويه باطن الأرض من مياه جوفيه وثروات طبيعية.

والقانون الدولي العام لايشترط في أقليم الدولة ان يكون متصل الأجزاء، فقد يفصل أقليم الدولة البحر أو أقاليم دول أخرى، كما هو الحال في الفلبين مثلاً واليابان وأندونيسيا حيث يتكون أقليم كل منها من مجموعة عديدة من الجزر التي يفصل بين كل منها البحر. وكذلك الباكستان التي كان أقليمها يتألف من باكستان الشرقية وباكستان الغربية التي يفصل بينهما الهند، كذلك الحال في ولاية الآسكا التي يفصلها عن الولايات المتحدة الأمريكية أقليم

كندا. والجمهورية العربية المتحدة سابقاً كان أقليمها يتألف من سوريا ومصر المفصولين عن بعضهما بالبحر الأبيض المتوسط ودولة فلسطين.

كما انه لا يشترط في أقليم الدولة ان يكون على سعة معينة من حيث المساحة. فكما تقوم الدولة على مساحات شاسعة من الأراضي⁽¹⁾، فهي تقوم ايضاً على أصغر المساحات كدولة مالطا وقطر والبحرين. وكل ما يشترط في الأقليم هو ان يكون ثابتاً ومحدداً وواضح المعالم لكي يتميز عن أقليم الدول الأخرى.⁽²⁾

ثانياً: الحدود:

لكل دولة حدود معينة تحدد نطاق أقليمها الأرضي، وللحدود أهمية كبيرة من الناحية السياسية وكذلك القانونية، فالدولة تمارس سيادتها لتنتهي عند حدودها حيث تبدأ سيادة دولة أخرى.

والحدود إما ان تكون أصطناعية اي اوجدتها الدول لتعيين الحدود الفاصلة بينها كالحواجز والعلامات والأسلاك الشائكة. وقد تكون حدوداً وهمية يتم تحديدها تبعاً لخطوط الطول والعرض، أو ان تكون طبيعية اوجدتها الطبيعة كسلسلة جبال أو أنهار أو قنوات.

أ- الحدود الاصطناعية: وهي على نوعين:

(1) الحدود الوهمية (الفلكية): وهي تتبع خطوط الطول والعرض. كخط العرض 38 الذي يفصل كوريا الشمالية عن كوريا الجنوبية. وخط

(1) كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل والاتحاد السوفياتي سابقاً.

(2) للزيادة أنظر، د. محمد سامي عبد الحميد، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص190.

العرض 17 الذي يفصل فيتنام الشمالية عن فيتنام الجنوبية قبل ان يتوحدا عام 1976.

(2) الحدود الهندسية: وهي عبارة عن خط مستقيم يصل بين نقطتين معروفتين أو خطوط مائلة كالحدود بين سوريا والأردن وبين ليبيا ومصر.

ب - الحدود الطبيعية:

وهي حدود أوجدتها الطبيعة، وهناك قواعد معينة تتبع عند تحديد الحدود بين الدول، واهم هذه القواعد هي:

(1) اذا كانت الحدود عبارة عن سلسلة جبلية فخط الحدود يكون:
(أ) إما خط سفوح الجبال فتكون الحدود عند قاعدة السلسلة الجبلية.
(ب) أو خط القمة، اي الخط الذي يصل بين أعلى رؤوس الجبال في السلسلة الجبلية⁽¹⁾.

(ج) أو خط انقسام المياه بين حوضين مائيين حيث تمر الحدود من طرفي مجرى النهر⁽²⁾

(2) اذا كانت الحدود عبارة عن نهر يجري بين دولتين، فخط الحدود يكون:

(أ) اذا كان النهر صالحاً للملاحة، فيكون خط الحدود في منتصف مجرى النهر الرئيسي، اي وسط اعرق جزء من النهر وهو ما يسمى بخط التالوك (Talweg) كالحدود بين فرنسا والمانيا في نهر الراين طبقاً

(1) كالحدود الفرنسية الأسبانية في جبال البيرنيه طبقاً لمعاهدة عام 1856.

(2) كالحدود الفرنسية الإيطالية طبقاً لمعاهدة تورينو عام 1860.

لمعاهدة فينا 1815.(1)

(ب) اذا كان النهر غير صالح للملاحة، فيعتبر منتصف النهر الحد الفاصل بين دولتين كالحدود بين فرنسا واسبانيا في نهر بيداسو. ويجوز ان يكون النهر باكملة تابعاً لأحدى الدولتين اذا ما تم الاتفاق على ذلك فيما بينهما.

(3) اذا كانت هناك بحيرة تفصل بين دولتين، فان خط الحدود يكون في منتصف البحيرة. بحيث يكون خط الحدود يفصل بين قسمين متساويين بين الدولتين، كما هو الحال في بحيرة ليمان بين فرنسا وسويسرا والحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في البحيرات الكبرى. أما اذا كانت هناك جزراً في هذه البحيرة فان خط الحدود لايجزى الجزر وانما يمر حولها.

(4) في حالة وجود حدود بحرية فيما يتعلق بالدول الساحلية، فيكون خط الحدود هو الحد الفاصل ما بين البحر الأقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة باعتبار ان البحر الأقليمي يتبع لسيادة الدولة.

كما ان الحدود يتم تحديدها وتعيينها فيما بين الدول المتجاورة عن طريق المعاهدات الثنائية أو المعاهدات الجماعية كما في معاهدات الصلح والتنازل.

ثالثاً- الأنهار:

والأنهار في النظام القانوني الدولي تنقسم الى نوعين: الأنهار الوطنية والدولية.

(1) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 173

أ- الأنهار الوطنية:

وهي التي تقع من منابعها الى مصابها في إقليم دولة واحدة كنهر التايمز في بريطانيا والسين في فرنسا. والنهر الوطني يخضع لسيادة الدولة التي يجري في أقليمها ولها وحدها الحق في تنظيم أستغلاله سواء كان لأغراض الزراعة والصناعة أو الملاحة فيه.

ب- الأنهار الدولية:

وهي الأنهار التي تجتاز أقليم دولتين أو اكثر، ولكل دولة من الدول التي يجري النهر في أقليمها ان تباشر سيادتها على هذا الجزء من النهر، وخاصة فيما يتعلق بمسائل الأنثفاع المشترك بمياه النهر من حيث الزراعة والصناعة والملاحة الدولية في النهر، ومن الأمثلة على الأنهار الدولية نهر الفرات والنيل والراين والدانوب.

والأنهار الدولية موضع اهتمام القانون الدولي العام وذلك من ناحيتين: الأولى، من حيث الملاحة فيها؛ والثانية، من حيث الأستفادة منها لأغراض الزراعة والصناعة.

1- الملاحة في الأنهار الدولية:

ان الملاحة في الأنهار الدولية كانت في السابق تخضع لقيود كبيرة وأستمرت على هذا الحال حتى عام 1648 عندما أبرمت معاهدة وستفاليا فقررت رفع القيود المفروضة على الملاحة في الأنهار الدولية.

وفي عهد الثورة الفرنسية تم الإعلان عن وجوب تقرير مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية، وقد طبقت هذا المبدأ فعلاً بالنسبة لنهري الموز والأيسكو اللذين ينبعان من أقليمها ويجريان ايضاً في أقليمي بلجيكا

وهولندا.⁽¹⁾

وفي أوائل القرن التاسع عشر تم اعتماد نظام خاص للملاحة في الأنهار الأوروبية وذلك أعقاب مؤتمر فيينا لعام 1815، كما تم إنشاء لجان خاصة للإشراف على الملاحة في كل نهر من الأنهار الأوروبية كنهر الألب والراين والموز والأيسكو والدانوب.⁽²⁾

وقد توسع هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى، فقد اعتبرت معاهدة فرساي لعام 1919 الأنهار التالية أنهاراً دولية كنهر الراين والألب والأودر والميميل والدانوب ونهر المورفا والفوستولا والبروت، وقد أخضعتها لمبدأ حرية الملاحة لجميع الدول.

وبعد مؤتمر برشلونة الذي عقد برعاية عصبة الأمم عام 1921 تم اعتماد مبدأ حرية الملاحة لسفن جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية وجعلته واحداً من المبادئ القانونية التي تنظم الملاحة في الأنهار الدولية ومع ذلك مازالت الأحكام القانونية التي تنظم الملاحة في الأنهار الدولية تختلف من دولة لأخرى وذلك تبعاً للاتفاق الذي يخضع إليه النهر الدولي في التنظيم.

2- الاستغلال الزراعي والصناعي للأنهار الدولية:

لقد كان الاهتمام في السابق مقتصرًا على الملاحة في الأنهار الدولية فقط، إلا أن التطورات العلمية والتقنية الحديثة دوراً كبيراً في زيادة الاهتمام

(1) أنظر في ذلك، شارل روسو، مرجع سابق، ص 189-200.

(2) لمزيد من التفاصيل، أنظر، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص 400-401؛ كذلك

أنظر، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص 271.

بالأنتفاع بمياه الأنهار الدولية لأغراض الزراعة والصناعة وأقامة المنشآت والمشاريع المختلفة عليها. لذلك ظهرت الحاجة الى تنظيم حقوق الدول النهرية وواجباتها في هذا الخصوص.⁽¹⁾

اما في حالة عدم وجود اتفاقات بين الدول النهرية لتنظيم الأنتفاع بمياه الأنهار التي تمر في أقليمها، فيمكن القول ان هناك احكاماً قانونية وإن كان الفقه الدولي يختلف في تعيينها، إلا انه يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات فقهية في هذا المجال:

الاتجاه الفقهي الأول:

ويذهب الى سيادة الدولة المطلقة على جزء النهر الذي يمر في أقليمها بلا قيد أو شرط. وهذا الاتجاه هو ما يعرف بنظرية السيادة الأقليمية المطلقة.

الاتجاه الفقهي الثاني:

ويرى في ان سيادة الدولة على الجزء من النهر الذي يمر في أراضيها ليست مطلقة، بل هي مقيدة لضرورة مراعاة الوحدة الطبيعية للنهر من المنبع وحتى المصب، ومن ثم لا يحق للدولة من أستغلال مياه النهر بالشكل الكامل الذي يؤدي الى الأضرار بحقوق ومصالح الدول المشتركة في النهر. وهذا الاتجاه يعرف بنظرية الوحدة الأقليمية المطلقة.

الاتجاه الفقهي الثالث:

ويذهب الى الملكية المشتركة للنهر من المنبع والى المصب بين جميع

(1) كالأتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان عام 1959 لتنظيم الأنتفاع بمياه نهر النيل. أنظر، د. حامد سلطان، مرجع سابق، ص417.

الدول التي يجري النهر في أراضيها. وهو ما يعرف بنظرية الملكية الشائعة.

أما على الصعيد الدولي، فالقانون الدولي يعترف للدولة بالسيادة على الجزء الذي يمر في أقليمها، ولها الاستفادة المطلقة من مياهه وأستغلالها وقت ماتشاء شرط عدم المساس بحقوق ومصالح الدول المشتركة في النهر. والواقع ان هذا المبدأ تأكد من خلال الحكم الذي أصدرته محكمة التحكيم الدولية عام 1957، في النزاع ما بين فرنسا وأسبانيا بخصوص بحيرة لانوكس⁽¹⁾.

رابعاً: المياه الداخلية:

وهي المياه العذبة أو المالحة التي تخترق أراضي الدولة أو تتغلغل فيها. وقد عرفت المادة الثامنة من اتفاقية قانون البحار لعام 1982 المياه الداخلية

(1) إذ جاء في حيثيات الحكم أنه (تمشياً مع مبدأ حسن النية يجب ان تأخذ الدولة صاحبة المجرى الأعلى في الاعتبار وعلى قدم المساواة جميع مصالح الدول النهرية الأخرى أسوة بمصالحها). وجدير بالذكر ان بحيرة لانوكس تقع في جبال البيرنيه الشرقية ويزودها رافدان ينبعان من فرنسا، ويخرج من البحيرة نهر كارول الذي يجري في الأراضي الفرنسية لمسافة 25 ميلاً ويصب بعدها في الأراضي الأسبانية. حيث أرادت فرنسا تحويل مجرى نهر كاول الى نهر الأريجييه لتوليد الطاقة الكهربائية، على ان تعيد لأسبانيا احتياجاتها من المياه دون إضرار بالأقتصاد الأسباني. وثار الخلاف حول ذلك، وعرض الأمر للتحكيم الدولي، حيث قررت المحكمة بأن فرنسا لهل الحق في ممارسة حقوقها ويجب عليها ان لاتهمل أو تتجاهل مصالح أسبانيا ايضاً. أنظر في ذلك:

- Berichte der internationalen Schiedssprüche, Vol. X, 4. 2. 7. Lake Lanoux Case, 1957, S. 466.

بأنها "المياه الواقعة على الجانب المواجه للبر من خط الأساس للبحر الأقليمي".⁽¹⁾

وتخضع المياه الداخلية لسيادة الدولة، والمياه الداخلية تشتمل على الموانئ البحرية والخلجان والبحيرات والبحار المغلقة وشبه المغلقة، وفيما يلي الأحكام الخاصة بكل منها:

أ- الموانئ البحرية:

وهي المنافذ الطبيعية أو المصطنعة التي تتردد عليها السفن البحرية والتي تكون معدة لخدمة التجارة الخارجية. وبعبارة أخرى فهي المنشآت التي تقيمها الدولة في مواقع معينة من شواطئها لإرشاد السفن واستقبالها، كما ان هذه المنشآت تعد جزءاً من إقليم الدولة. وهو ما أكدته اتفاقية قانون البحار في المادة 11 منها بالقول (...، تعتبر جزءاً من الساحل أبعد المنشآت المرفئية الدائمة التي تشكل جزءاً أصلياً من النظام المرفئي،....).

والدول عادة ما تسمح للسفن الخاصة بدخول موانئها، كما انها تستطيع ان تغلق بعض موانئها بصفة مؤقتة أو دائمة، والأغلاق الدائم عادة يكون في حالة ما اذا كان الميناء مخصص للأغراض العسكرية فقط.⁽²⁾

ب- الخلجان:

والخليج هو مساحة من البحر تتغلغل في إقليم الدولة ويؤدي الى نشوء مساحة من البحر تكاد تكون محصورة بين الأرض. وقد عرفت الفقرة

(1) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 210 f.

(2) للزيادة أنظر، د. محمد طلعت الغنيمي و د. محمد السعيد الدقاق، مرجع سابق، ص444-450.

الثانية من المادة السابعة من معاهدة جنيف للبحر الأقليمي الخليج بانه عبارة عن (انحراف حاد يكون عمقه وفتحة فمه في نسبة تجعله يحتوي مياهاً محبوسة بالأرض بحيث يعتبر اكثر من انحناء عادي للشاطئ، ولا يعد الانحراف خليجاً ما لم تكن مساحته تساوي أو تزيد على شبه دائرة يكون قطرها الخط المرسوم بين فتحتي هذا الانحراف).

والخلجان في نطاق القانون الدولي العام تنقسم الى:

1- الخلجان الوطنية:

والخليج الوطني هو الذي يقع بأكمله في إقليم دولة واحدة ولايزيد اتساع الفتحة التي تربطه بالبحر عن 24 ميلاً بحرياً. كما يعد الخليج الوطني جزءاً من المياه الداخلية للدولة الساحلية ويخضع لسلطانها وسيادتها.

2- الخلجان الدولية:

وهي التي تقع في إقليم دولة واحدة أو اكثر ويزيد فتحة اتساعها على 24 ميلاً بحرياً. وهذا النوع من الخلجان يعتبر جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة فيما عدا المساحة التي تدخل في البحر الأقليمي للدولة التي يقع في إقليمها هذا الخليج.

3- الخلجان التاريخية:

وهي الخلجان التي تخضع لسيادة دولة أو لسيادة عدة دول، وقد جرى العرف الدولي على الاعتراف بهذه السيادة رغم ان مياه هذه الخلجان لاتعتبر من قبيل المياه الوطنية لأن الفتحة التي توصلها بالبحر تزيد على 24 ميلاً بحرياً.

ج - البحيرات:

وهي مساحات واسعة من المياه محاطة بأراضي دولة أو أكثر ولا تكون متصلة بالبحار. وإذا كانت البحيرة في إقليم دولة واحدة فتكون حينئذ خاضعة لسيادتها المطلقة كما هو حال بحيرة كومو في إيطاليا وبحيرة بالاطون في هنغاريا.

د- البحار المغلقة وشبه المغلقة:

والبحار التي تحيط بها الأرض من جميع الجهات تسمى بحاراً مغلقة أما إذا امتدت في اليابسة وتتصل بالبحر فتسمى عندها بالبحار شبه المغلقة.

1- البحار المغلقة:

وهي البحار التي لا تتصل بالبحار الأخرى كالبحر الميت بين فلسطين والأردن، وبحر قزوين بين إيران وروسيا، وبحر البودن الذي تحيط به كل من ألمانيا والنمسا وسويسرا.

ومن الطبيعي إذا كان البحر المغلق تحيط به أراضي دولة واحدة فهو يخضع لسيادتها بالكامل، ويشكل جزءاً من إقليمها شأنه في ذلك شأن الإقليم الأرضي. أما إذا كانت الأراضي المحيطة به تجمع بين عدة دول كبحر بودن مثلاً، ففي هذه يكون خاضعاً لسيادة الدول المحيطة به، والتي تقوم بتنظيم الملاحة فيه وأستغلاله وفقاً لاتفاقات تعقد فيما بينها لهذا الغرض كالاتفاقية المعقودة بين كل من ألمانيا والنمسا وسويسرا عام 1973 بخصوص تنظيم الملاحة بين الدول الأطراف، إذ أكدت ان الملاحة فيه من حق الدول الأطراف وعلى أساس المساواة، كما وحصرت حق الملاحة فيه

على رعايا دولها فقط⁽¹⁾.⁽²⁾

ب- البحار شبه المغلقة:

وهي البحار الممتدة في اليابسة وتتصل بالبحار الأخرى بواسطة ممر أو مضيق كالبحر الأسود وبحر البلطيق. وإذا كان البحر واقعاً برمته في إقليم دولة واحدة أعتبر جزءاً من إقليمها ويخضع لسيادتها، شرط أن لا تتجاوز الفتحة التي توصله بالمنطقة الاقتصادية الخالصة ضعف عرض البحر الإقليمي، وأن تكون هذه الفتحة داخلية ضمن إقليم الدولة أيضاً.

أما إذا كانت الفتحة تتجاوز هذا القدر أو كانت تقع في إقليم دولة أخرى، عندها يعتبر البحر جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة أو أعالي البحار فيما عدا حدود البحر الإقليمي.

والمادة 122 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982 أوردت تعريفاً موحداً للبحار المغلقة أو شبه المغلقة بأنها عبارة عن (خليجاً أو حوضاً أو بحراً تحيط به دولتان أو أكثر ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق، أو يتألف كلياً أو أساساً من البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر).

خامساً- الممرات البحرية:

وهي الفتحات التي توصل بين بحرين، وقد تكون صناعية فيطلق عليها

(1) Vgl. Hans-Joachim Pieper, Schifferpatent für den Bodensee (Allgemeiner Teil) mit Fragen- und Antwortenkatalog, IBN-Verlag (Internationale Bodensee + Boot-Nachrichten), Balingen 2002, S. 45 f.

(2) أنظر، د. سموحي فوق العادة، مرجع سابق، ص 434.

القنوات وقد تكون طبيعية فيطلق عليها المضائق.
أ- القنوات:

والقناة هي ممر مائي صناعي تصل بين بحرين بهدف تسهيل الملاحة البحرية ، وتعد القناة جزءاً من إقليم الدولة التي تمر فيها وتخضع لسيادتها. ولما كانت القنوات من طرق المواصلات الدولية فمن مقتضيات المصلحة الدولية ان لا تقتصر منفعتها على الدولة التي تخضع لسيادتها فقط، بل تكون مفتوحة للتجارة الدولية بأسرها.⁽¹⁾

لذلك فقد تم تنظيم شؤون الملاحة فيها بواسطة اتفاقات دولية، حيث يوجد في العالم اليوم ثلاث قنوات ذات أهمية دولية، وهي قناة السويس⁽²⁾ وقناة بنما⁽³⁾ وقناة كييل⁽⁴⁾، وهناك قناة أخرى لكنها أقل أهمية هي قناة

(1) للزيادة راجع، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص 281.

(2) وطولها 160 كم وتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر وتقع في الإقليم المصري وتحكمها اتفاقية القسطنطينية لعام 1888. للزيادة راجع، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص 283-287.

(3) وطولها 81 كم وتصل المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي وتقع باكملها في إقليم بنما وتحكمها معاهدة هاي باونسيفوت العقودة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 1901. للزيادة أنظر، المرجع السابق، ص 287-289.

(4) وطولها 98 كم وتصل بحر البلطيق ببحر الشمال وتقع باكملها في الإقليم الألماني، وتخضع لنظام قانوني حددته معاهدة فرساي للصلح عام 1919 وذلك في المواد من 321-386 منها، عندما قررت فتح القناة لجميع سفن الدول التي تكون في حالة سلام مع ألمانيا. للزيادة أنظر، المرجع السابق نفسه، ص 289-290.

كورينث⁽¹⁾ التي تقع بكاملها في اليونان.
ب- المضائق:

والمضيق هو ممر مائي طبيعي يصل بين بحرين، وهو محدود الاتساع
اذ لايتجاوز اتساعه عن ضعف عرض البحر الأقليمي. وقد صنفت اتفاقية
قانون البحار لعام 1982⁽²⁾ المضيق الى ثلاث أنواع وهي:

(1) المضائق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو
منطقة اقتصادية خالصة وجزءاً آخر من أعالي البحار أو منطقة
اقتصادية خالصة.

(2) المضائق المشكلة بجزيرة للدولة المشاطئة للمضيق وبين هذه الدولة.

(3) المضائق الموجودة بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية
خالصة وبين البحر الأقليمي لدولة أجنبية.

وقواعد القانون الدولي تقرر نظامين للملاحة، وهي تكاد تحكم الأنواع
الثلاثة للمضائق الأنفة الذكر، وهما نظام المرور العابر ونظام المرور
البرئ الذي لايجوز وقفه.

حيث طبقت نظام المرور العابر على النوع الأول من المضائق التي
تربط بين جزئين من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر
من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة (المواد 37-44 من اتفاقية
قانون البحار). وطبقت نظام المرور البرئ الذي لايجوز وقفه على النوعين
الآخرين (المادة 45 من اتفاقية قانون البحار).

(1) وطولها 6.3 كم تصل بحر الأدرياتيك ببحر إيجه في البحر الأبيض المتوسط.

(2) أنظر المواد 37-38/1-45 من اتفاقية قانون البحار.

وجدير بالذكر ان الفقرة الثانية من المادة 38 من اتفاقية قانون البحار قد حددت مفهوم المرور العابر بأنه العبور المتواصل السريع ولجميع السفن وكذلك الطائرات من دون تمييز بين الدول ولغرض عبور المضيق فقط، وهذا يعني ان التوقف فيه محظور إلا في حالات الشدة أو القوة القاهرة.

وكذلك فان المرور العابر يعتبر حقاً وليس رخصة تمنحه الدولة الساحلية، وعليها ان تمتنع عن اي عمل يؤدي الى عرقلة ممارسة هذا الحق. بل على العكس من ذلك فعليها ان تقوم بالأعلان عن اي خطر يهدد الملاحة والطيران (المادة 44).

وفي المقابل على جميع السفن والطائرات ان تمتنع اثناء ممارستها لحقوق المرور العابر عن اي عمل يؤدي الى تهديد سيادة الدولة الساحلية أو المشاطئة للمضيق أو حتى الأخلال بالأنظمة والتعليمات التي تضعها الدولة لحماية أمنها القومي والاقتصادي والصحي.

اما عن نظام المرور البرئ، فهو لا يختلف عن نظام المرور العابر إلا من حيث عدم جواز إيقافه خلال هذه المضائق، وبمعنى آخر ان للدولة الساحلية أو المشاطئة الحق من إيقاف السفن عندما تعتقد بان هذا المرور لا يتصف بالبراءة. كما ان نظام المرور البرئ يختلف عن العابر من حيث اقتصره على الملاحة البحرية فقط، في حين ان المرور العابر يشمل الملاحة الجوية اضافة للبحرية. ولا يحق للدولة الساحلية أو المشاطئة من وقف أو أعاقه المرور فيه.⁽¹⁾

(1) للزيادة أنظر، د. سليم حداد، التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بروت، 1994، ص32-39.

الفرع الثاني البحر الأقليمي

ان سلطان الدولة وسيادتها تمتد خارج أقليمها البري ايضاً وتحديدأ الى الحزام البحري الملاصق لشواطئها والذي يعرف بالبحر الأقليمي. والمادة 3 من أتفاقية قانون البحار لعام 1982 قد حددت عرض البحر الأقليمي ب 12 ميلاً بحرياً عندما نصت (لكل دولة الحق في ان تحدد عرض بحرهما الأقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً مقيسة من خطوط الأساس المقررة وفقاً لهذه الأتفاقية).⁽¹⁾

كما ان عرض البحر الأقليمي يتحدد من الداخل بخط وهمي يدعى خط الأساس، وهو الخط الذي يقاس إبتداءً منه عرض البحر الأقليمي. وهناك قاعدة سائدة لتحديد خط الأساس كانت أتفاقية قانون البحار قد أعتمدتها وهي قاعدة الحد الأدنى لأنحسار المياه عن الساحل.⁽²⁾

النظام القانوني للبحر الأقليمي:

يتضح مما تقدم ان البحر الأقليمي يخضع لسيادة الدولة الساحلية وهو ما أكدته المادة 2 من أتفاقية قانون البحار. إلا ان هذه السيادة ليست مطلقة، وانما يرد عليها قيدان هاما لمصلحة الملاحة الدولية وهما: حق المرور البرئ وقيد الولاية على السفن الأجنبية.

(1) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 173.

(2) إذ نصت المادة 5 من أتفاقية قانون البحار على (...، خط الأساس العادي لقياس عرض البحر الأقليمي هو حد أدنى الجزر على امتداد الساحل...)، للزيادة أنظر، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص 536-538.

أ- حق المرور البريء⁽¹⁾:

ان سفن جميع الدول ساحلية كانت ام غير ساحلية تتمتع بحق المرور البريء خلال البحر الأقليمي. والمقصود بالمرور هنا هو الملاحة خلال البحر الأقليمي وذلك لغرض معين، وهو اما ان يكون:

- (1) لإجتياز هذا البحر فقط. أو
- (2) للدخول الى المياه الداخلية أو التوقف في مرسى أو ميناء أو مغادرته.⁽²⁾ ويكون المرور بريئاً اذا ما قامت السفينة بأحترام أمن الدولة الساحلية وأنظمتها القانونية.

ب- قيد الولاية على السفن الأجنبية:

لقد ميزت اتفاقية قانون البحار لعام 1982 مابين الولاية الجنائية والولاية المدنية على السفن الأجنبية سواء كانت سفناً تجارية أو حكومية مستعملة لأغراض تجارية وكالاتي:

1- الولاية الجنائية:

للدولة الساحلية ولاية جنائية على السفن الأجنبية المارة في البحر الأقليمي، وذلك في الحالات التالية:

- (أ) اذا امتدت الجريمة الى الدولة الساحلية.
- (ب) اذا كانت الجريمة تخل بأمن الدولة الساحلية ونظامها القانوني.
- (ج) اذا طلب ربان السفينة أو الممثل الدبلوماسي أو الموظف القنصلي لدولة علم السفينة تدخل الدولة الساحلية.

(1) أنظر، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص300.

(2) أنظر، الفقرة الأولى من المادة 18 من اتفاقية قانون البحار.

د) اذا كان تدخل الدولة الساحلية ضروري لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المواد التي تؤثر على العقل.⁽¹⁾

2- الولاية المدنية:

والولاية المدنية إزاء السفن الأجنبية المارة في البحر الأقليمي للدولة الساحلية لاتجوز ممارستها إلا في حالتين هما:

أ) لغرض توقيع إجراءات التنفيذ لأي دعوى مدنية ضد أية سفينة أجنبية مارة في البحر الأقليمي أو راسية فيه.

ب) لغرض توقيع إجراءات التنفيذ لأي دعوى مدنية تتعلق بالالتزامات التي تتحملها السفينة أثناء رحلتها خلال المياه الداخلية للدولة الساحلية.⁽²⁾

أما عن السفن الأخرى المستعملة لأغراض غير تجارية كالسفن الحربية أو السفن الحكومية، فهي وفقاً للمادة 32 من اتفاقية قانون البحار تتمتع بحصانة كاملة تمنع التدخل في شؤونها من قبل أية دولة كانت وحتى الدولة الساحلية باستثناء حقها بالطلب إلى تلك السفينة بمغادرة بحرهما الأقليمي فوراً.

الفرع الثالث

الأقليم الجوي

تمتد سيادة الدولة إضافة إلى الأقليم البري والبحر الأقليمي لتشمل الجو الذي يعلو هذين العنصرين.

(1) أنظر المادة 27 من الاتفاقية.

(2) أنظر المادة 28 من الاتفاقية.

والجو لم يثر الأهتمام كثيراً إلا في مطلع القرن العشرين عندما ظهرت الطائرات وتزايد أستعمالها. حيث أخذ الفقهاء بدراسة الوضع القانوني للجو لتحديد ما للدولة من سلطان وسيادة عليه. لذلك سوف نتناول الاتجاهات الفقهية والاتفاقات الدولية بإيجاز:

أولاً- الاتجاهات الفقهية:

لقد أختلفت الآراء الفقهية حول النظام القانوني للمجال الجوي الذي يعلو أقليم الدولة الأرضي وبحرها الأقليمي، وهناك ثلاثة نظريات تحكم هذه المسألة:

أ- نظرية حرية الهواء:

وهذه النظرية تقوم على مبدأ حرية الهواء الذي لا يخضع لسلطان الدولة، وبالتالي فإن الملاحة الجوية تكون حرة لطائرات جميع الدول على أعتبار ان الدولة لايمكنها من ممارسة السيادة على الهواء لعدم امكانيتها من السيطرة الفعلية عليه.

ب- نظرية سيادة الدولة المطلقة على الهواء:

وهذه النظرية تنادي بالسيادة المطلقة للدولة على مجالها الجوي الذي يعلو أقليمها بأغترابه جزءاً منه. وبمقتضى ذلك يكون من حق كل دولة ان تنظم أستخدام طبقات الهواء التي تعلو أقليمها وفقاً لما تراه مناسباً لها، فتسمح أو لاتسمح لغيرها من الدول بالمرور فيه حسب مايتفق ومصالحها.

ج- نظرية المناطق:

وبموجب هذه النظرية ينقسم الأقليم الجوي الى منطقتين: الأولى، التي تقع على أرتفاع من 20 - 25 ميلاً عن الأرض تخضع لسيادة الدولة؛ أما الطبقة الثانية، فهي حرة ومباحة لجميع الدول. وهذه النظرية تأخذ بالوضع

القانوني للبحار فما يطبق على أعالي البحار يكون مطبقاً على أعالي الجو أيضاً فيكون حراً مباحاً لجميع الدول بالتحليق فوقه.⁽¹⁾

والواقع ان العمل الدولي حالياً يعترف للدولة بالسيادة على الطبقات العليا للجو والتي تعلو أقليمها الأرضي وبحرها الأقليمي.⁽²⁾ ثانياً- الاتفاقات الدولية:

توصل المجتمع الدولي أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية الى ابرام اتفاقيتان دوليتان لتنظيم الملاحة الجوية وهما: اتفاقية باريس لعام 1919 واتفاقية شيكاغو لعام 1944.

أ - اتفاقية باريس لعام 1919: وأهم المبادئ الواردة فيها هي:

(1) السيادة الكاملة للدولة: إذ تبنت الاتفاقية مبدأ سيادة الدولة على طبقات الجو التي تعلو أقليمها. وجاء في نص المادة الأولى منها (كل دولة تمتلك سيادة مطلقة في الجوالذي يعلو أقليمها).⁽³⁾

(2) حرية المرور: وبموجب نص المادة الثانية تلتزم الدول الأطراف بمنح حق المرور البريء فوق أقليمها للطائرات التابعة للدول الأطراف في الاتفاقية، إلا انها أشتربت مع ذلك ضرورة حصول الطائرات على تصريح مسبق لمرورها وفي ممرات جوية تحددها الدولة صاحبة الأقليم.⁽⁴⁾

(3) المساواة في المعاملة: وقد قررت الاتفاقية مبدأ المساواة في التعامل

(1) Vgl. Matthias Herdegen, a.a.O., S. 174.

(2) Ebd.

(3) أنظر، د. عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، مرجع سابق، ص 356.

(4) تجدر الإشارة الى ان حق المرور البريء لايمنح إلا للطائرات التجارية فقط.

مابين الدول المتعاقدة وذلك من دون تمييز أو تفرقة فيما بين طائرات الدول الأطراف في الاتفاقية.

(4) الملاحة الداخلية: وتكون من حق كل دولة متعاقدة بالأحتفاظ بالملاحة الجوية الداخلية لرعاياها فقط.

(5) الأمتناع عن حق المرور البريء لأية دولة أخرى لاتكون طرفاً في هذه الاتفاقية.

ب-اتفاقية شيكاغو لعام 1944:

لقد كان للتقدم التقني والتكنولوجي والفني في صناعة الطائرات بعد الحرب العالمية الثانية الأثر الكبير في زيادة خطوط الاتصالات الجوية نظراً لما تتمتع به الطائرات من كفاءة عالية وحجم وسرعة فائقة.

مما جعل الكثير من الدول بالتفكير في إعادة تنظيم الملاحة الجوية، خاصة بعدما أخذت اتفاقية باريس بالقصور في أداء دورها الذي أنعقدت من أجله. فكانت مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية في عقد مؤتمر دولي في شيكاغو والذي انتهى بوضع اتفاقية شيكاغو للطيران المدني في عام 1944 حيث أكدت على المبادئ التي جسدتها اتفاقية باريس لعام 1919 من سيادة الدولة الكاملة على طبقات الهواء التي تعلو أقليمها الى حق المساواة مابين الدول، إلا انها تميزت بأحكام جديدة تتعلق بالطائرات الحربية التي تملكها الدول الأطراف. كمابرمت اتفاقيتين اخرتين لتنظيم الملاحة الجوية ايضاً هما اتفاقية العبور واتفاقية النقل الجوي، وتجدر الإشارة هنا، الاتفاقية المذكورة قد تم تعديلها عام 1984 لتشمل نصوصاً جديدة بحماية الطائرات

المدنية والمسافرين من العمليات العسكرية والمخاطر الأخرى.⁽¹⁾

(1) أنظر، د. أحمد سرحال، مرجع سلبق، ص 688-689؛ كذلك أنظر،
- Matthias Herdegen, a.a.O., S. 148 f

المطلب الثالث السلطة السياسية⁽¹⁾

ويلزم الى جانب العنصرين السابقين لقيام الدولة ضرورة توافر السلطة العمومية الحاكمة التي تتولى الاشراف على أفراد الشعب والأقليم وأدارة المرافق العامة في الدولة لكي تحفظ كيانها وتحقق أستقرارها.

كما ان القانون الدولي العام لايشترط في السلطة الحاكمة ان تكون ذات نظام سياسي وقانوني معين كأن يكون جمهورياً أو ملكياً، برلمانياً أو رئاسياً، ديمقراطياً أو دكتاتورياً، وذلك لأن هذه المسائل لاتدخل في أختصاص القانون الدولي العام، بل هي من صميم الأختصاص الداخلي للدولة والتي يكون لها مطلق الحرية في أختيار نوع الحكم الذي يناسبها.

ويتضح من ذلك ان عنصر السلطة السياسية يكون بمثابة المعيار القانوني الذي يميز الدولة عن غيرها من الوحدات السياسية والإدارية سواء كانت داخلية أو دولية.

ومع ذلك فقد أختلفت الأتجاهات الفقهية لهذا المعيار، فالفقه التقليدي يذهب الى ان مظاهر السلطة السياسية تكمن في السيادة والأستقلال بينما يتجه الفقه الحديث في تحديده لمظهر السلطة السياسية للدولة الى مجموعة من الأختصاصات المحدودة والتي تمارس من قبل هيئات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وبمقتضى الدستور.⁽²⁾

(1) للزيادة أنظر، د.عدنان طه الدوري و د. عبد الأمير العكيلي، 130-132.

(2) للزيادة أنظر، د. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1971، ص76-81.

كذلك لا يمكن الأخذ بفكرة السلطة المطلقة كمظهر للسلطة السياسية للدولة، وأن هذه الفكرة أصبحت نسبية وتحولت تدريجياً إلى فكرة الاختصاص تحت تأثير الفقه والقضاء الدوليين. فالفقه الدولي على سبيل المثال، يرى أن أهم ما يميز الدولة هو إمتلاكها لسلطة الاختصاص وهي السلطة الوحيدة في الأقليم والتي يمكنها أن تضع دستوراً وتؤسس هيئاتها وتحدد اختصاصها واختصاص الأشخاص والهيئات الأخرى المتواجدين في أقليمها⁽¹⁾. أما عن القضاء الدولي، فقد جاء في القرار الذي أصدرته المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص قضية (Schooner Exchange) عام 1812 بالنص (يعد اختصاص الشعب في أقليمه اختصاصاً مانعاً مطلقاً بحكم مقتضيات الضرورة)⁽²⁾.

ومع ذلك فإن الاتفاقيات الدولية مازالت تتخذ من احترام السيادة قاعدة أساسية في النظام القانوني الدولي القائم. فالمادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة نصت على ذلك بالقول (تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء)، وهذا يعني أن القانون الدولي لم ينكر فكرة السيادة بل أنه أقام على أساس وجودها فكرة المساواة بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية.

(1) جدير بالذكر أن أبرز الفقهاء المنادين بهذا الاتجاه هو يلنيك في نظريته للاختصاصات الدولية. أنظر د. الشافعي محمد بشير، مرجع سابق، ص 76-81.

(2) John Reeves, A Note on Exchange V. M'Faddon, The American Journal of International Law, Vol. 18, No. 2 (Apr., 1924), S. 320.

المبحث الثاني أنواع الدول

والدول من حيث تكوينها تنقسم الى دول بسيطة ودول مركبة، اما من حيث السيادة فهي تنقسم الى دول تامة السيادة وأخرى ناقصة السيادة.

المطلب الأول الدول البسيطة والدول المركبة

والدول البسيطة هي الدول التي تقوم بأدارة شؤونها الداخلية والخارجية من خلال سلطة واحدة فقط. ولايؤثر في ذلك صغر حجم الدولة أو كبرها أو مكونة من عدة أقاليم أو أقليم واحد، طالما هناك حكومة واحدة مسؤولة عن تصريف شؤون الدولة. كما ان أغلب دول العالم هي دولاً بسيطة كليبيا وتونس والمغرب وكذلك فرنسا وايطاليا ولبنان على سبيل المثال.

اما عن الدول المركبة فهي التي تتكون من أكثر من دولة واحدة وترتبط معاً برابطة الخضوع لهيئة أو سلطة مشتركة أو لرئيس أعلى واحد، وهي أيضاً على أنواع كالاتحاد الشخصي والاتحاد الحقيقي والاتحاد الكونفدرالي والاتحاد الفدرالي. وهناك اتحادات أخرى لهل طبيعة خاصة كرابطة الشعوب البريطانية والاتحاد السوفياتي سابقاً.

الفرع الأول الاتحادات الدولية

أولاً: الاتحاد الشخصي:

وهذا النوع يتكون من اتحاد دولتين تحت حكم واحد مع احتفاظ كل منهما بكامل سيادتها وسلطانها. كما ان هذا الاتحاد عادة ما ينشأ نتيجة حادث عرضي من دون اتفاق مسبق، كأنتقال عرش دولتين الى شخص واحد تطبيقاً للنظم الخاصة في توارث العروش.

وفي الوقت الحاضر لم يعد لهذا النوع من الاتحادات وجود إلا في السابق كالاتحاد بين أنكلترا وهانوفر منذ عام 1714 وحتى عام 1873.

ثانياً: الاتحاد الحقيقي:

وفي هذا النوع من الاتحاد تجتمع الدولتين تحت حكم واحد وتخضع لسلطة مشتركة تتولى إدارة الشؤون الخارجية لكلا الدولتين، فتكون مسؤولة عن عقد المعاهدات ومباشرة التمثيل الدبلوماسي وعلان الحرب رغم احتفاظ كل من الدولتين باستقلالها الداخلي.

كذلك لا يوجد في الوقت الحاضر تطبيق لهذا النوع من الاتحاد، إلا الاتحاد ما بين الدنمارك وآيسلندا الذي أستمّر من عام 1918 وحتى عام 1944.

ثالثاً: الاتحاد الكونفدرالي:

وفي هذا الاتحاد الذي يتكون بناءً على اتفاق مسبق وبموجب معاهدة دولية تبرمها الدول المشتركة فيه، لتلتزم فيما بينها بالعمل على تحقيق أهداف معينة كالمحافظة على استقلال الدول الأعضاء فيه ومنع الحروب بينها والدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية. وتشارك دول الاتحاد في

وضع السياسة العامة للدول الأعضاء من خلال هيئات مشتركة تصدر قراراتها بالأجماع ليتم تنفيذها داخل الدول الأعضاء فيها.

وهناك عدة نتائج تترتب على قيام الاتحاد الكونفدرالي، وهي:

(أ) كل دولة عضو في الاتحاد تكون محتفظة بسيادتها الخارجية والداخلية اي تكون محتفظة بشخصيتها الدولية ومن ثم ادارة شؤونها الخارجية من تبادل تمثيل دبلوماسي و ابرام معاهدات دولية وأعلان الحرب. كما وتعتبر الحرب التي تقوم بين دول الاتحاد حرباً دولية وليست حرباً داخلية.

(ب) كل دولة من دول الاتحاد تتحمل تبعة المسؤولية الدولية عن اي عمل من الأعمال غير المشروعة والتي تصدر عنها أو عن رعاياها.

(ج) الاتحاد الكونفدرالي عادة مايكون ضعيف وله صفة مؤقتة.

وخير مثال على هذا الاتحاد، وهو الاتحاد العربي الهاشمي الذي نشأ بين العراق والأردن بموجب الاتفاق المبرم بينهما في عام 1958. رابعاً: الاتحاد الفدرالي:

وهذا الاتحاد يتكون بمقتضى الدستور، اي باتفاق مجموعة من الدول على إقامة اتحاد دائم فيما بينها وممثلاً بحكومة مركزية وهي حكومة الاتحاد وبمقتضى الدستور. حيث تباشر هذه الحكومة جميع الاختصاصات الدولية للدول الأعضاء ويكون لها شخصية الدولة الاتحادية.

اما عن اهم النتائج المترتبة على قيام هذا الاتحاد فهي:

(أ) جميع الدول المتحدة تفقد سيادتها الدولية وتتنازل عنها لصالح الدولة الاتحادية التي تتكون من جميع الدول المتحدة.

ب) تنشأ في الدولة الاتحادية سلطتان: الأولى هي سلطة الحكومة الاتحادية الفدرالية، ويكون لها هيئاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. أما عن السلطة الثانية فهي سلطة الحكومات المحلية التي تحتفظ أيضاً بهيئاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلا أنها تخضع للهيئات العليا الثلاث التابعة لسلطة الحكومة الاتحادية.

ج) تعتبر الدولة الاتحادية شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام، وهي بذلك يكون لها الحق في:

(1) اعلان الحرب والأشراف على القوات المسلحة الفدرالية التي تتكون من جميع دول الاتحاد⁽¹⁾.

(2) مباشرة التمثيل الدبلوماسي وعقد المعاهدات الدولية والانضمام الى المنظمات الدولية. إلا أن بعض الدساتير الاتحادية تمنح الحق للدول الأعضاء في إبرام بعض المعاهدات، شرط أن لا تكون معاهدات سياسية، وأن تكون منسجمة مع السياسة العامة للاتحاد كالمعاهدات المتعلقة بالصدقة وحسن الجوار أو الحدود. والبعض الآخر من الدساتير يسمح للدول الأعضاء فيه من إبرام المعاهدات ذات الطبيعة الإدارية والمحلية مع الدول المجاورة لها كدستور دولة الإمارات

(1) فالدستور الأمريكي على سبيل المثال، ينص في المادة 10 منه على اختصاص السلطة الاتحادية المركزية باعلان الحرب وعدم جواز أي دولة من الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول في حرب دون موافقة الكونغرس الأمريكي، إلا في حالات الضرورة وهي حالة الاحتلال والخطر الحال؛ وإلى ذلك يذهب الدستور السويسري أيضاً في نص المادة 15 منه؛ ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة في المادة 140 فيما يتعلق بالحرب الدفاعية.

العربية المتحدة المؤقت لعام 1971.

(3) تتحمل المسؤولية الدولية عن جميع الأعمال المخالفة للقانون الدولي العام والصادرة من اية دولة من دول الاتحاد. كما ان الأمثلة على هذا النوع من الاتحاد كثيرة منها دستور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السويسري ودولة الإمارات العربية المتحدة والمانيا وكندا والهند والنمسا واستراليا والبرازيل والأرجنتين واندونيسيا.

الفرع الثاني

الاتحادات ذات الطبيعة الخاصة

أولاً: رابطة الشعوب البريطانية⁽¹⁾ Commonwealth

هذه الرابطة تضم في الوقت الحاضر حوالي ثلثي دول العالم اي بنحو ثلاث وخمسون دولة موزعة على القارات الخمس⁽²⁾. وتدعم بريطانيا عمل هذه الرابطة وذلك ترويجاً لمبادئ الحرية والديمقراطية وكذلك حقوق الإنسان، ومن مهام الرابطة ايضاً تطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

(1) Vgl. Malcom Schow, a.a.O., S. 1181.

(2) ففي أوربا توجد بريطانيا ومالطة وقبرص، وفي أمريكا توجد كندا وغوانا وبربادوس وكرينادة وجامايكا وتوباغو ودومينيكا وسانتلوسيا وسانت فنسنت وبليز وأنتيغو وبربودا وسانت كيتيس ونيفيس، وفي أفريقيا توجد تنزانيا وغانا وبابوغينيا الجديدة وغامبيا وأوغندا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وتونجا وزامبيا وسيراليون وموريس وزمبابوي، وفي آسيا توجد الهند وبنغلادش وسريلانكا وماليزيا وسنغافورا وبروناي وباكستان، وفي أستراليا توجد أستراليا ونيوزلندا وبعض الجزر في المحيط الهندي.

والواقع ان نظام رابطة الشعوب البريطانية لايمكن اعتباره نوعاً من أنواع الاتحادات الدولية، فالرابطة تقوم على أساس التعاون فيما بين أعضائها الذي تتعهد به هيئات معينة، ومن ثم فهي تقوم على نظام خاص بها يمتاز بمفهومين أساسيين هما: الولاء المشترك للتاج البريطاني والأشتراك الحر في الرابطة.

أ- الولاء المشترك للتاج البريطاني:

لقد كانت جميع دول الرابطة عبارة عن مستعمرات خاضعة للأمبراطورية البريطانية، وكانت تدار جميعاً من قبل وزارة المستعمرات في لندن. وبعد ان نالت هذه الدول أستقيلها الذاتي إلا انها بقيت بمثابة ممتلكات حرة للتاج البريطاني، كما ان جميع دول الرابطة تعتبر ملكة بريطانية رئيساً أعلى للكومنولث وتدين للتاج البريطاني بالولاء.

ب- الأشتراك الحر في الرابطة:

ان الدول الأعضاء يتمتعون بشخصية قانونية دولية مستقلة، وان اية علاقة بينهم انما تقوم على الحرية والمساواة. كما يمكن لهم وفي اي وقت حق الانسحاب من الرابطة، وفعلاً تم ممارسة هذا الحق من قبل كل من اتحاد جنوب أفريقيا والباكستان التي انسحبت إثر أعتراف بريطانيا ببنغلادش عام 1972 ثم عادت الى الرابطة مرة أخرى عام 1989.

اما عن إدارة العلاقات فيما بين أعضاء الرابطة، فتتم من خلال هيئات خاصة وهي:

- 1) وزارة علاقات رابطة الشعوب البريطانية ومقرها لندن وأدمجت بوزارة الخارجية البريطانية عام 1986.

(2) مؤتمر رؤساء الوزراء لدول الرابطة، وكان يسمى بمؤتمر الأمبراطورية، وله قرارات وتوصيات تصدر بالأغلبية لها قيمة أدبية وسياسية.

(3) لجان ومجالس دول الرابطة، حيث للرابطة لجان ومجالس أخرى لدراسة المشكلات الزراعية ولجنة للشؤون التعليمية وأخرى لبحوث الطيران والاتصالات وغيرها من اللجان الاجتماعية الأخرى.

(4) السكرتارية، وتتولى عملية تنسيق الأعمال الإدارية في الرابطة. ثانياً- الاتحاد السوفياتي (سابقاً):

لقد كانت الدولة الروسية قبل عام 1917 دولة بسيطة وموحدة وتقوم على الحكم المطلق، إلا أنها وبعد قيام النظام الجمهوري الشيوعي فيها عام 1917 من خلال الثورة البلشفية، تقرر تحويل دولة روسيا من دولة بسيطة الى دولة مركبة تقوم على أساس من الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والتي تتكون من خمس عشرة جمهورية⁽¹⁾.

كما ان التنظيم الاتحادي في الاتحاد السوفياتي ينطوي على فلسفة معقدة، فهي دولة اشتراكية متعددة القوميات، إذ يوجد فيها ما يقارب 130 قومية ومن ثم لابد من التوفيق ما بين الاشتراكية ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة، وما بين المصلحة العامة للاتحاد من جهة ثانية.

ومع ذلك فقد كانت هناك وفي ظل هذا التنظيم بعض الجمهوريات تتمتع

(1) وهي كل من روسيا وأوكرانيا وبييلوروسيا وكازاخستان وأوزبكستان وجورجيا وأذربيجان ولاتفيا ولتوانيا وأستونيا و مولدافيا وأرمينيا وتركمانيا وقرقيزيا وطاجاكستان.

بالحكم الذاتي وترتبط بالاتحاد بصورة غير مباشرة، ولها دستور خاص وحكومة ذاتية وأستقلال أداري ايضاً، وكانت تشترك مع باقي الجمهوريات الأخرى بارسال المندوبين عنها الى مجلس القوميات، وهو المجلس الذي يتكون منه أضافة الى مجلس النواب مجلس السوفيت الأعلى، الذي يتولى السلطة التشريعية في الاتحاد السوفياتي.

اما عن السلطة التنفيذية، فهي تتألف من هيئة رئاسة السوفيت الأعلى ومجلس الوزراء الذي كان يسمى في السابق بمجلس مفوضي الشعب، الذي يمارس الاختصاصات الادارية والتنفيذية العامة كتنفيذ القوانين والميزانية والخطط الاقتصادية وحفظ النظام العام وأدارة السياسة الخارجية والتصديق على المعاهدات وكذلك إعلان الحرب.

كما يضم مجاس الوزراء عدداً كبيراً من الوزراء وذلك بسبب قيام دولة الاتحاد السوفياتي بالتدخل في جميع أوجه نشاطات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية، فهي تتمثل في المحكمة العليا للاتحاد وتتولى مراقبة أعمال جميع المحاكم في الاتحاد السوفياتي. الطبيعة الخاصة للاتحاد السوفياتي:

كذلك فالنظام السوفياتي لايمكن اعتباره نوعاً من الاتحادات الدولية المعروفة، فهو إتحاد قائم بذاته وله طبيعة خاصة، فهو على سبيل المثال يعتبر جميع الجمهوريات الداخلة في الاتحاد دولاً ذات سيادة وتمارس كل واحدة منها أختصاصاتها الدولية. كما يكون لكل دولة منها الحق في الانفصال عن الاتحاد، ولها ايضاً أضافة الى سلطة الاتحاد سلطات تشريعية

وتنفيذية وقضائية، فضلاً عن حقها في إقامة العلاقات الدولية وعقد المعاهدات وتبادل التمثيل الدبلوماسي، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فهناك مظاهر أخرى ينفرد بها الاتحاد السوفياتي عن سائر النظم الفدرالية الأخرى، فهو إذ يقرر وحدة الجنسية السوفياتية. وهذا المفهوم يخالف ما هو مقرر من مبدأ ازدواج الجنسية في الدولة الفدرالية، التي تقتضي وجود جنسيتين الأولى تكون عامة مشتركة لجميع رعايا الاتحاد، والثانية محلية خاصة بكل دولة من دول الاتحاد.

إلا أن هذا النوع من الاتحاد كان قد انتهى من الناحية الدولية والدستورية وذلك في نهاية عام 1991، وقد حل محله ما يسمى برابطة الدول المستقلة.

المطلب الثاني

الدول تامة السيادة والدول ناقصة السيادة

ونعني بالدول تامة السيادة، أي التي لاتخضع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لهيمنة دولة أخرى. وبعبارة أخرى فهي دولة مستقلة في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية.

وعلى العكس من ذلك، يكون هو معنى الدولة ناقصة السيادة التي تكون تابعة لدولة أخرى في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية. أو قد تكون دولة محمية فتكون بذلك خاضعة لهيمنة الدولة الحامية في ميدان العلاقات الدولية، كذلك الدول الموضوعة تحت الأنتداب أو الموضوعة تحت نظام الوصاية. وفيما يلي إيجاز لهذه الأنواع من الدول والتي عرفها القانون الدولي العام:

أولاً: رابطة التبعية⁽¹⁾:

وهذه الرابطة تنشأ بموجب نظام قانوني معين مابين دولتين تابعة ومتبوعة، بحيث تباشر الدولة المتبوعة عن الدولة التابعة كل أو بعض الاختصاصات الدولية والداخلية.

وفي الوقت الحاضر لاتطبق لهذا النظام، إلا فيما سبق عندما وضعت مصر كدولة تابعة للإمبراطورية العثمانية بمقتضى اتفاقية لندن لعام 1840 وأستمرت حتى عام 1914، عندما أصبحت تحت الحماية البريطانية فيما بعد.

ثانياً: الحماية⁽²⁾:

والحماية هي علاقة قانونية مابين دولتين بموجب معاهدة دولية تضع الدولة نفسها في حماية دولة أخرى أقوى منها في العادة، لتتولى عملية الدفاع عن الدولة المحمية ضد اي عدوان خارجي، وفي المقابل فهي تمنح لها حق الإشراف على شؤونها الخارجية وحق التدخل في إدارة أقليمها.

وهذا النوع من الحماية هو مايسمى بالحماية الدولية والتي تستند الى معاهدة تعقد بين الدولة الحامية والدولة المحمية. ومن أهم الأمثلة على هذا النوع من الحماية هي الحماية الفرنسية لأمارة موناكو والحماية الإيطالية لأمارة سان مارينو والحماية السويسرية لأمارة لختنشتاين.

وقد يفرض نظام الحماية هذا فرضاً على الدولة المحمية، فغالباً مايكون

(1) أنظر في ذلك، د. محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية (مقدمة لدراسة

القانون الدولي العام)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، 79-80.

(2) المرجع سابق نفسه، ص 80-82.

لأغراض وأهداف أستمارية، وهو ما يطلق عليه أيضاً بالحماية الأستمارية. كما ان هذه الحماية لاتستند الى اي أساس شرعي طالما هي عمل من جانب واحد، وقد تلجأ الدولة الحامية الى الحصول على موافقة الدولة المحمية بالقوة لأبرام معاهدة الحماية، وذلك لأضفاء الشرعية القانونية على تصرفها هذا وخاصة في مواجهة الدول الأجنبية، لما ينشأ عن نظام الحماية من أوضاع ومراكز جديدة في دائرة العلاقات الدولية.

ومن أبرز الأمثلة على تطبيقات الحماية الأستمارية هي الحماية التي أعلنتها بريطانيا على مصر عام 1914 والتي أستمريت حتى عام 1922، والحماية التي أعلنتها فرنسا على تونس عام 1881 وعى مراكش عام 1912 والتي أستمريت حتى عام 1956. ثالثاً: نظام الأنتداب⁽¹⁾:

لقد عرف نظام الأنتداب بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك عندما طبق ولأول مرة على الدول والمستعمرات التي أنفصلت عن الأمبراطورية العثمانية والمانيا إثر هزيمتهما في الحرب، وقد أدرج هذا النظام في عهد عصبة الأمم حيث تم تصنيف هذا النظام وفقاً للمادة 22 من العهد الى ثلاثة أصناف، هي: أنتداب من الدرجة (A)؛ وأنتداب من الدرجة (B)؛ وأنتداب من الدرجة (C).

الأنتداب من الدرجة (A):

وقد فرض هذا النوع من الأنتداب على الدول التي أنفصلت عن

(1) للزيادة راجع، د. محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، المرجع سابق، ص83.

الأمبراطورية العثمانية، وهي على درجة من التطور بحيث يمكن ان تتال
أستقلالها بعد ان تسترشد بنصائح ومساعدة الدول المنتدبة كي تتمكن من
أدارة شؤونها الداخلية والخارجية.

الانتداب من الدرجة (B):

وقد فرض هذا النوع من الانتداب على دول أفريقيا الوسطى عندما
كانت مستعمرات، وذلك بأعتبارها أيضاً أقل تطوراً من الدول الموضوعة
تحت النوع الأول من الانتداب. وطبق هذا النوع على كل من الكاميرون
وتجانيقا ورواندا والتوغو وأوروندي.

الانتداب من الدرجة (C):

وهذا النوع من الانتداب فرض على بعض المستعمرات الواقعة في
جنوب غرب أفريقيا والبعض من جزر المحيط الهادي، وذلك لبعدها عن
مناطق التحضر ولقلة سكانها وصغر مساحتها.

وجدير بالذكر ان نظام الانتداب كان قد انتهى بنهاية الحرب العالمية
الثانية، وذلك بأستبداله بنظام الوصاية الدولي والذي تم النص عليه في
المادة 77 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، فضلاً عن حصول العديد من
الدول التي كانت تحت نظام الانتداب على أستقلالها أو بتخلي الدولة المنتدبة
عن الانتداب كما هو الحال في الانتداب البريطاني على فلسطين، عندما
أعلنت الحكومة البريطانية عام 1947 قرارها بالتخلي عن الانتداب، وذلك
بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي بتقسيم فلسطين.

رابعاً- نظام الوصاية⁽¹⁾:

لقد حددت المادة 77 من الفصل الثاني عشر من ميثاق منظمة الأمم المتحدة الأقاليم التي يمكن وضعها تحت الوصاية وقسمتها الى ثلاثة أقسام: الأول- الأقاليم التي كانت موضوعة تحت الانتداب؛ والثاني- الأقاليم المقطوعة من دول المحور بعد الحرب العالمية الثانية؛ اما الثالث- الأقاليم التي وضعت تحت الوصاية من قبل الدول المسؤولة عن أدارتها.

وقد طبق نظام الوصاية على المستعمرات التي كانت لإيطاليا قبل الحرب العالمية الثانية، وهي الصومال وإريتريا وليبيا، حيث وضعت ليبيا تحت الوصاية بقرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة وأستمر حتى أستقلال ليبيا عام 1952.

وهذا النظام قد أنعدم وجوده في الوقت الحاضر إلا من بعض الجزر في المحيط الهادي والتي كانت موضوعة تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية وقد تمكنت من نيل أستقلالها عام 1991.

خامساً- حالة الحياد:

والحياد هو نظام أو وضع قانوني يرتب مجموعة من الحقوق والالتزامات، وبموجب الحياد تمتنع الدولة عن المشاركة في الحرب أو التحيز لأي من الفريقين المتحاربين، وهو على نوعين: الحياد المؤقت أو الأختياري؛ والحياد الدائم.

(1) للزيادة أنظر، د. محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 83-87.

أ- الحياد المؤقت أو الاختياري:

هو الذي تعلنه الدولة عندما تكون هناك حرب قائمة بين دول أخرى، وهو حياد اختياري يبدأ بقيام الحرب وينتهي بانتهائها، وخير مثال على ذلك، مافعلته السويد والبرتغال وتركيا خلال الحرب العالمية الثانية.

ب- الحياد الدائم:

وبموجبه تلتزم الدولة وبشكل دائم وتستند في ذلك الى معاهدة دولية تتعهد فيها بعدم ممارسة اي تصرف يتعارض مع الحياد عند قيام الحرب بين الدول الأخرى، في مقابل ضمان سلامتها.

وعرف نظام الحياد في أوروبا خاصة خلال القرن التاسع عشر، وذلك لتحقيق هدفين اثنين: الأول- هو للمحافظة على السلم والأمن فيما بين الدول الأوروبية بايجاد دولة تفصل بين دولتين قويتين أو معروفتين بالعداء الدائم بينهما؛ والثاني- للمحافظة على سلامة الدول الضعيفة وبالتالي تحقيق التوازن الدولي.

مميزات الحياد الدائم:

الحياد الدائم يمتاز بثلاث مميزات:

- (1) انه نظام دائم وليس مؤقتاً، اي لاينتهي بانتهاء حالة الحرب.
- (2) انه ينشأ نتيجة لمعاهدة دولية تعقد ما بين دولتين أو أكثر.
- (3) انه يطبق على كامل إقليم الدولة لاعلى جزء معين منها.

واجبات الدول المحايدة:

وهذه الواجبات تنبع من فكرتين وهما الأمتناع وعدم التحيز:

1- واجب الأمتناع:

ويشمل أمتناع الدولة الموضوعة في حالة الحياد الدائم من الاشتراك في أي حرب سواء كانت واقعة فعلاً أو محتملة الوقوع. إلا في حالة واحدة فقط وهي حالة أستعمالها لحق الدفاع الشرعي، فيكون لها الحق في اتخاذ كل مائتراه مناسباً من إجراءات لتأمين الحماية والدفاع عن نفسها. ولا يعتبر ذلك مخالاً بحالة الحياد الدائم، شرط عدم تجاوز أستعمال حق الدفاع الشرعي عن النفس.

كما ويمتنع على الدولة المحايدة من عقد المعاهدات العسكرية أو الدخول في أحلاف عسكرية، ويحرم عليها أيضاً أستخدام أراضيها لمصلحة إحدى الدول المتحاربة أو إنشاء قواعد عسكرية عليها.

وفي مقابلة ذلك تلتزم الدول الدول الأخرى بأحترام سلامة الدولة المحايدة، وكذلك الدفاع عنها في حالة أنتهاك حرمة حيادها. وهذا ما فعلته أنكلترا عام 1914 عندما دافعت عن بلجيكا عقب اعتداء المانيا عليها، حيث كانت موضوعة في حالة حياد دائم وكانت أنكلترا إحدى الدول الضامنة لهذا الحياد.

2- واجب عدم التمييز:

واجب الحياد يتطلب أيضاً من الدولة المحايدة ان تلتزم مبدأ المساواة في التعامل وذلك مع جميع الدول المتحاربة من دون مجاملة أحد الأطراف على

حساب مصلحة اطراف متحاربة أخرى.⁽¹⁾

ومن أمثلة الدول التي مازالت موضوعة في حالة الحياد الدائم هي كل من سويسرا والنمسا. إذ تقرر وضع سويسرا في حالة الحياد الدائم منذ مؤتمر فيينا لعام 1815، وقد تأكد هذا الحياد عام 1919 من خلال معاهدات فرساي للصلح. كما وقد أحترمت الدول المتحاربة فعلاً هذا الحياد خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

اما عن حياد النمسا الدائم، فقد تم الاتفاق عليه بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي، حيث تأكد ذلك من خلال معاهدة الصلح المبرمة عام 1955 والتي نص عليها الدستور النمساوي ايضاً، وذلك بالأعلان عن الحياد الدائم والالتزام بعدم الانضمام الى اي حلف عسكري، وتوج هذا الأعلان الدستوري بأعتراف الدول الأربعة الكبرى بهذا الحياد للنمسا.

(1) للزيادة أنظر، د. الشافعي محمد بشير، مرجع سابق، ص 482-493.

المبحث الثالث نشأة الدول

من الطبيعي ان الدولة تنشأ بعد اجتماع عناصرها الأساسية من شعب وأقليم وحكومة. ومع ذلك فأجتمع مقومات الدولة وقيامها قد لا يؤهلها للدخول في علاقات مع الدول الأخرى التي تؤلف الجماعة الدولية مالم يتم الاعتراف بها من قبل هذه الدول. لذلك يعد الاعتراف بالدولة بمثابة حجر الزاوية لنقل الدولة من النطاق الوطني الى النطاق الدولي.

كما قد تطرأ على مقومات الدولة تغيرات عديدة قد تؤدي الى الانقراض من الشخصية القانونية للدولة او قد تؤدي الى أنقضائها. وهذا مسنتاوله في هذا المبحث، وبايجاز:

المطلب الأول أسباب نشوء الدول

وتنشأ الدول لأسباب عدة، فقد تنشأ نتيجة:

- (1) الانفصال: كأن تنفصل دولة أو مقاطعة أو مستعمرة بالقوة عن الدولة التي كانت تابعة لها، كأنفصال الولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا عام 1776، وأنفصال البرازيل عن البرتغال عام 1822، وأنفصال اليونان عن تركيا عام 1827. وقد يكون الانفصال بطرق سلمية من دون اللجوء الى القوة كأنفصال النرويج عن السويد عام 1905، بعد ان كانت في اتحاد حقيقي معها.
- (2) التفكك: كتفكك دولة كبيرة الى دول صغيرة نتيجة الحرب، كنشوء الدول البلطيقية (لتوانيا، أستونيا، لاتفيا)، بعد تفكك روسيا القيصرية عام 1917، وتفكك الاتحاد السوفياتي الى 15 دولة بعد انهيار الاتحاد

السوفيياتي عام 1991.

(3) الاستيلاء: ويتمثل بأحتلال منطقة خالية وغير مأهولة بالسكان، كنشوء دولة ليبيريا في أفريقيا الغربية عام 1822.

(4) العمل القانوني: كالفلبين مثلاً، التي نشأت بموجب قوانين أمريكية صدرت عام 1934. إذ يتمثل العمل القانوني هنا بالقانون الداخلي، كما قد يكون العمل القانوني معاهدة دولية كالمعاهدة البريطانية-الأيرلندية لعام 1921، التي نشأت بموجبها دولة أيرلندا الحرة. وكذلك الاتفاقات المبرمة بين بريطانيا وأمارات الخليج العربي بين عامي 1970 و 1971 والتي نشأت بموجبها دول البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وأخيراً فقد يكون العمل القانوني يتمثل بصيغة قرار صادر عن هيئة دولية كالقرار الصادر عن مؤتمر لندن عام 1912، القاضي بإنشاء دولة البانيا، وكذلك القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1949، القاضي بإنشاء دولة ليبيا.

المطلب الثاني الاعتراف بالدولة الجديدة

والاعتراف هو إجراء مستقل عن نشأة الدولة. فالدولة تنشأ باجتماع مقومات وعناصر قيام، وإذا مانشأت تثبت لها السيادة على أقليمها وعلى رعاياها، إلا انها لاتمكن من ممارسة هذه السيادة في علاقاتها الدولية ومن ثم فهي لاتمكن من مباشرة حقوقها في مواجهة الدول الأخرى، إلا اذا سلمت هذه الدول بوجودها وقبولها كعضو في الجماعة الدولية.

الفرع الأول الطبيعة القانونية للأعتراف

هناك نظريتان تحكم الطبيعة القانونية للأعتراف هما:

أولاً: نظرية الأعتراف المنشئ:

وهذه النظرية ينادي بها ويدافع عنها غالبية فقهاء المذهب الإرادي⁽¹⁾، والتي ترى في الأعتراف بالدولة الجديدة بانه هو الذي يخلق الشخصية القانونية للدولة، ومن ثم فهو الذي يمنحها الوجود القانوني باعتبارها شخصاً قانونياً من أشخاص القانون الدولي العام. إلا ان مايؤخذ على هذه النظرية:

(1) أسرافها في الاعتماد على ارادة الدول، فهي إذ ترى ان أرادات الدول هي التي تخلق هذه الدولة الجديدة وتمنحها الوجود القانوني.

(2) أنها تتعارض مع المبدأ القاضي بأن نشأة الدولة هو حدث تأريخي يرتبط بأعتبارات وظروف سياسية واجتماعية وتاريخية معينة، ومن ثم لايمكن جعل وجودها أو عدمه وفقاً على أرادات الدول الأخرى. فلى سبيل المثال، كانت الدول الأوروبية قد أمتنعت ولفترة طويلة عن الأعتراف بتركيا، إلا أنها أضطرت الى الأعتراف بها في معاهدة باريس لعام 1856.

(3) النظرية تتناقض مع العمل الدولي، فالعمل الدولي يقرر على سبيل المثال بعض الألتزامات القانونية على الدولة رغم عدم الأعتراف بها. وخير مثال على ذلك، نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية قد حملت

(1) كالفيهان الألمانيان تريبل وبلنيك، والفيقه الإيطالي آنزيلوتي، والفيقه البريطاني أوبنهايم.

كوريا الشمالية المسؤولية الدولية عن بعض الحوادث البحرية رغم انها لم تعترف بها.

في حين ان النظرية تنكر على الدولة التي لم يتم الاعتراف بها شخصيتها القانونية الدولية، ومن ثم لا تتمكن من الاستناد الى قواعد القانون الدولي العامة قبل مسألة الاعتراف بها دولياً.

ثانياً: نظرية الاعتراف الكاشف (الأقراري):

هذه النظرية نادى بها فقهاء المذهب الموضوعي وفقهاء آخريين⁽¹⁾، كان من بينهم الفقهاء السوفيت أيضاً. ووفقاً لهذه النظرية، فالدولة هي شخص من أشخاص القانون الدولي العام متى ما توافرت مقوماتها وعناصر قيامها، والاعتراف بها يمكنها فقط من الدخول في دائرة العلاقات الدولية.

اما اذا لم تعترف بها باقي الدول الأخرى، فهذا لايعني أنكار شخصيتها الدولية القانونية، كما نعو لذلك نظرية العترف المنشئ، بل يترتب على ذلك فقط عدم قيام العلاقات الدولية ما بين الدولة الجديدة والدول الأخرى التي ترفض الاعتراف بها.

وان هذه النظرية هي ما جرى عليها العمل الدولي وأعتمادها. فقد أخذ بها على سبيل المثال، ميثاق بوغوتا لمجموعة الدول الأمريكية عام 1948، عندما قررت في المادة التاسعة منه "ان وجود الدولة السياسي مستقل عن اعتراف الدول بها". وبهذا يكون الاعتراف بموجب هذه النظرية عمل كاشف عن الآثار القانونية الناشئة عن وجود الدولة الجديدة، وذلك من خلال

(1) كالفقيه بيلي ويونفيس من أنصار القانون الطبيعي وكلسن من أنصار القانون المجرد وجورج سيل من أنصار مذهب التضامن الاجتماعي.

أنصراف أرادة الدول الى أذخال الدولة الجديدة عضواً في الجماعة الدولية فقط.

وفضلاً عن ذلك، فالقضاء الدولي أيضاً اتجه الى الأخذ بهذه النظرية، فقد جاء في الحكم الذي أصدرته محكمة التحكيم المختلطة بين المانيا وبولونيا عام 1949، بخصوص الاعتراف بدولة بولونيا، ان "الاعتراف ليس عملاً منشئاً، بل هو مجرد إجراء كاشف إذ ان الدولة توجد بذاتها وما الاعتراف إلا تصريحاً بهذا الوجود يصدر من الدولة المعترفة"⁽¹⁾.

الفرع الثاني أشكال الاعتراف

والاعتراف بالدولة الجديدة يتخذ أشكالاً مختلفة، فقد يكون اعترافاً مؤقتاً فيسمى بالاعتراف الواقعي، وقد يكون نهائياً كاملاً ويدعى اعترافاً قانونياً، وقد يصدر بصيغة صريحة أو بصيغة ضمنية، وأخيراً قد يصدر بشكل فردي أو بشكل جماعي.

(1) للزيادة أنظر، د. يحيى الجمل، الاعتراف في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963، ص 229.

أولاً: الاعتراف الواقعي والاعتراف القانوني:

(The Realistic Confession & the Lawful Confession)

والاعتراف الواقعي هو اعتراف مؤقت، يمكن الغاؤه اذا ماتغيرت الظروف، فعندما تنشئ الدولة الجديدة، قد تكون الدول الأخرى غير متأكدة تماماً من استقرار هذه الدولة وديمومتها، لما تحيط بها من ملابسات كثيرة، وبالتالي فهي لاترغب في إصدار اعتراف سابق لأوانه بالدولة الجديدة.

وبذلك يتضح ان هذا الاعتراف يمنح الدولة فرصة كافية للتأكد بعد استقرار الأمور وأتضاح حقائقها من ان تقوم اما بسحبه أو بتحويله الى اعتراف قانوني.

اما الاعتراف القانوني، فهو على العكس من الاعتراف الواقعي حيث يضع نهاية لفترة الاختبار التي مرت بها الدولة الجديدة ويمثل بداية جديدة لعلاقات دبلوماسية اعتيادية.

وغالبية الدول تلجأ الى الاعتراف الواقعي قبل إصدارها للاعتراف القانوني، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد اعترفت كندا بأسرائيل اعترافاً واقعياً عام 1948 ثم اعترفت بها اعترافاً قانونياً عام 1949.

ثانياً- الاعتراف الصريح والاعتراف الضمني

(The Express Confession & the Tacit Confession):

والاعتراف الصريح هو الإفصاح عن نية الدولة بالاعتراف بالدولة الجديدة، وذلك بتبادل المذكرات الدبلوماسية كأعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية عام 1931، وبالاتحاد السوفياتي عام 1933. أو قد يكون على شكل بيان أو تصريح كتصريح حكومة فرنسا

الحرّة بالأعتراف بسوريا عام 1941، وبيان وزارة الخارجية العراقية عام 1980 الذي أعلنت فيه أعتراها بجمهورية زمبابوي.

اما الاعتراف الضمني، فهو الذي يستخلص من بعض التصرفات التي تأتيها الدولة كالتوقيع على المعاهدات أو تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدولة الجديدة، لذلك فقد اعتبر اتفاق بريطانيا مع الاتحاد السوفياتي عام 1956 حول تقسيم الفيتنام أعترافاً ضمناً من بريطانيا بفيتنام الشمالية.

اما عن تبادل التمثيل القنصلي أو الأبقاء عليه فلا يعتبر من قبيل الاعتراف الضمني⁽¹⁾، لأن مثل هذا الأجراء في العادة يهدف الى حماية مصالح ورعايا الدولة وليس الدخول في علاقات دولية عامة بين الدول التي تتبادل مثل هذا التمثيل. لذلك لم يعتبر أعترافاً بالمانيا الديمقراطية عندما أرسلت الهند بعثة قنصلية الى برلين عام 1970.⁽²⁾

ثالثاً- الاعتراف الفردي والاعتراف الجماعي⁽³⁾

(The collective Confession & the Individual: Confession)

والاعتراف الفردي، هو الاعتراف الصادر عن دولة أو شخص واحد من أشخاص القانون الدولي، كأعتراف الدول منفردة بدول كل من جيبوتي وأستونيا ولايتيفيا وليتوانيا وجورجيا.

(1) أنظر المادة الثانية من اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية لعام 1963.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر، د. يحيى الجمل، مرجع سابق، ص227؛ وكذلك أنظر، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص217.

(3) أنظر د. عبد الواحد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية، دار حطين للطباعة، ط3، الرباط، 1995، ص63-65.

اما الاعتراف الجماعي، فهو الاعتراف الصادر عن مجموعة من الدول أو أشخاص القانون الدولي في إطار المعاهدات الجماعية مثلاً، كالاعتراف بكل من رومانيا وصربيا ومونتنيغرو بموجب معاهدة برلين المعقودة عام 1878، أو عن طريق المؤتمرات الدولية كالاعتراف ببولونيا في مؤتمر فرساي للصلح لعام 1919.

كما ويعتبر في حكم الاعتراف الجماعي قبول الدولة في عضوية إحدى المنظمات الدولية، كما تجلّى ذلك عند قبول الاتحاد السوفياتي في عضوية عصبة الأمم عام 1934 بأغلبية 39 صوتاً ومعارضة وأمتناع 10 أصوات، ومع ذلك فقد اعتبر قبول الاتحاد السوفياتي بالأكثرية ملزماً للدول المعارضة والممتنعة ومن ثمّ ألزمت بالاعتراف به.

ومع ذلك فهذا لا يعني تعميم هذا المبدأ على جميع الدول، فقد لا يكون ملزماً على كل دولة إذا ما تمكنت إحداها من الانضمام الى منظمة ما ضرورة الاعتراف بها. وخير مثال على ذلك، مجموعة الدول العربية عندما رفضت الاعتراف بإسرائيل رغم قبولها عضواً في الأمم المتحدة عام 1949، وذلك لأن الاعتراف يعتبر من عمال السيادة فالدولة تمنحه لمن تشاء وتمنعه من تشاء.

الفرع الثالث أنواع الاعتراف

والى جانب الاعتراف بالدولة توجد اعترافات اخرى كالأعتراف بالمحاربين والاعتراف بالثوار والاعتراف بأمة والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بحركات التحرر الوطني والاعتراف بالحكومة.

أولاً- الاعتراف بالمحاربين combatants

ويحدث أثناء الحرب الأهلية وبالتالي يصبح للثوار حكومة منظمة وجيش منظم، وعندذاك يتم الاعتراف لهم بصفة المحاربين ويترتب على هذا الاعتراف النتائج التالية:

- (1) حلول القانون الدولي العام محل القانون الداخلي (الوطني) لدولة الأصل في العلاقات التي تربط بين الطرفين.
- (2) وقوف الدول التي أعترفت لهم بصفة المحاربين موقف الحياد.

وقد ظهر هذا النوع من الاعتراف في مطلع القرن التاسع عشر، عندما ثارت شعوب أمريكا الجنوبية في وجه الاستعمار الأسباني، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف لهؤلاء الثوار بصفة المحاربين تمكيناً لهم من مباشرة حقوقهم المشروعة في ضوء قواعد القانون الدولي كمحاربين، كما أعترفت لهم أيضاً بريطانيا كمحاربين عام 1822.

كما طبق هذا النوع من الاعتراف أثناء الحرب العالمية الأولى بالنسبة لحركات التحرر العربي التي قامت في الحجاز للانفصال عن الأمبراطورية العثمانية.

ثانياً- الاعتراف بالثوار Rebelliones:

هذا النوع من الاعتراف يختلف عن الاعتراف السابق من حيث ان

الأول ينصب على حرب أهلية، في حين ان هذا الاعتراف ينصب على النضال المسلح دون ان تصل الى مستوى الحرب الأهلية. وهذا النوع من الاعتراف قد يصدر من الدولة الأصل كما قد يصدر من دولة اجنبية، فاذا ما صدر من دولة الأصل فسوف تترتب عليه النتائج التالية:

- (1) في حالة القبض على الثوار يعاملون معاملة أسرى الحرب لا كخونة.
- (2) من الناحية القانونية يعتبر الثوار محلاً للمسؤولية الدولية، فلا علاقة للدولة الأصل عن اي عمل يتنافى وقواعد القانون الدولي العام يكون صادراً عن الثوار.

ثالثاً- الاعتراف بالأمة Nation :

ويعود ظهور هذا النوع من الاعتراف في العلاقات الدولية الى احداث الحرب العالمية الأولى، وذلك بخصوص إنشاء دول يوغسلافيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا (سابقاً)، والتي قبل نشوؤها كانت على شكل لجان قومية تعاملت معها الدول الأجنبية كأنها تمثل الأمة التي تنتسب اليها.⁽¹⁾

رابعاً- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية⁽²⁾:

طبق هذا النوع من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. كما ان دولاً عديدة اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وسمحت لها بفتح مكاتبها في عواصمها كالاتحاد السوفياتي والسويد والنمسا وكوبا والهند ودول اخرى.

(1) للزيادة أنظر، د. الشافعي محمد بشير، مرجع سابق، ص114-115.

(2) أنظر، د. صالح جواد الكاظم، مباحث في القانون الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والأعلام، ط1، بغداد، 1991، ص85-122.

خامساً - الاعتراف لحركات التحرر الوطني بصفة المحاربين: هذا النوع من الاعتراف طبق في الآونة الأخيرة لحركات التحرر الوطني في كل من آسيا وأفريقيا لأضفاء الصفة الشرعية على كفاحها المسلح ضد الاستعمار ومن ثم تمكينها من الحقوق التي يقرها القانون الدولي العام للمحاربين كخطوة أولى نحو تقرير المصير.

المطلب الثالث

التغيرات التي تحدث للدولة

قد تتعرض الدولة خلال حياتها الى احداث وتغيرات كثيرة سواء كانت على الصعيد الداخلي أو الدولي، وهذه المتغيرات قد تطرأ على عنصر من العناصر المكونة للدولة فلا تؤثر في شخصيتها الدولية، أو قد تطرأ على جميع العناصر المكونة لها فتؤدي الى زوالها. لذلك سوف نتناول دراسة الأمرين معا.

الفرع الأول

التغيرات التي لاتؤدي الى زوال الدولة

والمقصود بهذه التغيرات، هي تلك التعديلات التي لاتتناول كل مقومات وعناصر الدولة، بل تطرأ على احد العناصر المكونة لها كالشعب أو الأقليم أو السلطة الحاكمة، وعلى النحو الآتي:

أولاً- التغيرات التي تطرأ على عنصر السلطة الحاكمة:

كقاعدة عامة ان اي تغيير في شكل الحكومة لايؤثر على المركز القانوني للدولة. وهذه القاعدة تستند في شرعيتها القانونية الى مبدأ عام مقبول ومستمد من مجموعة المبادئ العامة للقانون الدولي وهو مبدأ استمرارية الدول.

اي ان الدولة قائمة ومستمرة رغم كل ما يطرأ عليها من تغيرات، لذلك فان كل حكومة واستناداً الى هذا المبدأ تكون مسؤولة عن تصرفات الحكومة السابقة عليها، بأعتبار ان تغير الحكومة لا يؤثر في شخصية الدولة القانونية.

كما ان لهذه التغيرات الطارئة على شكل الحكم آثار جانبية اخرى، خاصة فيما يتعلق بمسائل المعاهدات والاتفاقيات الدولية وكذلك الالتزامات المالية (القروض).

بالنسبة للمعاهدات، فما جرى عليه العمل الدولي، هو أستمرار المعاهدات في احداث آثارها حتى في حالة اذا ماتغير النظام الداخلي للحكم. فعلى سبيل المثال، نص بروتوكول لندن عام 1831 على ان "المعاهدات لا تفقد صفتها الألزامية مهما كانت التغيرات التي تحدث للنظام الداخلي". وكذلك اعلان الحكومة الألمانية النازية عن التزامها بالمعاهدات التي أبرمتها الحكومات السابقة عليها.

غير ان هناك بعض المعاهدات لا يمكن ان تبقى مستمرة خاصة اذا ماكانت تفترض شكلاً معيناً من الحكم. ففي حالة تغير نظام الحكم مثلاً من ملكي الى جمهوري، فان النظام الجديد سوف لا يكون مسؤولاً إلا عن المعاهدات المبرمة لصالح الدولة بشكل عام. اما عن المعاهدات المبرمة للمصالح الخاصة للنظام، فلا مسؤولية عليها.

اما فيما يتعلق بالالتزامات المالية أو القروض، فالقانون الدولي العام يقرر مبدأ عاماً في هذا الخصوص، وهو ان تغير الحكومة لا يؤثر في التزامات الدولة المالية، إلا في حالة واحدة فقط، وهي اذا ماكانت هذه

الالتزامات مقررة لمصلحة النظام الحاكم بشكل خاص.

اما اذا كانت الالتزامات المالية تتعلق بقروض لمصلحة الدولة، فان تغير نظام الحكم لا يؤثر في التزامات الدولة من الناحية الدولية. وخير مثال على ذلك، هو التزام حكومة المانيا النازية بالديون التي اقترضتها حكومة فايمر التي سبقتها.

ثانياً- التغيرات التي تطرأ على عنصر السكان:

وهذه التغيرات غالباً ما تتمثل في زيادة عدد رعايا الدولة أو نقصانهم، وسواء حصل هذا التغير في الزيادة أو النقصان أو حتى في اختلاف العناصر المكونة للسكان كقدوم اللاجئين من الخارج على سبيل المثال. وهذا لا يؤثر في الشخصية الدولية للدولة.

ثالثاً- التغيرات التي تطرأ على عنصر الأقليم:

والتغيرات التي تطرأ على الأقليم تتمثل اما بزيادة مساحة الأقليم عن طريق الحاق جزء من أقليم دولة اخرى أو نقصان مساحته عند انفصال هذا الجزء وأستقلاله عن دولة الأصل. ومن الطبيعي فان هذه التغيرات لا تؤثر على كيان الدولة وشخصيتها الدولية طالما ان هذا الأقليم مايزال قابلاً للتعيين وموجوداً.

وللتغيرات الإقليمية آثاراً مهمة كانت ولا تزال مثار اهتمام القانون الدولي العام خاصة فيما يتعلق بالآثار المترتبة على انتقال جزء من أقليم الدولة الى سيادة دولة اخرى، وذلك في مسائل المعاهدات والأموال والديون والنظام القانوني الداخلي والجنسية. وهذا ما سنتناوله بإيجاز:

أ- أثر التغيرات الإقليمية في المعاهدات:

كمبدأ عام هو عدم مسؤولية الشخص إلا عما انعقد بأرادته من الألتزامات. وهذا يعني ان الأعمال القانونية الصادرة عن الدولة لا يمكن ان تكون سارية في إقليم دولة اخرى، ذلك لأن الدولة لا يمكن ان تسأل إلا عن الألتزامات الصادرة عنها.

وعليه، فأنفصال جزء من إقليم الدولة سوف لا يكون خاضعاً للمعاهدات التي سبق وان أبرمتها الدولة الأصل، إلا اذا وافقت على ذلك بمليء أرادتها.

وكأي قاعدة عامة فان هذا المبدأ قد ترد عليه بعض الاستثناءات، اي أمتداد أثر المعاهدات الى الجزء المنفصل من الإقليم كالمعاهدات المتعلقة بالملاحة في نهر أو مضيق معين، على سبيل المثال.⁽¹⁾

ب- أثر التغيرات الإقليمية في الأموال:

وفي هذا الصدد ينبغي التمييز ما بين الأموال العامة والأموال الخاصة للدولة.

1- الأموال العامة:

كمبدأ عام فالأموال العامة تنتقل من الدولة التي أنفصل جزء من إقليمها عنها الى الدولة الضامة. والأموال العامة هي الأموال التي تكون مخصصة لمرفق عام أو لمنفعة عامة كالمستشفيات والملاجيء والجسور وغير ذلك.

وقد أكدت هذا المبدأ محكمة العدل الدولية الدائمة، وذلك في القرار الذي أصدرته عام 1933 بصدد قضية جامعة بيتربازمني ما بين المجر

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر، د. محمد المجنوب، مرجع سابق، ص140-141.

وتشييكوسلوفاكيا (سابقاً)، والذي جاء فيه انه يعتبر انتقال الأموال العامة التي كانت مملوكة لدولة الى الدولة التي آل اليها الأقليم، وذلك كمبدأ من مبادئ القانون الدولي العام.

2- الأموال الخاصة:

كقاعدة عامة فان الأموال الخاصة الموجودة في الأقليم المنفصل هي من حق دولة الأصل، وهذا لا يمنع من الاتفاق على مخالفة هذه القاعدة. فعلى سبيل المثال، معاهدة فرساي للصلح عام 1919 عندما أعادت الى فرنسا أقليمي الألزاس واللورين، وكانت قد قررت أنتقال جميع الأموال الخاصة في هذين الأقليمين الى فرنسا دون مقابل.

اما عن الاتجاه السائد في الوقت الحاضر، فيميل الى نقل الأموال العامة والخاصة الى الدولة الجديدة. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها تصريح عام 1962 والمتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي بين فرنسا والجزائر، التي نصت على نقل جميع الأموال التي كانت لفرنسا في الجزائر الى الحكومة الجزائرية.

3- أموال الأفراد الخاصة:

المبدأ العام والمطبق في هذه المسألة هو احترام الحقوق الخاصة التي منحتها دولة الأصل لبعض الأفراد أو الشركات الأجنبية وبصورة قانونية على الأقليم قبل أنفصاله أو ضمه، وذلك تأكيداً لمبدأ احترام الحقوق المكتسبة.

وتعتبر الأمتيازات الممنوحة من دولة الأصل من اهم الحقوق المكتسبة، اذا ماكانت لا تتعارض مع النظام العام ومصلحة الدولة الجديدة وإلا فان ذلك

لايمنع الدولة الضامة أو المنفصلة عن دولة الأصل من الغاء الامتيازات أو تعديلها. وهذا ما تأكد في القضاء الدولي من خلال الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة عام 1925 في قضية مافروماتيس بين كل من اليونان وبريطانيا والذي جاء فيه "ليس من مقتضيات مبدأ احترام الحقوق المكتسبة بعقود الامتياز عدم جواز الغائها أو تعديلها بما يؤمن الصالح العام في الدولة التي تلقت هذه العقود".

ج- أثر التغيرات الإقليمية في الديون:

والديون على نوعين: الديون المحلية؛ والديون العامة.

1- الديون المحلية:

وهي الديون التي اقترضتها دولة الأصل لمصلحة الأقليم الذي انفصل عنها، وذلك لإنشاء السدود أو مد السكك الحديدية مثلاً، فان هذه الديون تنتقل بأكملها الى ذمة الدولة التي انتقل اليها الأقليم، باعتبار ان الأقليم وحده هو المستفيد من هذه الديون.

2- الديون العامة:

اما عن الديون العامة التي التزمت بها الدولة ولمصلحتها العامة فهناك رأيان بهذا الصدد:

الرأي الأول- ويذهب الى ان دولة الأصل هي وحدها الملزمة بالوفاء بالديون التي اقترضتها لصالح الدولة عامة، لأنها وان فقدت جزء من أقليمها إلا انها لم تفقد شخصيتها الدولية.

اما الرأي الثاني:

فهو يستند الى مقتضيات العدالة والى ان الدولة عندما اقترضت فانما

هو للصالح العام ولفائدة كل الأقليم، لذلك يكون من الطبيعي ان تلتزم الدولة الضامة بدفع جزء من هذه الديون.

والتعامل الدولي يقدم حلاً في هذا الخصوص تبعاً لوجود الاتفاق بنقل الديون أو جزء منها من عدم وجوده.

ففي حالة وجود اتفاق دولي يقضي بانتقال الديون بسبب انفصال الأقليم أو ضمّه، فهناك قواعد أساسية لمعرفة نصيب الجزء المنفصل من ديون دولة الأصل، فقد تستند على سبيل المثال على مساحة الأقليم في تحديد نصيبه من الديون. والواقع ان هذا المعيار خاطيء لأن مساحة الأقليم ليست مقياساً حقيقياً لقيمته المالية والأقتصادية. فهناك أقاليم صغيرة ولكنها غنية وهناك أقاليم شاسعة ولكنها فقيرة، وهذا المعيار كان قد اعتمدته مؤتمر برلين عام 1878 لتحديد نصيب دول البلقان التي انفصلت عن الأمبراطورية العثمانية من ديون هذه الدولة.⁽¹⁾

وقد يتخذ البعض من عدد سكان الأقليم مقياساً، وهو معيار خاطيء أيضاً، لأن هناك أقاليم صغيرة وتكون أهلة بالسكان واخرى واسعة وتفترق الى السكان.

إلا ان المعيار السليم في مسألة تحديد نصيب الأقليم من الديون هو الذي يستند الى نسبة الضرائب التي كان يؤديها الأقليم المنفصل الى مجموع الضرائب العامة في الدولة، لأن الضرائب تمثل في الواقع الدخل الحقيقي للأقليم، وتعتبر خير معيار لقيمته المالية. وقد أخذت بهذا المعيار معاهدة فرساي للصالح بالنسبة للأقاليم التي أنتزعت من الأمبراطورية العثمانية

(1) أنظر، د. محمد المحجوب، مرجع سابق، ص143.

ومعاهدة سان جرمان بالنسبة لأمبراطورية النمسا والمجر.⁽¹⁾

أما إذا لم يكن هناك أي اتفاق دولي يقضي بانتقال الديون بسبب التغيرات الإقليمية، ففي هذه الحالة يكون بمقدور الدولة الضامنة من أن تقبل أو ترفض وبأرادتها المنفردة من تحمل أي شيء من الديون العامة التي اقترضتها دولة الأصل. لذلك رفضت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1783 بعد انفصالها عن بريطانيا من أن تتحمل أي جزء من الديون العامة، بينما قبلت بذلك دول أمريكا الجنوبية، بعد استقلالها عن أسبانيا عام 1810 بان تسهم في دفع الديون العامة لهذه الدولة.⁽²⁾

د- أثر التغيرات الإقليمية في النظام القانوني الداخلي:

والقاعدة المقررة في هذا الصدد هو عدم التزام الدولة الضامنة بالأعمال القانونية الصادرة عن دولة الأصل قبل الانفصال سواء كانت تتعلق بالأدارة أو القضاء أو التشريع، إذ لا يمكن نفاذها من دون موافقة الدولة الضامنة بذلك.

وقد تأكدت هذه القاعدة عند انتقال مقاطعتي الألزاس واللورين من ألمانيا إلى فرنسا عام 1919 عندما قامت فرنسا بأقصاء الموظفين الألمان فيها بعد الانتقال. وقد تخرج الدول على هذه القاعدة باتفاق خاص ينص على نفاذ الأعمال الإدارية أو التشريعية أو القضائية في الدولة الضامنة. كما فعلت فرنسا عندما أتفقت مع الهند عام 1951 على دفع التعويضات العادلة لكل موظف في مقاطعة شاندرناغور قبل أننتقاله إلى الهند، إذا ما أرادت الأخيرة

(1) أنظر، د. محمد المحجوب، مرجع سابق، ص144.

(2) المرجع السابق، ص143.

أقصاؤه عن العمل في المقاطعة المذكورة.⁽¹⁾

هـ- أثر التغيرات الإقليمية في جنسية السكان:

ان انفصال جزء من الأقليم وأنضمامه الى الدولة الجديدة أو أستقلاله سوف يؤدي الى فقدان الجنسية الأصلية لسكان هذا الجزء المنفصل من الأقليم وأكتسابهم لجنسية الدولة التي آل اليها الأقليم.

وقد جرت العادة على منح سكان الأقليم المنفصل حق الخيار بين البقاء على جنسيتهم القديمة وبين أكتساب جنسية الدولة التي أنضموا اليها، وهذا ماقررتة معاهدة فرانكفورت عام 1971 المعقودة بين فرنسا والمانيا بشأن حق الاختيار لسكان مقاطعتي الألزاس واللورين للجنسية الألمانية أو الفرنسية.

الفرع الثاني

التغيرات التي تؤدي الى زوال الدولة

ان التغيرات اذا ماتناولت كل مقومات وعناصر قيام الدولة تؤدي بالنتيجة الى زوالها. والغالب ان الدولة تزول بالقضاء على أستقلالها وسيادتها، ويتم ذلك:

أولاً- عن طريق الضم بالقوة:

حيث كان الضم عن طريق أستعمال القوة مشروعاً في القانون الدولي التقليدي، وكان واحداً من وسائل كسب الأقاليم. إلا ان الوضع قد تغير في الوقت الحاضر، إذ اصبح ضم الأقليم بالقوة محرماً في ظل القانون الدولي

(1) أنظر، شارل روسو، مرجع سابق، ص475-480.

المعاصر. (1)

والأمثلة على ذلك كثيرة، فدولة بولونيا كانت قد زالت في نهاية القرن الثامن عشر عندما تقاسمتها كل من روسيا وبروسيا والنمسا، ودول البلطيق الثلاث (لتوانيا وأستونيا ولاتفيا) عام 1940 بضمهم الى الاتحاد السوفياتي. ثانياً- عن طريق الاتحاد مابين دولتين أو أكثر:

فأتحاد دولتين أو أكثر لتكوين دولة واحدة بسيطة أو مركبة يؤدي كذلك الى زوال الدولة، ومثال ذلك زوال دولة مصر وسوريا عند اتفاقهما على تكوين دولة جديدة تحت أسم الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958، كذلك زوال دولة تتجانيقا ودولة زنجبار بأتحادهما عام 1964 مكونين دولة تنزانيا.

آثار زوال الدولة:

كذلك فان زوال الدولة يترتب عليها آثار قانونية وبشكل خاص بالنسبة للمعاهدات الدولية والأموال والديون.

أ- بالنسبة للمعاهدات الدولية:

إن يجب التفرقة مابين المعاهدات الشارعة والمعاهدات التي تتعلق بأقليم الدولة الزائلة مباشرة، ومابين المعاهدات التي تقوم على أساس من الاعتبار الشخصي.

(1) وجدير بالذكر، ان الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة أشارت الى ذلك بالنص (يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد بأستعمال القوة أو أستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الأستقلال السياسي لأية دولة أو على اي وجه لايتفق ومقاصد الأمم المتحدة).

فالمعاهدات الشارعة تتعقد باتفاق عدة دول عليها، وهي لا تنتقضي بزوال الدولة التي تكون طرفاً فيها، لأنها تهدف الى تحقيق مصلحة دولية عامة، كاتفاقيات لاهاي لعامي 1899 و 1907.

اما عن المعاهدات التي تتعلق بأقليم الدولة الزائلة، كمعاهدات الحدود مثلاً، أو المتعلقة بتنظيم المواصلات والملاحة في الأنهار الدولية، فأنها تنتقل الى الدولة الجديدة لتعلقها بها.

وفيما يتعلق بالمعاهدات التي يكون لشخصية عاقيدها الاعتبار الأول، فهذه لا تنتقل الى الدولة الخلف لأن زوال الدولة يؤدي الى زوال هذا الاعتبار الشخصي كالمعاهدات السياسية مثلاً، والمتعلقة بالتحالف والضمان والتبادل الاقتصادي والتجاري، وكذلك الحياد والتحكيم.⁽¹⁾

ب- بالنسبة للأموال والديون:

كقاعدة عامة تنتقل جميع الأموال العامة والخاصة من الدولة الزائلة الى الدولة الجديدة. مع احترام الحقوق المكتسبة التي منحتها الدولة الزائلة لبعض الأفراد والشركات الأجنبية وبصورة قانونية على إقليم الدولة.

ام عن ديون الدولة الزائلة، فهي لا تسقط بزوالها وانما تنتقل الى ذمة الدولة الجديدة، وهذا بالطبع ما تمليه مقتضيات العدالة لما أصاب إقليم الدولة الزائلة من منافع نتيجة دخوله في سيادة الدولة الجديدة.

(1) أنظر، د.حامد سلطان، مرجع سابق، ص 818.

الفصل الثاني

الأشخاص الدولية الأخرى من غير الدول

من المعلوم ان قواعد القانون الدولي العام قد أعدت في الأصل لتطبق على الدول فقط. فالدولة كانت وماتزال الشخص الرئيس للقانون الدولي العام، ومزال هذا القانون يكرس القسم الأكبر من أبحاثه لدراسة الدولة.

إلا ان ذلك لا يمنع من ان يكون هناك أشخاصاً آخرين يهتم بهم هذا القانون ويمنحهم اختصاصات محدودة تسبغ عليهم الصفة الدولية. وبالتالي تكون لهم أهلية قانونية وشخصية دولية تمكنهم من ممارسة نشاطاتهم الدولية وفي حدود معينة.

وهؤلاء الأشخاص الذين يشملهم القانون الدولي العام بالمخاطبة في ضوء احكامه وقواعده وهم: الفاتيكان (الدولة البابوية) والمنظمات الدولية وأخيراً الفرد الذي اخذ يثير الأهتمام بشكل متزايد في القانون الدولي العام، وذلك من خلال تقرير حقوق الفرد والعمل على تأمين ضمانات تلك الحقوق من الناحية الدولية. وهو ماسنتاوله في هذا الفصل من دراسة وبإيجاز:

المبحث الأول الدولة البابوية (الفاتيكان)

ونتناول دراسة الدولة البابوية في مطلبين أثنتين: نخصص الأول لدراسة الدولة البابوية القديمة؛ ونتناول في الثاني دولة الفاتيكان.

المطلب الأول الدولة البابوية القديمة

لقد كان البابا وحتى عام 1870 يتمتع بالسيادتين الروحية والزمنية. وبموجب السيادة الروحية فهو رئيس الكنيسة الكاثوليكية، وبموجب السيادة الزمنية كن يعتبر رئيساً للدولة البابوية التي كانت تضم مقاطعات روما ومارس واوبرس ولانبوم، وهي دولة مستقلة وذات سيادة ولها شعب وأقليم ولها جيش خاص بها، وكذلك كانت تتمتع بالشخصية الدولية.

وقد أستمريت هاتين السلطتين بيد البابا حتى احتلال روما من قبل الجيش الإيطالي، حيث أصدرت الحكومة الإيطالية مرسوماً عام 1870 بضم إقليم الدولة البابوية للمملكة الإيطالية الجديدة. وبذلك زالت دولة البابا، وفقد البابا سلطته الزمنية كرئيس لهذه الدولة. إلا انه بقي محتفظاً بسلطته الروحية كرئيساً للكنيسة الكاثوليكية، وذلك بموجب القانون الذي أصدرته الحكومة الإيطالية عام 1871، والمسمى بقانون الضمانات.

الفرع الأول نظام قانون الضمانات

قانون الضمانات بمثابة قانون داخلي أصدرته السلطة الإيطالية، وبموجبه يتم تنظيم العلاقة ما بين الدولة الإيطالية وبين البابا، كما ينظم العلاقة ما بين البابا والدول الأخرى.

وقد أشتمل قانون الضمانات على نصوص عديدة يمكن إيجازها بمايلي:
أولاً- يتمتع البابا بما يشبه السيادة، ويعتبر شخصاً مقدساً وذاته مصونة لاتمس، كما ان كل أعتداء يقع على شخصه أو يوجه ضده يكون في حكم الأعتداء الذي يقع على الملك أو يوجه ضده.

ثانياً- يتمتع البابا وفي جميع انحاء المملكة الإيطالية بالمراسيم الملكية.
ثالثاً- تتمتع الأمكنة المخصصة للبابا بالحصانة، ولايجوز لأحد من رجال السلطة الإيطالية من دخولها دون إذن مسبق.

رابعاً- يتمتع البابا بحق تبادل المبعوثين مع الدول الأجنبية، ولهم الحصانات والمزايا التي يقرها القانون الدولي للممثلين الدبلوماسيين.

إلا ان هذا القانون لم يعترف للبابا بأية سيادة أقليمية أو ملكية على اي جزء من روما ولا حتى على قصر الفاتيكان ذاته. بل ان حقه يقتصر فقط على التمتع بالأقامة فيها وأستعمالها دون إمكان التصرف فيها. ذلك لأن قانون الضمانات يعتبرها منافع عامة.⁽¹⁾

(1) أنظر، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص229-233.

الفرع الثاني موقف الدول من البابا

والدول في تعاملها مع البابا أنقسمت الى قسمين:

الأول: ويضم غالبية الدول: حيث أعتبرته شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام. وله الحق في التمثيل الدبلوماسي وعقد المعاهدات الدينية، ويتحمل وحده تبعة المسؤولية الدولية.

الثاني: البعض من الدول، الذي لم يعترف للبابا بأية علاقات رسمية أو دبلوماسية. ورفضت حتى رفع العلم البابوي في الأعياد الدينية، ومن بين هذه الدول فرنسا منذ عام 1905 وحتى عام 1920.

المطلب الثاني دولة مدينة الفاتيكان

بعد مجيء الحكومة الفاشية الى الحكم أخذ البابا باستعادة نفوذه الروحي، وتأكد ذلك بعد التوقيع على معاهدة لاتران عام 1929. عليه سنتناول النظام القانوني لمعاهدة لاتران في فرع أول؛ وفي الفرع الثاني سندرس الوضع القانوني للفاتيكان.

الفرع الأول نظام معاهدة لاتران

جاءت معاهدة لاتران بصيغة جديدة بالنسبة لقانون الضمانات، حيث أعتبرت باستقلال إقليم الفاتيكان عن الدولة الإيطالية وأخضاعها لسلطة البابا وملكيته، الذي عرف منذ تأريخ توقيع المعاهدة بمدينة أو حاضرة الفاتيكان. وتقع هذه المدينة التي تبلغ مساحتها 44 هكتاراً في قلب العاصمة

الأيطالية روما، كما ان عدد سكانها حوالي الف نسمة ويتمتعون بالجنسية الفاتيكانية، إضافة الى انهم من الذكور فقط.

وفضلاً عن ذلك، فالمعاهدة أعترفت لشخص البابا وممثليه وأراضيه بالحصانة، كما نصت كما نصت على تولي الحكومة الإيطالية قمع الجرائم التي ترتكب في أقليم الفاتيكان وعهدت الى الحكومة الإيطالية ايضاً مهمة تأمين أعمال المرافق العامة التي تحتاج اليها دولة الفاتيكان كالمسكك الحديدية وخدمات البرق والبريد والهاتف والأذاعة وشبكات المياه والكهرباء.⁽¹⁾

اما عن علاقة البابا بالدول الأجنبية، فقد شملتها الاتفاقية بالتنظيم ايضاً، فقد منحته إضافة الى حق التمثيل الدبلوماسي الحق في عقد المعاهدات التي تتصل باشؤون الدينية والتي يطلق عليها أسم الكونكوردات.

بيد ان معاهدة لاتران كانت قد حظرت على حاضرة الفاتيكان من الدخول كطرف في المنازعات التي تنشعب بين الدول، ذلك لأن المعاهدة اعتبرت حاضرة الفاتيكان منطقة محايدة ولها حرمة خاصة.

الفرع الثاني الوضع القانوني للفاتيكان

لقد ذهب فقهاء القانون الدولي الى ان حاضرة الفاتيكان هي دولة أخذت شكلها القانوني بعد التصديق على معاهدة لاتران، كما ان جميع عناصر ومقومات الدولة متوفرة فيها من أرض وسكان وسلطة.

وبناءً عليه، فهي دولة ملكية تخضع لسيادة وسلطان البابا الذي يمتلك

(1) لمزيد من التفاصيل، أنظر، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص 231-234.

أضافة الى هذه السلطة الزمنية سلطة روحية.

إلا ان مسألة اعتبار حاضرة الفاتيكان كدولة لها مآخذ عديدة منها:

- (1) لا يوجد في الفاتيكان شعب وحدته العائلة.
 - (2) جنسية السكان هي جنسية وظيفية وأضافية، فهي تعبر عن الرابطة السياسية فقط مابين الفرد والفاتيكان. فأكتساب الجنسية الفاتيكانية يتحقق بمجرد توافر شروط معينة ويتم فقدها بمجرد أنعدام مثل هذه الشروط، ومن ثم يبقى محتفظاً بجنسيته الأصلية.
 - (3) تمارس السلطة الروحية بدلاً عن السلطة السياسية فيها. حيث لاتقف عند حدود مدينة الفاتيكان وانما تمتد الى الأفراد الذين يدينون بالمذهب الكاثوليكي في اية دولة كانت.
 - (4) لاتوجد فيها مرافق أدارية تقوم بتسييرها، وانما تقوم بهذه المهمة أيطاليا بدلاً عنها،
 - (5) لاتختص بالنظر في الجرائم التي ترتكب في حاضرة الفاتيكان، وانما تتولى ذلك الحكومة الأيطالية، بناءً على طلب من الفاتيكان.
- ومع ذلك، فالفاتيكان هي عبارة عن شخص من أشخاص القانون الدولي العام وليست دولة. وقد وجدت بتنازل أيطاليا عن بعض أقليمها ومبانيها الى هيئة دينية وهي الكنيسة الكاثوليكية، وقد اعترف لها بالشخصية الدولية.

المبحث الثاني المنظمات الدولية

International Organizations

والمنظمة الدولية هي هيئة أنشأتها مجموعة من الدول بأرادتها للأشراف على شأن من شؤونها المشتركة، وتمنحها اختصاصات ذاتية تباشرها هذه الهيئة في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها.⁽¹⁾

والمنظمات الدولية على أنواع: كالعالمية، مثل عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة؛ والمنظمات الإقليمية، كمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ودول المجلس الأوروبي ومجموعة الدول الأمريكية؛ والمنظمات المتخصصة، كمنظمة العمل الدولية ومنظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وغيرها.

الشخصية الدولية للمنظمة الدولية:

ان الفقه التقليدي كان قد أنكر على المنظمة الدولية تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، وأكدوا على ان الدولة وحدها هي شخص القانون الدولي العام.⁽²⁾ إلا ان الحال قد تغير مع نهاية القرن التاسع عشر، بعدما اخذ الفقهاء بالأعتراف بوجود الجماعات والهيئات من غير الدول وتمتعها

(1) أنظر في هذه التعاريف، د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1985، ص36؛ وكذلك أنظر، د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1974، ص37.

(2) انظر، د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1970، ص20-24؛ كذلك أنظر، د. محمود سامي جنيانة، القانون الدولي العام، ط2، القاهرة، 1983، ص9.

بالشخصية القانونية وخضوعها في علاقاتها للقانون الدولي العام. ومما لاشك فيه، ان تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية الدولية كان قد تأكد بعد أعتراف محكمة العدل الدولي بالشخصية القانونية للمنظمة الدولية للأمم المتحدة، عندما أصدرت رأيها الاستشاري عام 1949 بخصوص التعويض عن الأضرار الناجمة عن قضية مقتل ممثل الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت على أيدي عصابات صهيونية عندما كان وسيطها في فلسطين.

وكذلك فان الموانيق الدولية تنص صراحة على تمتعها بالشخصية القانونية الدولية. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 104 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة على (تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو بالأهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها). كما تتمتع المنظمة ايضاً في أرض كل عضو من أعضائها بالامتيازات والحصانات الضرورية لتحقيق أهدافها.⁽¹⁾

وكذلك الحال بالنسبة لإعضاء الأمم المتحدة وموظفوا المنظمة بالامتيازات والحصانات الضرورية لكي يتمكنوا من ممارسة وظائفهم باستقلال.⁽²⁾

اما عن ميثاق جامعة الدول العربية، فقد نصت المادة 14 منه على (يتمتع اعضاء مجلس الجامعة واعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم،

(1) أنظر، الفقرة الأولى من المادة 105 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

(2) أنظر، الفقرة الثانية من المادة 105 من الميثاق.

- وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة).
- وبناءً على ماتم ذكره من الشخصية القانونية للأمم المتحدة ولجامعة الدول العربية، فهو ينطبق على المنظمات المتخصصة أيضاً.
- شروط تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية الدولية:
- لتمتع المنظمة الدولية سواء كانت عالمية أو إقليمية بالشخصية القانونية الدولية، ينبغي توافر ثلاثة شروط وهي:
- (1) ان يكون للمنظمة إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء.
 - (2) ان يكون للمنظمة اختصاصات محددة لكي تظهر شخصيتها الدولية في حدود هذه الاختصاصات.
 - (3) أعتارف الدول الأخرى أعترافاً صريحاً أو ضمناً بالشخصية الدولية للمنظمة.

المبحث الثالث الفرد Individual

من المعلوم ان الفرد هو شخص القانون الداخلي. إلا ان التساؤل الذي يثار دائماً، هو هل يمنع ذلك من ان يكون الفرد من أشخاص القانون الدولي ايضاً، ام لا؟

وهذا في الواقع هو ما اختلف بشأنه فقهاء القانون الدولي. فقد ذهب فريق منهم الى القول بان القانون الدولي هو القانون الذي يعنى بشؤون الدول فقط، ولا مكان للفرد بين قواعد هذا القانون، وهؤلاء يمثلون الاتجاه التقليدي. بينما ذهب فريق آخر الى عكس ماجاء به الاتجاه التقليدي، مؤكداً انه مما لا شك فيه من ان الدول وحدها هي شخص القانون الدولي العام. غير ان ذلك لا يمنع من ان تكون هناك كيانات أخرى بأعتبارها أشخاصاً لهذا القانون، ولا سيما ان القانون الدولي دائماً يعني بمسائل حقوق الإنسان وتأمين حرياتهم الأساسية.

وعليه سوف نحاول في هذا المبحث من عرض هذين المذهبين بصورة موجزة وصولاً الى ماجرى عليه التعامل الدولي.⁽¹⁾

الفرع الأول الاتجاهات الفقهية

أولاً- الاتجاه التقليدي:

وفقهاء هذا الاتجاه يذهبون الى ان القانون الدولي ينظم علاقات الدول

(1) أنظر بصدد الفرد، د. أحمد سرحال، مرجع سابق، ص 293-310؛ وكذلك أنظر، د. الشافعي محمد بشير، مرجع سابق، ص 239-259.

فقط ولاعلاقة له بالأفراد. فالدولة في رأيهم هي شخص القانون الدولي الوحيد، ولا مكان للأفراد بين قواعد هذا القانون، وإن ما يتمتع به الأفراد من حقوق ويترتب عليهم من التزامات تعود إلى القانون الداخلي في دائرة اختصاصها.

ثانياً- الاتجاه الواقعي:

ويذهب فقهاء هذا الاتجاه إلى أن الفرد هو الشخص الوحيد للقانون الدولي، وأن الدولة ليست من أشخاص القانون الدولي وإنما الأفراد وحدهم أشخاص هذا القانون.

ومن ذلك نجد أن قواعد القانون الدولي تخاطب الأفراد مباشرة سواء كانوا حكماً للدولة وهو الوضع الشائع أو محكومين بقدر تعلق الأمر بمصالحهم الخاصة.

وبما أن الدولة تتكون من مجموعة من الأفراد تشكل المجتمع الوطني، فإن المجتمع الدولي يتكون من مجموعة من الأفراد المنتمين للمجتمعات الوطنية المختلفة. والدولة بالتالي ماهي إلا وسيلة قانونية لإدارة المصالح الجماعية لشعب معين.

والواقع أن كلا الاتجاهين إنما يمثلون تصوراً معيناً للحقائق الدولية. إلا أن هناك آراءً أخرى تقترب من حيث الواقع إلى تحليل شخصية الفرد الدولية.

فهي عندما تؤكد أن الشخص المخاطب بأحكام القانون الداخلي هو الفرد ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن تكون هناك كيانات أخرى وهي المؤسسات العامة والشركات، على سبيل المثال. باعتبارها أشخاصاً اعتبارية وبأماكنها

ان تقوم بعمليات قانونية بأسمها ولحسابها الخاص، وان تؤثر وتتأثر في القانون الداخلي أيضاً.

كذلك هو حال القانون الدولي العام، فالدولة هي الشخص القانوني الأول لهذا القانون وهذا لا يمنع من ان تقوم هناك كيانات أخرى بأعمالها أشخاصاً لهذا القانون الدولي أيضاً.

وعلى الرغم من ذلك كله، فاذا كانت قواعد القانون الدولي تطبق على الفرد، فهذا لا يعني ان الفرد في كل الأحوال هو شخص من أشخاص القانون الدولي إلا اذا حددت شخصيته القانونية الدولية، والتي هي غالباً ماتحددها الدول بأرادتها المتفقة على ذلك.⁽¹⁾

الفرع الثاني التعامل الدولي

ان مايجري عليه العمل الدولي اليوم يؤكد أهمية المركز الذي يحتله الفرد بوصفه فرداً ومستقلاً عن الدولة. ومن ذلك يتبين مايلي:
أولاً- وجود قواعد قانونية دولية تخاطب الفرد مباشرة:

فالقاعدة الخاصة بمنع القرصنة على سبيل المثال، تعتبر مرتكب هذه الجريمة مجرمًا دوليًا ويحق لكل دولة من ملاحقته ومن ثم محاكمته. وكذلك القواعد التي تضمنتها اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري، والتي أقرتها الأمم المتحدة عام 1948 حيث تنص في المادة الرابعة منها على معاقبة كل من يرتكب هذه الجريمة سواء كانوا حكاماً مسؤولين ام أفراداً عاديين.

(1) H. Lauterpacht, International law and Human Rights, London, 1950, S. 70-74.

وفضلاً عن ذلك، فهناك القواعد الخاصة بتحريم المتاجرة بالرقيق بالمخدرات وأستعمالها. كذلك فالقانون الدولي الحديث يرتب إجراءات قانونية خاصة لمحاكمة الفرد مباشرة لأرتكابه جرائم ضد الإنسانية أو ضد السلم العالمي كمحاكم طوكيو ونورنبيرغ.

ثانياً- حق الفرد في التظلم امام المحاكم الدولية:

كقاعدة عامة الفرد لا يحق له من القيام بأي أجراء قضائي امام المحاكم والهيئات القضائية الدولية. وهذا ما أكدته الفقرة الأولى من المادة 34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، بالنص (للدول وحدها الحق في ان تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة).

إلا ان ذلك لا يمنع من اتفاق الدول على ان تتيح للفرد من ممارسة الحق في التظلم القضائي الدولي المباشر، كالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام 1953، والتي منحت الفرد في الدول الأطراف في الاتفاقية حق اللجوء الى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد دولته اذا ما أنتهكت حرياته وحقوقه الأساسية وفشل بعد أستتفاذ طرق الطعن الداخلية من الوصول الى حقه.⁽¹⁾

ثالثاً- الحقوق التي يربتها ميثاق الأمم المتحدة للفرد:

الميثاق ينص صراحة في ديباجته على ضرورة العمل من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً وبلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء.

(1) A.H. Robertson, Human Rights in Europe, 2nd., edn. Manchester University Press, Manchester, 1977, S. 4 ff.

وفضلاً عن ذلك ماجاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، سواء كانت حقوقاً مدنية و سياسية أو حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966.

علاوة على ذلك، فقد أصبح مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها واحداً من المبادئ العامة للقانون الدولي، والذي يؤكد بتعبير أدق، على حق الأفراد بصفتهم الجماعية في اختيار نهج حياتهم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

ومن ذلك يتضح، بأن الميثاق وهو الوثيقة القانونية الدولية الأكثر أهمية في ضوء العلاقات الدولية المعاصرة، يرتب حقوقاً للفرد بوصفه فرداً مستقلاً عن الدولة. وإذا ما أضفنا الى جانب هذه الحقوق تلك الالتزامات التي يترتبها القانون الدولي على الفرد في حالة انتهاكه لقواعد هذا القانون وأخضاعه لقواعد المسؤولية الجنائية الدولية، لرأينا ان القانون الدولي مثلما يرتب الحقوق للفرد ويعمل على تأمين وضمانة كفالتها في الدساتير الدولية على اختلافها، فإنه يرتب الالتزامات والواجبات عليه بالمقابل، كما ويفسح له المجال أحياناً لمراجعة القضاء الدولي.⁽¹⁾

(1) للزيادة أنظر، ايريك-ايرين أ. داييس، الحرية المكفولة للفرد بمقتضى القانون: دراسة عن واجبات الفرد إزاء المجتمع والقيود المفروضة على حقوق الإنسان وحرياته بمقتضى المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان جنيف، 1990، ص 91-102.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- (1) الدكتور أبراهيم أحمد شلبي: مبادئ القانون الدولي العام، الدار الجامعية، القاهرة، 1985.
- (2) الدكتور أبراهيم محمد العناني: قانون العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- (3) الدكتور أحمد أبو الوفا: الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 1985.
- (4) الدكتور أحمد سرحال: قانون العلاقات الدولية، بيروت، ط 2، 1993.
- (5) الدكتور الشافعي محمد بشير: القانون الدولي العام في السلم والحرب، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1971.
- (6) ايريك-ايرين أ. دايس: الحرية المكفولة للفرد بمقتضى القانون؛ دراسة عن واجبات الفرد إزاء المجتمع والقيود المفروضة على حقوق الإنسان وحياته بمقتضى المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان جنيف، 1990.
- (7) الدكتور السيد محمد جبر: المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الأسكندرية، (دون تاريخ سنة الطبع).
- (8) الدكتور بهنام أبو الصوف: ظلال الوادي العريق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1992.
- (9) الدكتور حامد سلطان: القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، ط 6، القاهرة، 1976.
- (10) الدكتور حسن الحسن: التفاوض والعلاقات العامة، المؤسسة الجامعية

- للدراسات والنشر، ط 1، بيروت، 1993.
- (11) الدكتور سليم حداد: التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، 1994.
- (12) الدكتور سموي فوق العادة: القانون الدولي، ترجمة (رينيه جان دوبيوي)، ط 3، باريس، 1983.
- (13) الدكتور صالح جواد الكاظم: مباحث في القانون الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والأعلام، ط 1، بغداد، 1991.
- (14) الدكتور عبد العزيز محمد سرحان: القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
- (15) الدكتور عبد الغني محمود: التحفظ على المعاهدات الدولية، دار الاتحاد العربي، ط 1، القاهرة، 1986.
- (16) الدكتور عبد الواحد الناصر: خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية، دار حطين للطباعة، ط 3، الرباط، 1995.
- (17) الدكتور عبد الواحد محمد الفار: القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
- (18) الدكتور عدنان طه الدوري والدكتور عبد الأمير العكيلي: القانون الدولي العام، ج 2، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994.
- (19) الدكتور عدنان طه الدوري: العلاقات الدولية المعاصرة، منشورات الجامعة المفتوحة، ط 1، بنغازي، 1992.
- (20) الدكتور علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، القاهرة، 1975.
- (21) الدكتور محمد المجذوب: القانون الدولي العام، الدار الجامعية،

- بيروت، 1994.
- (22) الدكتور محمد سامي عبد الحميد: القانون الدولي العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.
- (23) الدكتور محمد سامي عبد الحميد: العلاقات الدولية (مقدمة لدراسة القانون الدولي العام)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- (24) الدكتور محمود سامي جنينة: القانون الدولي العام، ط 2، القاهرة، 1938.
- (25) الدكتور محمد طلعت الغنيمي و الدكتور محمد السعيد الدقاق: القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1991.
- (26) الدكتور محمد طلعت الغنيمي: قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982.
- (27) الدكتور محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970.
- (28) الدكتور محمد مجدي مرجان: آثار المعاهدات بالنسبة للدول غير الأطراف، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.
- (29) الدكتور مفيد شهاب: المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، ط 2، القاهرة، 1974.
- (30) الدكتور يحيى الجمل: الاعتراف في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Herdegen, Matthias: Völkerrecht, 2. Aufl., C.H. Beck Verl., München, 2002.
- 2) Alkubtan, Ali: Das Prinzip des Gewaltverbot im Völkerrecht und “die Militäraktionen gegen Afganistan und den Irak”, Uni. Bayreuth Verl., Bayreuth, 2008.
- 3) Lauterpacht, H.: International law and Human Rights, London, 1950.
- 4) Oppenheim: International Law, I, Lauterbacht edn., 8 th edition, 1955.
- 5) Pieper, Hans-Joachim: Schifferpatent für den Bodensee (Allgemeiner Teil) mit Fragen- und Antwortenkatalog, IBN-Verlag (Internationale Bodensee & Boot-Nachrichten), Balingen 2002.
- 6) Randelzhofer, Albrecht: Völkerrechtliche Verträge; Beistandspakte, Menschenrechte, Seerecht, Luft- und Weltraumrecht, Umweltrecht, Kriegsverhütungsrecht, Kriegerrecht, Aufl. 8, Berlin, 1999.
- 7) Reeves, John: A Note on Exchange V. M’Faddon, The American Journal of International Law, Vol. 18, No. 2 (Apr., 1924), S. 320. (article consists of 1 page)
- 8) Robertson, A.H.: Human Rights in Europe, 2nd., edn. Manchester University Press, Manchester, 1977.
- 9) Rousseau, Charles: Droit international Public, Tom II, Les sujetsda droit, Paris, 1974.
- Schow, Malcom: International Law, Cambridge University Press, 5th. edn., Cambridge, 2003.
- 10) United Nation: The Work of the International Law Commission, fifth edition, New York, 1996.

التقارير الدولية

1) **International Court of Justice Reports:**

- Nottebom Case, **Judgment of 6 April 1955**
- Fisheries Case, Decion of July 25, 1974.
- Case concerning Oil Platforms, CR 2003/10

2) **Permanent Court of International Justice:**

- Chozow Case, Judgment Nr. 13, Ser. A., Nr. 17, 1982.

3) **Berichte der internationalen Schiedssprüche:**

- Lake Lanoux Case, Vol. X, 4. 2. 7, 1957.

